الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

السياسة الخارجية القطرية اتجاه الأزمة الخليجية 2017-2020 :التحديات والأفاق

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علاقات دولية
التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة):
تونسي سيف الاسلام ياسين

تحت إشراف الأستاذ(ة):
فراحي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة) بوغازي عبد القادر رئيسا
الأستاذ(ة) فراحي محمد مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)عباسي عبد القادر مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019
تاريخ المناقشة :2020-09-01

قال الله تعالى: "تلك الدار الأخيرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض و لا فسادا والعاقبة للمتقين 83 " سورة القصص

صدق الله العظيم

الإهداء

نهدي هذا العمل الذي نتمناه أن يكون مثمراً إنشاء الله وبداية نحو أعمال أخرى في المستقبل بحول الله

إلى جدي رحمه الله الذي لم يبخل علي بعطفه وماله ونصائحه.

إلى كل الأهل والأحباب دون استثناء،

ثم نخص بالذكر مسلمي الروهينغا والإيغور.

إلى من انقطعت بهم السبل في المنفى الإجباري ونعني بهم جزائريو كاليدونيا الجديدة.

إلى كل ضحايا كورونا في مختلف بقاع العالم.

إلى الشعب الجزائري وكل المسلمين والعرب في العالم.

إهداء خاص للمرأة الجزائرية مع تحية إجلال وإكبار لتضحياتها الجسام. إهداء خاص إلى كل الأصوات المنددة بالعنصرية المقيتة من حول العالم، إلى روح جورج فلويد.

وفقنا الله وإياكم إلى ما فيه الخير والصلاح.

وفي هذا يقول المتنبي: وإذا كانت النفوس كبارا تعبت في مرادها الأجسام.

انتهى

ت / ياسين سيف الإسلام

الشكر والتقدير

بداية نشكر الله على ما وفقنا إليه في إنجاز هذا العمل وليكن الشكر بعده موصولاً إلى :ـ كل من علمني حرفاً حتى لا أصير عبداً.

ـ إلى كل المعلمين والأساتذة من مرحلة الابتدائي إلى المرحلة التي أنا فيها الآن أتخرج من الجامعة.

ـالشكر الكبير إلى كل أساتذة وإدارة وعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم دون استثناء.

الشكر والتقدير لكل المؤلفين والكتاب الذين أخذنا منهم الأفكار والمعلومات والتوجيهات.

الشكر والتقدير، مع الإعتذار من كل المواقع التي لم نأخذ منها الأذن في تدعيم أفكارنا .

الشكر الخاص لأستاذي فراحي محمد، الذي لم يبخل علينا بنصائحه. واللهم صلى على سيد الأنام محمد بن عبد الله خير خلق الله ورسولنا ونبينا في الدنيا وشفيعنا في الآخرة إنشاء الله وبإذن الله، والسلام.

مقدمة

مقدمة

– مقدمة:

يعتقد الكثير من المهتمين بالشأن السياسي، أنَّ نهاية الحرب الباردة، هي مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية. حيث خيمت أجواء مشحونة على مسار هذه العلاقات حينما اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أنَّ نهاية الحرب الباردة هي نهاية حقبة من الفوضى التي سادت البيئة الدولية، والمعبر عنها في التحالفات العسكرية والإيديولوجيات الفكرية، وأنَّ العالم يشهد مرحلة جديدة تترجم إنتصار الديمقراطية الغربية الحرة، أضحت فيها الزعامة للولايات المتحدة الأمريكية في إطار قطبية أحادية لا ينافسها أحد في ذلك.

وعلى المستوى الأكاديمي، إحتدم نقاش كبير بين المحللين السياسيين الذين حاولوا ضبط ما يجري من أحداث في بعد نظري. وما يلفت الإنتباه أنَّ الليبراليون أو المحافظون الجدد دفعوا إلى ساحة النقاشات الفكرية الكثير من المصطلحات الجديدة كالفوضى الخلاقة وغيرها، وأملهم في ذلك الدفع بالأمور نحو تكريس الزعامة الأمريكية للعالم، فأحدثوا بذلك قواعد جديدة في الفكر النظري للعلاقات الدولية، ورهانهم على أنَّها ترتيبات تلغي ما كان سائداً في السابق.

وفي خضم هذا الجدل أبدت القوى الكبرى التقليدية معارضتها لما يحدث، ولكسر هذا الواقع علت أصوات تدعوا إلى إعادة النظر فيما يخطط له، من خلال مراجعة فكرية ونظرية مفادها بأنَّ العالم لا يتوازن إلاَّ من خلال تعددية قطبية تساهم في ضبط الكثير من السلوكيات داخل البيئة الدولية، حيث أنَّ هذا التعدد يشكل صمام أمان للعلاقات الدولية التي يمكن بموجبها وضع حد لظاهرة الحروب التي أحدثت الكثير من المأسي للبشرية، وحتى الحرب الباردة، التي أحبطت الكثير من تطلعات الشعوب نحو الرقي والإزدهار. معتمدةً في ذلك على مقاربات جديدة قيد التأسيس منها فكرة الإهتمام بالأمن الإقليمي الذي جاء به المفكر باري بوزان، والذي لقي ترحيباً خاصةً من طرف الصين، واليابان، وحتى روسيا المنهكة من تبعات الحرب الباردة.

والذي يهمنا نحن كعرب معرفة تداعيات ذلك على منطقتنا العربية، والتي شهدت الكثير من الهزات الإرتدادية لهذه الفوضى التي يعيشها العالم. حيث ارتبكت الرهانات ودخلت مرحلة المناورة لإيجاد موقع لها خاصةً في ظل التسريبات التي كانت تظهر من حين إلى أخر، أهمها أنَّ الأجندة الأمريكية ترتب لمشروع يعرف بالشرق الأوسط الكبير على إثر ضم كل من تركيا، وإيران، وإسرائيل، وحتى باكستان ضمن هذا المخطط. وهو ما لم تستسيغه الكثير من دول المنطقة، التي عبرت في العديد من المناسبات عن تخوفاتها كأنظمة وراثية وشمولية من ما يقع داخل محيطها الإقليمي. ولإحتواء ذلك عجلت بالدفع بثقلها من أجل مسايرة هذه التحولات حينما دعت إلى قيام تكتلات إقليمية أكثر أمناً على غرار عملية درع الجزيرة، والذي كان تتويجاً لتعاونٍ عسكري في إطار تعزيز لحمة مجلس التعاون الخليجي الحاضنة الأساسية لكل فعل سياسي أو عسكري في المنطقة. غير أنَّ التدخل العسكري الأمريكي في العراق سنة 2003، فتح المنطقة أمام كافة الإحتمالات وبدأت بوادر الإنشقاق واضحةً للعيان خاصة بين الكويت والعراق، وبين الكويت والسعودية، وبين السعودية وإيران، وطموح الإمارات في لعب دور دركي أمريكي في منطقة الخليج، فأصبحت المنطقة على صفيح ساخن يعج بالكثير من التهديدات التي تغذيها كل من أمريكا وإسرائيل.

أمام هذا الصراع المفتعل والتنمر حتى بين بلدان مجلس التعاون الخليجي نفسها، أظهرت دولة قطر التي هي موضوع دراستنا تمرداً صريحاً ينسبه الكثير من المتتبعين إلى باعث نهضتها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني منذ توليه مقاليد السلطة سنة 1995، والذي لم يتوانى يوماً في إظهار الكثير من السلوكيات التي تختلف عما تعتمده دول المنطقة. مجسداً طموحات يعتقد أنَّها تدخل في إطار سياسة النأي بالنفس عما يجري بين دول الجوار، ومرسخاً لفكرة الحياد الإيجابي، خاصةً في ظل تأزم الأوضاع في المنطقة. وهي إستراتيجية تمكن الدولة الصغيرة قطر من شق طريقها نحو المستقبل في هدوء وأمان بعيداً عن كل أشكال التشنجات التي تتسم بها العلاقات السعودية–الإيرانية والتي تدفع بالمنطقة نحو التصعيد، الذي بات يعرف تطورات حادة لاعتبارات إيديولوجية، جوهرها زعامة المنطقة.

كثيراً ما أكَّد أمير قطر، وفي مناسبات عدة البقاء على مسافة واحدة من كل الفرقاء في المنطقة وهو ما يمثل عاملاً يعزز العلاقات بين دول المجلس، ومن جهة أخرى عزز علاقاته مع إيران. وهذه السياسة الحذرة المنتهجة من قبل قطر، ما هي إلاَّ تقييماً موضوعياً، وعقلانياً، وسليماً، لمقدراتها وحجمها الجيوستراتيجي. إلاَّ أنَّ تسارع الأحداث دفعها إلى الدخول في تحالفات خارج محيطها الإقليمي، وقد توج ذلك حينما استضافت أكبر قاعدة أمريكية خارج حلف الناتو NATO وهي قاعدة العيديد، مستهدفةً في ذلك الحفاظ على كيانها وأمنها القومي.

تزامن الإستراتيجية الجديدة وإكتشاف حقول الغاز الضخمة كان عاملاً مهماً في دعم هذا الدور من خلال إستثمار أموالاً ضخمة إعتمدتها في تجسيد طموحاتها، ورمت في ذلك بثقلها في أحداث المنطقة مما أهلها لأن تلعب دوراً كبيراً في ثورات الربيع العربي، من خلال المساعدات المادية، والمالية، والإعلامية، فحولت قناة الجزيرة إلى منبر يوصل صوت هذه الثورات إلى العالم متحديةً في ذلك كل الأنظمة الشمولية والديكتاتوريات، وهو ما ألب عليها دول المنطقة وجلعها تشيطن القيادة القطرية وإعتبارها عراباً لما يجري، وبات الجميع يدعوا إلى إيقافها عند حدها، ولو تطلب الأمر عزلها عن مجلس التعاون الخليجي.

الطموحات القطرية لم تتوقف عند هذا الحد، بل راحت تتبع سبلاً أخرى كاستضافة حركة حماس لتقول للفلسطينيين أنَّ قرارات أوسلو وغيرها أصبحت من الماضي، وهي خطوات لم تستفز الفلسطنيين فقط، وإنَّما هي رسالة للنظام المصري أتبعتها بإستضافة لقيادات إخوان مصر، وراحت تمد يدها إلى الجار الأكبر تركيا في سابقة لم تعهدها المنطقة. غير أنَّه في سنة 2017، أخذ العداء منحى أخر حينما أعلنت كل من السعودية والإمارات ومصر والبحرين دون مقدمات حصاراً شاملاً على قطر تحت مجموعة من المبررات في شكل إتهامات لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد، بزعمهم إدلاء هذا الأخير بتصريحات عدائية اتجاه هذه الدول. وبالرغم من صدمة هذا السلوك على الجانب القطري في بداية الأمر، فقد عملت قطر على مجابهة هذا الواقع من خلال استنفارها

لدبلوماسيتها عبر سياسة خارجية تدرك بموجبه حجم الدولة الصغيرة مع الإيمان بقدراتها وما يمكن أن تلعبه في ظل هذا الوضع الجديد، ليبدأ فصل من المواجهة غير المتوازنة خاصةً مع قوى إقليمية في حجم مصر والسعودية، بدأ معها العالم يشهد نقلة نوعية في طبيعة الصراع لم يعهدها من قبل، وعرف السجال بين الأطراف استخدام كافة الوسائل المتاحة.

ولفهم الموضوع أكثر تفرض الدراسة تتبع مسار الأزمة الخليجية في شقيها السياسي والدبلوماسي، بالإضافة إلى رصد أهم الخطوات والسبل التي وظَّفتها السياسة الخارجية القطرية في حلحلة هذا الواقع، مع قراءة وتحليل في نتائج وتداعيات ذلك من أجل وضع تصور يتم على إثره التنبؤ بمستقبل هذه الأزمة.

- **أهمية الدراسة:**

تظهر أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- الإحاطة بأبعاد الأزمة الخليجية، والتي تعتبر من أهم وأخطر القضايا التي تعرفها العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، مما يجعلها امتحاناً وتحدياً حقيقياً تعرفه البيئة الدولية، نظراً لتداعياتها المحتملة من مخاطر وتهديدات على أمن واستقرار المنطقة والعالم.

2- تقديم تفسير علمي ودقيق حول مدى تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على السلوك الخارجي لدولة قطر، والتي كان لها الأثر البالغ في تحديد نوعية الأدوات والإستراتيجيات التي عملت قطر على توظيفها لمجابهة هذا الحصار.

3- إثارة نقاش أكاديمي يتمحور حول تراجع دور وتأثير القوة الصلبة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول لصالح مفاهيم أخرى كالقوة الذكية والقوة الحادة. فاتحةً بذلك الباب أمام إعادة صياغة مفهوم القوة، وأنماطها، وكيفية توظيفها.

4- الإستفادة من الأزمة الخليجية كونها مثلت المسرح الخصب لتجربة كافة الوسائل والبدائل المتاحة التي تعرفها أي أزمة، مما أعطاها بعداً استراتيجياً أكثر من مجرد تصادم للمصالح حيث الاعتقاد بكونها ترتيبات لمحيط إقليمي جديد له من التأثير الكثير على حقل العلاقات الدولية.

5- بحث تأثيرات الأزمة الخليجية على تطور الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، والتي تمثلت في بروز طرح جديد يدعو إلى الإهتمام بما يحدث في هذا الإستثناء الذي جعل دولة صغيرة مثل قطر تقف موقفاً ندياً اتجاه قوى إقليمية كبرى، والتي شكَّل سلوكها الخارجي تحدياً لأبرز نظريات العلاقات الدولية في تفسيرها للسياسة الخارجية للدول مثل الواقعية البنيوية، فضلاً عن إعادة ضبط موقع الدول الصغرى والنظر في طبيعة العلاقة بينها وبين الدول الكبرى. والتي دحضت مقولة أنَّ الدول الصغرى تتصرف وفق حدود إمكانياتها المادية والسياسية، بل يقتصر دورها على تكملة المشهد السياسي وفق ما سطره الكبار، وحسب الحدود التي يسمحون بها.

6- إتاحة الفرصة لتحليل وتتبع وضعية السياسة الخارجية للدول الصغرى، وما يمكن أن تؤديه وسط عالم لا يعترف إلاَّ بمن يملك قدرات ومؤهلات عسكرية وبشرية وإقتصادية وتكنولوجية، فكانت قطر الإستثناء الذي غيّر هذا المفهوم والعرف، عندما أصبحت هي من يؤثر في المشهد، والذي نعني به الحصار وتداعياته المفروض من طرف قوى إقليمية لها من التأثير الكبير على مجريات الأحداث بالمنطقة.

7- تسليط الضوء على منطقة تعرف الكثير من التوترات لكونها محور المتغيرات السياسية في العالم، ويظهر ذلك جلياً في تركيز القوى الكبرى عليها كساحة تصادم لمصالحها. وكذا ما يعرفه الصراع في هذه الأزمة من استخدام لوسائل نوعية لم يعهدها العالم إلاَّ من خلال نظريات أبرزها القوة الناعمة والقوة الذكية، فلم يبقى للقوة الصلبة تلك السيطرة التقليدية المعروفة، شأنها شأن الكثير من المفاهيم التي كانت

سائدة قبل وأثناء الحرب الباردة، فضلاً عن كونالأزمة الخليجية نبهت إلى ضرورة الإعتماد على الأمن القومي الإقليمي الذي دعا إليه باري بوزان على حساب القطبيات التي سادت سابقاً، وهذا ما تشهده الساحة حالياً.

_أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على أهم المتغيرات المؤثرة في عملية صنع القرار للسياسة الخارجية القطرية.
- التعرف على طبيعة الأزمة الخليجية، وظروف نشأتها، وتداعياتها على البيئة الإقليمية الدولية.
- معرفة وإدراك طبيعة الدور المتنامي لقطر في المنطقة.
- التعرف على أسباب فشل مجلس التعاون الخليجي في احتواء الأزمة الخليجية .
- الوقوف على حجم الإمكانيات التي سخرتها قطر لمواجهة الأزمة الخليجية .
- الوقوف على جوانب عدة من السياسة الخارجية القطرية تتعلق بمقوماتها، وأهدافها، وأدواتها، وسلوكها.
- محاولة وضع مجموعة من السيناريوهات لاستشراف مستقبل الأزمة الخليجية.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

تتوزع دوافع اختيار الموضوع مابين ذاتية وأخرى موضوعية، ناهيك عن إغراءات الموضوع في حد ذاته والتي تعطي للقارئ حافزًا للإطلاع على حيثيات الأحداث، والتي يمكن رصدها من خلال العناصر التالية :

- **دوافع ذاتية:**

الرغبة في تتويج المسار الجامعي بمذكرة يتم فيها معالجة وتسليط الضوء على موضوع يمثل حدث الساعة الأبرز في سياق العلاقات الدولية. هذا مع اعتبار أنَّ قطر دولة شقيقة وكذلك الأمر بالنسبة لدول

الحصار والتي من واجبنا كعرب ومسلمين التفاعل مع قضية بهذا الزخم، ومعرفة وفهم حقيقة ما يجري، وما هي نظرتنا المستقبلية من زاوية خلفياتها مصير مشترك. وكذا الرغبة في المساهمة في تبسيط هذه التعقيدات، وتقريبها من القارئ لفهم أكثر لما يجري من متغيرات في المنطقة بالإستعانة بالمقاربات التي درسناها في السنوات الماضية، مع محاولة المساهمة في إثراء الحقل المعرفي العربي، وإيجاد بديل تحليلي محلي مستفيداً في ذلك من واقع معاش ومنه تشجيع أبناء جيلي في إثبات ذاتهم. مع إعطاء تفسير لأسباب العداء المزمن بين دولنا العربية والإسلامية، والمعروف أنَّ ما يجمعنا أكبر بكثير مما يفرقنا وأخيراً الرغبة في دراسة وتحليل السلوك الخارجي للدول الصغرى بعد أن تركز الإهتمام طيلة سنوات الدراسة على السياسة الخارجية للدول الكبرى والمتوسطة.

- **دوافع موضوعية:**

ما يحدث في البيت الخليجي من تصدعات في سياق أزمة الحصار يغري الكثير من ممتبعي الشأن هناك ويزيد من شهيتهم في بناء تصورات قصد حلحلة طبيعة الصراع، وربما التنبؤ بمساره ونتائجه. مع رصد مختلف التحولات الجارية، حتى يتسنى لنا فهم وإدراك الطموحات القطرية التي رأى فيها بعض أنَّها لا تتماشى وحجم قطر سواء الطبيعي أو الإقتصادي أو السياسي، وأنَّه ربما يتجاوز قدرتها على تحقيق ذلك. ومن الدوافع أيضاً أنَّ سلوك قطر عبر سياستها الخارجية يمثِّل محوراً لمعادلة غير متوازنة وغير متجانسة، فهي تسعى لتغيير ما كان سائداً، هذا بالإضافة إلى البحث عن إجابة عن النوايا الحقيقية لدول الحصار، وطبيعة تغير مواقفها التي أصبحت سمة في هذا الصراع، مع إمكانية تحديد الأطراف الحقيقية في هذا النزاع، وهذا بسبب وجود أطراف دخيلة كمصر وأخرى لم يتم التعرف على موقفها الحقيقي كالكويت وسلطنة عمان في ظل صمت مطبق. مع التعرف على تداعيات الأحداث بالمنطقة كحرب اليمن، وحرب سوريا، وحرب ليبيا، ومساهمتها في إحداث تصدعات غيرت من مسار

الأزمة، ورهنت الكثير من الخيارات المتاحة. كما أنَّ موقع الخليج، ودوره في السياسة الدولية وتأثيراته في صنعها يفرض علينا الاقتراب من طبيعة صنع القرار السياسي في هذه المنطقة.

- **الدراسات السابقة:**

لقد سبق للعديد من الدراسات والبحوث تناول موضوع السياسة الخارجية لقطر في سياق الأزمة الخليجية منها:

1- **كتاب لمحمد الراجي وأخرون، بعنوان"صمود قطر نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة"، 2018.**

عالجت هذه الدراسة طبيعة القوة في منظومة العلاقات الدولية، وأهم الخطوات التي اعتمدتها قطر في مواجهة تداعيات الحصار. بالإضافة إلى محاولة فهم طبيعة السياسة الخارجية القطرية والأدوات النوعية التي استعملتها في حلحلة هذا الحصار كالقوة الناعمة، والذكاء الاصطناعي، والمعلومة، وتغير ميزان القوى. وكذا اعتبار أنَّ النجاحات التي أحرزتها غير مسبوقة في مجال العلاقات الدولية.

2- **كتاب لعز الدين عبد المولى وأخرون، والذي يعمل عنوان "حصار قطر :سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها"، 2017.**

الذي تم فيه بحث سياقات الأزمة الخليجية، مع تحليل أبعادها وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي والتوازنات الإقليمية في المنطقة، بالإضافة إلى رصد مواقف بعض القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة الخليجية كتركيا، وإيران، والإتحاد الأوروبي. مع بحث دور الوساطة الكويتية في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة. وفي الأخير تم وضع مجموعة من السيناريوهات المحتملة لاستشراف مستقبل الأزمة الخليجية، وكذا مستقبل مجلس التعاون الخليجي.

3- رسالة ماجستير لبرسي ذهبية، الموسومة "أمن مجلس التعاون الخليجي في فترة ما بعد الربيع العربي أزمة العلاقات القطرية الخليجية (2017-2018)".

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جذور وأسباب وتداعيات الأزمة الخليجية، وكذا المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة. مع التركيز على الأداة الدبلوماسية كإحدى أهم أدوات السياسة الخارجية القطرية لمواجهة ومجابهة تداعيات الأزمة الخليجية.

4- مقال لنواف التميمي، بعنوان "الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة"، مجلة سياسات، عربية العدد 27.

تناول فيه أهم العوامل المفسرة للهدوء والثقة والإتزان التي اتسم بها الأداء القطري في مواجهة الأزمة الخليجية المندلعة فجر24 مايو2017 بأسلوب الترويع الأمريكي، وكيف أنَّ قطر استنفرت ترسانة القوة الناعمة والقوة الذكية اللتان راكمتهما على مدار عقدين من الزمن على أساس ثوابت السياسة القطرية لمواجهة الحصار والخطاب الذي يحاول شيطنة قطر.

5- مقال لوحدة تحليل السياسات، الموسومة "الأزمة الخليجية: الجذور، المسارات، التفاعلات الإقليمية والدولية"، مجلة سياسات عربية، العدد 26.

رصدت هذه الدراسة أهم السمات التي تميزت بها السياسة الخارجية القطرية منذ 1995، وكذا طبيعة التوجهات التي عرفتها السياسة الخارجية القطرية منذ تلك الفترة، وعلى مدار عقدين من الزمن مثلت مصدر إزعاج لبعض الحكومات والقوى الإقليمية مثل السعودية جراء موقفها من بعض القضايا، والتي كانت إحدى دوافع اندلاع الأزمة الخليجية. كما انصرفت الدراسة إلى معرفة وتحليل المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة.

6- مقال لمروان قبلان، تحت عنوان "سياسة قطر الخارجية، النخبة في مواجهة الجغرافيا"، مجلة سياسات عربية، العدد 28.

حيث تناول هذا المقال موضوع السياسة الخارجية القطرية قبل وأثناء الأزمة الخليجية، مركزاً على دور النخبة في صنع السياسة الخارجية في ظل الرهانات الجيوسياسية التي تعرفها المنطقة، والتي فرضت على قطر تبني عدد من الإستراتيجيات منها إتباع سياسات توازنية لمواجهة ضغوط دول الحصار وخاصةً السعودية بتطوير علاقاتها مع أقطاب الإقليم الأخرى كتركيا وإيران.

- **إشكالية الدراسة:**

إتسمت السياسة الخارجية القطرية منذ مطلع سنة 1995، بالنشاط والنزعة الإستقلالية مستمدة قوتها من مجموعة من المعطيات والمؤشرات على رأسها سياسة مرنة ورؤية مستقبلية تتوخى الحذر دون الإفراط في التموقع. مع ضمان آليات بإمكانها أن تحول هذا البلد إلى دولة إقليمية ناشئة في منطقة رمالها متحركة، وقد مثلت الأزمة الخليجية الأخيرة إختباراً حقيقياً للسياسة الخارجية القطرية، وهو ما استدعى إخضاع هذه السياسة للدراسة والبحث في محاولة لفهم طبيعتها وكيفية تعاملها مع الرهانات الجيوسياسية للمنطقة، وعلى رأسها الأزمة الخليجية 2017. ولتوضيح ذلك تطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى استطاعت قطر عبر سياستها الخارجية من الصمود في مواجهة الأزمة الخليجية ؟

- ولأجل توسيع الإهتمامات أكثر بهذا الموضوع نطرح التساؤلات الثانوية التالية:

1- ما هي الدوافع الحقيقية وراء نشوب الأزمة الخليجية ؟

2- ما هي طبيعة الأدوات التي واجهت بها قطر الأزمة الخليجية ؟

3- ما هي تداعيات الأزمة الخليجية على مستقبل المنطقة ؟

- وبناءاً على هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- تنامي الدور الإقليمي لقطر كان الدافع الرئيسي وراء نشوب الأزمة الخليجية .

2- السياسة الخارجية القطرية وظفت وسائل تأثير ناعمة في تعاملها مع الأزمة الخليجية.

3- كلما كانت هناك أزمة في المنطقة كلما وجدت ترتيبات لخارطة جديدة في منطقة الخليج والمنطقة العربية.

- **المناهج المعتمدة في الدراسة:**

يعتقد كل من فيستينغر وكاتز، أنَّه مهما كان موضوع البحث، فإنَّ قيمة النتائج تتوقف على قيمة المناهج المستخدمة. ولهذا، فمن أجل تقديم دراسة دقيقة والوصول إلى نتائج قيمة، دعت الحاجة إلى الإعتماد على "المنهج العلمي المتكامل" الذي يتيح فرصة توظيف عدد من المناهج والأدوات بشكل متداخل ومتآلف، والتي تتطلبها مثل هذه الدراسات حتى تتوافق والأهداف المرجوة. ولذا فقد جمعت هذه الدراسة بين المناهج التالية: المنهج التاريخي لما يتيحه من فرصة لرصد وتتبع مسار السياسة الخارجية القطرية والتوقف عند أهم محطاتها منذ سنة 1995، بالإضافة إلى توضيح مختلف التطورات التي مرت بها الأزمة الخليجية كحقبة تاريخية مهمة في حياة قطر السياسية قصد معرفة أهم التطورات والمتغيرات لأجل الإستفادة منها لاحقاً في التحليل والتفسير. مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتبارها حالة قابلة للوصف ومن ثم جمع المعلومات والبيانات قصد تحليلها، للإستفادة منها في عملية التفسير والتنبؤ مع الخروج بنتيجة علمية للموضوع المراد دراسته. وأخيراً منهج دراسة الحالة، بتحديد اهتمام الدراسة بحالة واحدة قصد دراستها بدقة وعمق لما تتيحه من ميزة منهجية تتمثل في تركيز وسائل التفكير العقلي بدلاً من تشتيتها مع التعرف على أهم متغيرات الدراسة والعلاقة القائمة بينها، وذلك بالتركيز على السياسة الخارجية القطرية في مواجهة الأزمة الخليجية. بالإضافة إلى توظيف المعطيات التي تضمنها الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

- **حدود الدراسة الزمكانية:**

1- الحدود الزمنية:

تبدأ الحدود الزمنية للدراسة، مع بداية الأزمة الخليجية وتطورها في 5 يونيو 2017، إلى غاية الإنتهاء من إعداد هذه الدراسة سنة 2020.

2- الحدود المكانية:

ينصب محور هذه الدراسة على منطقة الخليج العربي، بالتركيز على قطر وسياستها الخارجية في مواجهة دول الحصار.

- **تقسيمات الموضوع:**

في محاولة للإجابة على الإشكالية وإثبات أو نفي فرضيات الدراسة، قسم الموضوع إلى: مقدمة، مع ثلاثة فصول وكل فصل يتألف من مبحثين وكل مبحث من ثلاثة مطالب، وانتهاءاً بخاتمة. فكانت البداية مع مقدمة ثم فصل أول بمثابة إطار مفاهيمي وتأصيل نظري للسياسة الخارجية، حيث تناول المبحث الأول منه مفهوم سياسة الخارجية وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب تناول الأول منها تعريف السياسة الخارجية، والثاني علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى، وتطرق الثالث إلى محددات السياسية الخارجية. وعلى نفس المنوال تناول المبحث الثاني الموسوم بالتأصيل النظري للسياسة الخارجية ثلاثة مطالب، جاء في الأول منها مقاربة القوة الناعمة في تحليل السياسة الخارجية يتبعانه مطلبان ثاني وثالث تناول كل منهما المقاربة البراغماتية واقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية على التوالي.

أما الفصل الثاني، والذي جاء معنوناً بسياسة قطر الخارجية في سياق بيئة إقليمية متغيرة، فقد صمم في مبحثين، وسم الأول منهما بالدولة القطرية بين التأسيس والواقع الجيوسياسي، وجاء في ثلاثة مطالب، قدم في

الأول لمحة عامة عن قطر، وتطرق الثاني إلى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي، واستعرض الثالث أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية القطرية. وناقش المبحث الثاني مقومات السياسة الخارجية القطرية من خلال ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول منها سمات السياسة الخارجية القطرية، وعرج الثاني على الأهداف المنوط بها، وانتهاءاً بأدوات تنفيذ السياسة الخارجية القطرية في المطلب الثالث.

وأخيرًا الفصل الثالث الذي يحمل عنوان الأزمة الخليجية بين الخلفيات والتداعيات "، وجاء في مبحثه الأول إحاطة مختصرة بالأزمة الخليجية من خلال ثلاثة مطالب، تضمن الأول منها جذور الأزمة الخليجية، والثاني دوافعها، وفي الثالث تداعياتها. وأما المبحث الثاني، والمعنون بقطر في مواجهة الأزمة الخليجية، فقد تضمن هو الآخر ثلاثة مطالب على النحو التالي: المطلب الأول تطرق إلى كيفية مواجهة قطر للأزمة الخليجية من خلال توظيف أدوات سياستها الخارجية، واستعرض الثاني المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة الخليجية، وانتهاءاً باستشراف مستقبل الأزمة في المطلب الثالث متبوعاً بالخاتمة.

الصعوبات المتعلقة بالبحث:

غالبا ما يصادف الباحث في دراسة أي موضوع صعوبات متفاوتة المدى، وهذا طبيعي وصحي في خضم هذه العملية. وقد اعترض هذا البحث الكثير من العقبات غير أنَّها لم تعرقل سيرورته، وبالنسبة للصعوبات تبقى مسألة المراجع قائمة لكون موضوع الدراسة مازال حدثاً متواصلاً، إضافة إلى أنَّ المعلومة وتدفقها يسير بوتيرة متسارعة، وفي الكثير من الأحيان تتسم بالتناقضات مما يفقد التركيز في بناء موقف ما. كما أنَّ أكثر المراجع في هذا الموضوع تتمثل في تصريحات إعلامية وتصريحات إعلامية مضادة مما يفقدها الكثير من الموضوعية لتجنبها الحقيقة، وهذا مقبول في حدث تصنعه المواقف أكثر من النتائج العلمية. إضافةً إلى التناقض الكبير الذي تعرفه قطر في سياستها الخارجية، خاصةً طبيعة دورها الإقليمي وطموحاتها التي لا تتناسب وحجمها، والتي تشكل تحدياً

لأبرز التقاليد في نظرية السياسة الدولية وقدراتها التفسيرية للعلاقات بين الدول وسياستها الخارجية، وهذا بشهادة الكثير من المنظرين والمحللين في ظل الإرتباك والفشل في تفسير خياراتها الدبلوماسية والخارجية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والتأصيل النظري

للسياسة الخارجية

تمهيد:

تهدف الدراسة في هذا الفصل إلى إثراء الجانب النظري، والتعريف بموضوع السياسة الخارجية والإلمام بمختلف جوانبها، مع التركيز على محدداتها سواءٌ طبيعية وبشرية أو داخلية وخارجية، خاصةً المحددات الجغرافية والتي تلعب دوراً بارزاً في تحديد التوجهات الخارجية للدول، وهذا ما أشار إليه الزعيم الفرنسي نابليون بونابرت حينما قال:"إنَّ معرفة جغرافيا الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية". وهي مقولة تنطلق من الواقع لتبرر هذه العلاقة، وهذا التأثير الجوهري للمحدد الجغرافي، وكيف يغير في الكثير من المعادلات السياسية شأنه في ذلك شأن المحددات الأخرى، مما يضفي على الموضوع الكثير لفهم الظاهرة وأهميتها وما تتضمنه من محددات وسمات وغيرها إضافة إلى فهم سلوكيات صانعيها ومنفذيها، وتفسيرها وفق مقاربات نظرية معينة. وفي هذا الصدد يرى الفقهاء أنَّ السياسة الخارجية كظاهرة سياسية كانت تدرس ضمن سياق السياسة العامة، غير أنَّها استقلت وأصبحت حقلاً قائماً بذاته له من الأدوات ما يجعلها تمثل محور العلاقات الدولية، فمن خلالها يتم ضبط وتحقيق الأهداف السياسية لكل دولة، وبها يتم رسم الإستراتيجيات إنطلاقاً من مدخلات (Inputs) يعتمدها صناع القرار في دولة ما، كمقاربات تصبح قواعد أساسية وأعراف وقوانين لأجل مخرجات (Outputs) تسعى من وراءها الفواعل إلى تفعيل أجنداتها، وتحقيق الكثير من المكاسب. وغالباً ما يتم الربط بين قوة الدولة (State Power) وبين فعالية سياستها الخارجية على المستوى الدولي، حيث يقال:"أن تكون قوي بدون سلاح هو أن تكون لك سياسة خارجية ذكية وحكيمة". وهو ما سيتم التحقق منه خلال هذه الفصل الذي يضم مبحثين يتناول الأول مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتها وعلاقاتها بالمفاهيم الأخرى، أما الثاني فيهتم بالأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية كاقتراب الدور، والقوة الناعمة، والبراغماتية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

يسعى المبحث الأول في طبيعته كتأصيل مفاهيمي، إلى محاولة ضبط مفهوم يقرِّب القارئ من إدراك موضوع السياسة الخارجية، إلى جانب رفع الغموض عنها وتبسيطها له،كظاهرة سياسية تهتم بمختلف جوانب العلاقات الدولية، وهذا من خلال عرض مفصل لمختلف التعريفات والمفاهيم الخاصة بها، وكذا أوجه الإختلاف القائمة بشأنها، إلى جانب التمييز بينها وبين بعض المفاهيم القريبة منها، مع إبراز محدداتها الداخلية والخارجية، ومدى تأثيرها على السلوك الخارجي للدول.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

في البداية تجدر الإشارة إلى أنَّه لا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين إزاءها. والحق فإنَّ تعدد التعريفات، وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنمَّا يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها.[1]

وضمن هذا الإطار يذهب الدراسون إلى تحديد مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية:

أولا: أنَّ السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدراسيين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات.

[1] أحمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا)**، عمان، دار الزهران، ط1، 2011، ص 25.

ثانيا: إختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، كما أنَّ مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.[1]

لينقسم المفكرين بناءاً على ذلك إلى عدة اتجاهات، فهناك من الدارسين والباحثين الذين قدموا تعريف للسياسة الخارجية أقل ما يقال عنه أنَّه يتسم بالعمومية، فلا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات ولعلَّ من أبرز الأمثلة عن هذا الاتجاه، هو التعريف الذي قدمه لنا الدكتور"حامد ربيع" فيعرف السياسة الخارجية بأنَّها:"جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إنَّ نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية".[2]

طبقاً لهذا التعريف، تنصرف السياسة الخارجية إلى "النشاط الخارجي" أو "الحركة الخارجية" للدولة أو غيرها من الوحدات. ومن البديهي أنَّه لا يمكن القول أنَّ كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية. فما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة، فإنَّها لا تصنف على أنَّها سياسة خارجية. ضف إلى ذلك أنَّ السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها، ولكنها تتضمن البرامج والأدوار والأهداف والسياسات بالإضافة إلى الأنشطة. ومن ثم فإنَّ المرادفة بين "السياسة الخارجية "و "النشاط الخارجي" ينتهي بنا إلى النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ذلك "الباب الواسع" الذي يفتقر إلى حدود منهجية.[3] وهي العناصر التي تضمنها تعريف "مارسيل ميرلMarcel Merle" في كتابه "السياسة الخارجية Foreign Policy"، حيث يعتقد أنَّ السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود،

[1] ولد الصديق ميلود، **مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص17.

[2] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 28-29.

[3] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص08.

وهي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية.[1]

أما الدكتور "محمد السيد سليم" فيعرف السياسة الخارجية على أنَّها:"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي طبقا لهذا التعريف فإنَّ السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد الأساسية هي: الواحدية، والرسمية، والعلنية، والإختيارية، والهدفية، والخارجية، والبرنامجية".[2]

هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية، إلاَّ أنَّ هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنَّها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية الخارجية، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنَّها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معنية وإنَّما هي كذلك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية.

كما يؤخذ على تعريف الدكتور "محمد السيد سليم "عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه، فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية .... إلخ.[3]

ومن جانب أخر نجد بعض يختزل الظاهرة في بعد أو جانب معين، فهنالك من الكتاب ممن يميلون إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاءها كالسلوكيات و الأهداف ومن بينهم تشارلز هيرمان(charles

[1] ولد الصديق ميلود، مرجع سابق، ص 18.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 12.

[3] عربي لادمي محمد، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**، المركز العربي الديمقراطي، https://www.democraticac.de/?p=41719، تم تصفح الموقع يوم 18 فبراير 2020، على الساعة 17:00.

hermann) الذي يقول:"تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صناع القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية" .[1]

وعلى نفس المنوال سار كل من فيرنس وريتشارد سنايدر، حيث يعرّفان السياسة الخارجية بأنَّها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً أو يتوقع حدوثها في المستقبل. وهذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل وأساليب الإختيار المتّبعة للتعامل مع المشكلات، ويؤكد هذا التعريف على صانع القرار ويولي له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأي دولة. إذ يرى سنايدر في هذا المجال أنَّ الدولة تحدد بصانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فإنَّ سلوك الدولة هو سلوك الذّين يعملون بإسمها، وأنَّ السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة.[2]

ومن هذا يعرف زايد عبد الله مصباح السياسة الخارجية بأنَّها:"السلوك السياسي الخارجي لأية دولة واحدة دولية هو عبارة عن حدث، وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به، وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود".[3] بمعنى أنَّ السياسة الخارجية ليست مجرد قرارات فقط وإنمَّا ممارسات تعكسها السلوكيات الخاصة بصانع القرار ضمن السياق الدولي، والتي غالباً ما تكون ذات أثار سياسية.

من خلال عرض هذه التعاريف المختلفة، يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنَّها: مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي، والمعبرة عن إيديولوجية النظام السياسي، وتوجهاته الفكرية والفلسفية، والراعية

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، جامعة بغداد، 2009، ص 22.

[2] إناس شيباني، **في تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية)، تخصص العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر_ باتنة، 2018_2019، ص23 _24.

[3] أحمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا)**، مرجع سابق، ص 29.

للمصالح الوطنية للأمة والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صناع القرار، ومدخلات النظام، والظروف الدولية القائمة، والموارد المتوفرة، والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية.[1]

وبالتالي، فإنَّ نشاطات السياسة الخارجية لا تقتصر فقط على ما يدور داخل دهاليز السياسة الدولية والتي نعني بها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بل هي خطوط ومبادئ وتقاليد تتحول إلى ميزة تصنف بها الدول، وتعرف من خلالها منهجية عمل صناع القرار، والنخب، وكذا طموحاتهم، وتصوراتهم، وإستشرافهم للأحداث التي تحول إلى مخرجات، مع العلم أنَّ هنالك دول تصنف ضمن دائرة الدول الصغيرة في عرف العلاقات الدولية، إلاَّ أنَّها كسبت بفضل سياستها الخارجية احتراماً دولياً نظير ما قدمته وتقدمه من أعمال جليلة لبناء مجتمع دولي متوازن أساسه الإحترام والإعتراف بما يقدمه الأخرين. مع الإشارة إلى أنَّه هنالك من يرى بأنَّ السياسة الخارجية ليست حكراً على الدول فقط، وإنَّما تتعداها إلى فواعل أخرى منها التي تتبنى النظام الموسع وغيره على غرار الإتحاد الأوروبي، وإن كان يعبر عن سياسات الدول، بالإضافة إلى غيرها من الفواعل التي تكون شبكة العلاقات الدولية اليوم.

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى

بعد ضبط تعريف للسياسة الخارجية، إستلزم الأمر الأن وضع مقاربات بهدف تحديد وتمييز المفاهيم التي تتشابه وترتبط معها من حيث المفهوم، ومن حيث البنية، كالعلاقات الدولية، السياسة الدولية، الدبلوماسية وغيرها من المفاهيم الأخرى. مما يجعل منها حقلاً ثرياً يمدها بالكثير من أجل الفهم والتفسير وصياغة النظريات.

[1] عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 20.

1- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

إنَّ التعرض لطبيعة العلاقة بين العلاقات الدولية والسياسية الخارجية، يقتضي التنبيه إلى التمييز المستقر عند الأنجلوساكسون بين مدلول لفظتي Politic-Policy، وذلك لأنَّ لهذا التمييز دوراً مهما في تحديد تلك العلاقة. لأنَّ علم العلاقات الدولية (Politics) يعنى بتفسير الظواهر الدولية ومن ثمَّ بالكشف عن الحقيقة الكامنة فيها فحسب، بينما تقع السياسات الخارجية (Policy) بإعتبارها برامج للعمل في مجال الفن. ولا يغير من طبيعتها أن يفيد واضعوها من علمهم بحقيقة الواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج.[1]

إلى جانب ذلك يرى الدكتور أبو عامر أنَّ مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية. فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة، أو بعبارة أكثر بساطة أنَّها هي التوجهات العامة التي يتم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة للسلطة. والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من أجل بلوغ هدف محدد سلفاً.[2] أما العلاقات الدولية فهي تشير إلى كل التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي.[3]

ومن هذا المنطلق، يتضح جلياً أنَّ العلاقات الدولية أوسع وأشمل من السياسة الخارجية التي يراها فقهاء السياسة أنَّها جزء له من الأهمية ما لا يمكن تجاهله في حقل العلاقات الدولية، حيث أنَّ لها من الزخم والتأثير ما جعل الكثير من الباحثين يعتبرونها محور العلاقات الدولية، إذ تعتبر هذه الأخيرة حصيلة التفاعل بين السياسات الخارجية للدول إلى جانب غيرها من الهيئات والمنظمات الفاعلة داخل البيئة الدولية، والتي لا تقتصر على الجانب السياسي فقط، بل تتعداه إلى المجالات الإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية...إلخ.

---

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)**، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008، ص 65.

[2] عربي لا دمي محمد، مرجع سابق.

[3] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص13.

2- السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

يرى "جوزيف فرانكل" السياسة الدولية بأنَّها تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية (System)ككل ومع المنظمات الدولية والسياسات المحلية لكل الدول .[1]

أما الأستاذ الدكتور "فاضل زكي محمد"، فيعرف السياسة الدولية بأنَّها:"تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على صعيد محلي أو داخلي، والسياسة الدولية بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية".[2]

فالسياسة الدولية هي نتاج التفاعل السلوكي الصادر عن الوحدات التي يتشكل منها النظام الدولي، فالوحدات الدولية تقدم على أنماط سلوكية يقود التفاعل بينها إلى تشكيل ما يعرف بالسياسة الدولية، بهذا المعنى، تعد السياسة الدولية حصيلة تفاعل السلوك السياسي الخارجي للوحدات الدولية، أو هي نتاج أفعال سياسية تأتي عليها الوحدات الدولية في كل ماله من علاقة بوجودها و إستمرارها وتحقيقاً لأهدافها ومصالحها، وربما شؤون وقضايا أخرى تهم المجتمع الدولي بكل مكوناته.[3]

ومن الفروق الأساسية بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية، يكمن في أنَّ عناصر هذه الأخيرة تتمثل في الأفراد والمؤسسات والأحزاب في حين أنَّ عناصر السياسة الدولية هي الدول والمنظمات الدولية والجماعات الناشطة الأخرى وهكذا فعنصر التحليل في السياسة الخارجية هو غير عنصر التحليل في السياسة الدولية ولكل منهما مجاله الخاص في السياسة الدولية.[4] إلاَّ أنَّ هذا لا يمنع من أن يكون النشاط متكاملاً بين البيئتين الدولية والمحلية، وهو مجال يسمح بإحداث اعتماداً متبادلاً الغرض منه إيجاد سبل توافقية في صناعة القرارات الدولية.

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 68.

[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 33.

[3] عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، عمان، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 25.

[4] نجاة محمد مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا (2010/2014)**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص26.

3- السياسة الخارجية والدبلوماسية:

يحدث بعض التداخل بين مفهوم السياسة الخارجية والدبلوماسية لدرجة أنَّ الدبلوماسية تستخدم أحيانا للدلالة على السياسة الخارجية لدولة ما دون التميز بينهما. فمثلا يرى "هانز مورغنثاو (hans morgenthou) أنَّهما شيء واحد من منطلق أنَّ الدبلوماسية تقوم بصياغة السياسة الخارجية (Foreign Policy) وتنفيذها مع وزارة الخارجية. في حين يعتقد "نيكلسون Nicolson" أنَّ الدبلوماسية والسياسة الخارجية أمران مختلفان.[1]

لتوضيح طبيعة العلاقة بين السياسة الخارجية و الدبلوماسية يقتضي الأمر منَّا أولاً تعريف الدبلوماسية والتي يعرفها د.سموحي فوق العادة بأنَّها:"الدبلوماسية هي مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدولة والمنظمات الدولية والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفن إجراء المفاوضات والإجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الإتفاقيات والمعاهدات".[2]

وبإعتبار أنَّ الدبلوماسية هي العملية السياسية التي تتحقق بها علاقات الدولة ومصالحها، فإنَّها تصبح على علاقة وطيدة مع السياسة الخارجية، بل وتشكل جزءاً أساسياً منها، فبقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجية بقدر ما تكون أداة تحضير وإعداد لها في ذات الوقت.[3]

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2005، ص21.

[2] محمود خلف، **النظرية والممارسة الدبلوماسية**، عمان، دار الزهران للنشر والتوزيع، 2013، ص48.

[3] علي حسين الشامي، **الدبلوماسية نشأتها تطورها وقواعده ونظام الحصانات والإمتيازات**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، 2006، ص 45.

مع الإشارة إلى أنَّ الدبلوماسية بالرغم من كونها أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية فهي تتسم بطابعها السلمي وسلمية وسائلها المستعملة على خلاف السياسة الخارجية التي غالباً ما تتسم بعنف الوسائل المستخدمة فيها.

إلاَّ أنَّ السياسة الخارجية تستمد قوتها من نشاط دبلوماسيتها، وانضباطها، وكولستها، واجتهادها في توفير المعلومة، وانسيابيتها، وإعادة توظيفها لأجل تحقيق المكاسب المستهدفة مسبقاً، والتي تمثل الدور المراد لعبه من طرف الفواعل على الساحة الدولية.

4- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

إختلف المفكرون والباحثون في تحديد طبيعة العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، فمنهم من يرى بأنَّ السياسة الخارجية ما هي إلاَّ إنعكاس لعملية التفاعل في البيئة الداخلية، بينما يذهب الآخرون إلى القول بالفصل التام بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية إلى حد اعتبار أنَّ السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية.

والواقع أنَّ الفصل بين السياستين الداخلية والخارجية هو فصل تحليلي في الأساس يهدف إلى وضع الحدود المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية. بيد أنَّه لا يعني أنَّ السياسة الخارجية منفصلة عن السياسة الداخلية .فالسياسة الخارجية قد تكون لها إنعكاسات في داخل حدود الدولة، كما أنَّ السياسة الداخلية تنتج أثاراً بالنسبة لسلوك الدولة الخارجي ومن ثم فإنَّ السياستين الخارجية والداخلية تتسمان بالترابط.[1]

وقد أشار إلى هذه الحقيقة، "كارل فردريك" في كتابه عن" السياسة الخارجية" الذي تم إصداره عام 1938، إلى العلاقة الوثيقة بين السياستين، عندما قال: "أنَّ السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية ولاسيما في النظم الديمقراطية، وإلى أنَّ كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاداً خارجية." أكثر من هذا يقول

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 28.

"هانريدر" أنَّهما أصبحتا متشابهتين إلى حدٍ بعيد وهو ما يطلق عليه تعبير تدخيلDomestication السياسة الخارجية.[1]

وعلى الرغم من العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، إلَّا أنَّه هنالك بعض المعايير للتميز بينهما تتمثل فيما يلي: السياسة الداخلية تبقى حدودها ضمن الإطار الداخلي كتقوية الجبهة الداخلية، وهي في نفس الوقت ضمانات لصانع القرار في السياسة الخارجية، حيث تسمح له بلعب دوراً أكبر. أما السياسة الخارجية فحدودها تتعدى إلى البحث عن المكاسب (Gains) خارج الحدود، والتي تمكن الدولة من صناعة وتحديد أهداف السياسة العامة، كما أنَّ السياسة الخارجية لها مسعى يهدف إلى البقاء كفاعل ضمن البيئة الدولية، إلى جانب توفير الحماية والدفاع. أما السياسة الداخلية فتسعى إلى تحقيق قدر من الرفاه لأجل الإستقرار مع تنظيم الشؤون الإجتماعية وتوسيع الممارسة الديمقراطية من خلال تأطير المجتمع، وضبط مختلف حركيات الأفراد في المجتمع.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو آخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة، كما تعني أيضاً دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقاً لمحددات داخلية وأخرى خارجية.[2]

أولاً_المحددات الداخلية: وهي محددات جغرافية، وبشرية، وشخصية، ومجتمعية، وسياسية، وعسكرية.

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص48.

[2] محمد عربي لادمي، مرجع سابق.

1_المحددات الجغرافية: تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي. أما تأثيرها غير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة السياسة الخارجية. فالموقع الجغرافي مثلاً يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية، ويمكّنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي كما يمكنه أن يساهم في بناء قوة الدولة. ومع ذلك يبقى الموقع الجغرافي الإستراتيجي غير كافي لوحده في تحديد دور فاعل للسياسة الخارجية لدولة ما دون توافر المحددات الأخرى.[1]

2_المحددات الطبيعية: توفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول، غاز، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب، ومواد غذائية كالقمح...، توفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في إستقلاليتها الإقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة إقتصادية وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يُمكِّنها من إتخاذ مواقف دولية تتلاءم مع توجهات سياستها الخارجية.[2]

3_المحددات البشرية: وهو عنصر آخر مهم يحدد قوة الدولة، وعادةً ما يعتبر العدد الكبير مصدراً للقوة، ولكن "Palmer و Perkins" يعتبران أنَّ الحجم الكبير سلاح ذو حدين، فالإختبار يكون بقدرة الدولة على استثمار المصادر البشرية بشكل فعال، وعادةً ما تكون الأعداد الكبيرة مصدر قوة في الدول المتقدمة، أما في الدول الثالثة فتعتبر عنصر ضعف... كما أنَّ التركيبة العمرية أيضاً مهمة جداً، فإذا ما كانت التركيبة تحوي الكثير من الأطفال أو كبار السن، فإنَّ ذلك سيعني عبئاً إضافياً على كاهل إقتصاد وقوة الدولة العكس هو

[1] محمد العربي لادمي، مرجع سابق.

[2] حاج محمد مصطفى فائز، **تأثير البيئة للنفسية للرئيس جورج بوش الإبن على السياسة الخارجية الأمريكية (2000–2008)**، (مذكرة الماستر في العلوم السياسية)، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة عبد الحميد ابن باديس_مستغانم، 2017-2018، صفحة9.

صحيح.[1] لذا فدور العامل البشري هام ومؤثر، وفي الغالب هو من يحدد مصير الدولة، وخير مثال على ذلك الصين كدولة تشهد تطوراً غير مسبوق بفضل عدد السكان الذي أحسنت إستثماره خاصة في مواجهتها لوباء كورونا، حيث ذهل العالم أمام هذه الطاقة البشرية التي غيرت من قدر البلاد، هذا إضافة إلى اليد العاملة التي كسرت حاجز التفوق بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سجلت كأسرع وأرخص يد عاملة جعلت من الإقتصاد الصيني ثاني اقتصاد إن لم نقل الأول في العالم. رغم أنَّه من قبل كان ينظر إلى أنَّ الزيادة السكانية أو إنفجارها تعطل من مسيرة التنمية حسب نظرية مالتوس، وهذا يثبت صحة قوله صلى الله عليه وسلم:"تناكحوا وتناسلوا فإنِّي مباهي بكم الأمم يوم القيامة".

4_المحددات الشخصية: ويقصد بها السمات الخاصة بصانع القرار، والتي تجعل من مخرجاته (Out Puts)، كمؤشر على صحة قراراته، وهو ما يمكننا ملاحظته في دول العالم الثالث، حيث ترتبط السياسة الخارجية بالفرد الذي غالبا ما يمثله رئيس الجمهورية، والذي يتوقف الأداء فيه على كاريزميته خاصة في الأنظمة الشمولية، إذ تبقى السلوكيات السياسية رهينة لمزاجه. أما في الدول الديمقراطية فشخصية صانع السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط أكثر كمستوى الديمقراطية، والمستوى الفكري، والسياسي للعاملين في الحقل، إضافة إلى أهمية العمل الجماعي، ويظهر ذلك في صورة هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق الذي غير بفضل تكوينه، ومدى الحرية التي يتمتع بها في إطار المصلحة العليا للبلد في كثير من الأحداث أهمها قضايا الشرق الأوسط، وحرب البترول، والأحلاف العسكرية، وغيرها. ومن أهم نماذج السمات الشخصية التي قدمتها الدراسات المختلفة والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسية الخارجية للدول، نموذج الشخصية التسلطية ل"أدرونو" ونموذج الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقليا ل"روكيتس"، نموذج تحقيق الذات ل"ابراهام ماسلو abraham maslow".[2] كما

[1] هادي الشيب_رضوان يحي، **مقدمة في دراسة علم السياسة والعلاقات الدولية**، برلين، المركز العربي الديمقراطي للنشر، ط1، 2017، ص222.

[2] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة :محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعودي، ط1، 1989، ص 26 .

تجدر الإشارة إلى أنَّ شخصية صانع القرار في السياسة الخارجية تلقي بظلالها على أي نشاط سياسي، فعلى سبيل المثال كانت الجزائر تشتهر بسياستها الخارجية، ودبلوماسيتها المحنكة عندما كان هناك المرحوم "محمد الصديق بن يحي" والمرحوم "محمد صالح دمبري"، مما جعل الجزائر تحظى بإجماع وثقة دولية خولتها أن تلعب دور الوساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بحرفية منقطعة النظير نالت إعجاب الجميع أنذاك.

5_المحددات المجتمعية: تتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها:

أ_خصائص الشخصية القومية: تكتسب المجتمعات الكثير من القيم والسمات، التي تشكلت عبر عصور ميزتها أحداث فيها من الإنتصارات والإنكسارات ما جعلها تصنع لبنة ورابطة تعرف بالمصير المشترك. كل هذا سمح بالتأسيس لشخصية وطنية تنفرد عن غيرها من المجتمعات، فتجعلها تؤثر وتتأثر كلما سمحت لها الظروف، وبذلك تتكون حسب علماء الطبيعة جينات تحمل مورثات لهذه الطبائع فتنتقل من جيل إلى أخر، وما صانع القرار إلاَّ جزء من هذا النسيج فتطبع قراراته وفق ما يحمله في هذا الشأن. ومن العوامل الهامة أيضاً دور التراث التاريخي والوطني ووجود عقيدة عامة يمكن أن تساهم في تعبئة الشعب وراء سياسة معينة كما أنَّه يمكن أن تشكل ضوابط على سياسة أخرى.[1]

ب_الرأي العام: وهو التعبير عن أراء جماعة من الأشخاص إزاء قضايا، مسائل، أو مقترحات معينة تهمهم، سواء أكانوا مؤيدين أو معارضين لها، بحيث يؤدي موقفهم بالضرورة إلى التأثير السلبي أو الإيجابي على الأحداث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في لحظة معينة من التاريخ.[2] كما تجدر الإشارة إلى أنَّ الرأي العام يكون له عادةً دور فعال في المجتمعات الغربية والديمقراطية. أما الأنظمة التسلطية فلا يكون للرأي العام تأثير في توجيه السياسة الخارجية.

ج_المجتمع المدني: والمقصود به ذلك النسق الذي يشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات

[1] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب، 1985، ص194.

[2] ولد الصديق ميلود، مرجع سابق، ص 43.

وجمعيات ومندوبيات، وتعتبر الأحزاب من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية. ففي الأنظمة التسلطية يعكس الحزب الواحد بشكل كبير سياسة الحكومة سواء داخلية، كما يعوضها في النشاط الخارجي بإعتباره الناطق الرسمي والوحيد بإسمها .أما في الأنظمة الديمقراطية فإنَّ تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية للدولة يبدو واضحاً ويزداد بتزايد تمثيلها في البرلمان.[1]

6_المحددات السياسية: تخضع هذه الأخيرة لطبيعة النظام الذي يتراوح بين النظام الديمقراطي حيث الفعل السياسي تحدده نسبة المشاركة السياسية، وكذا التفاعلات بين مختلف مؤسساته السياسية، وبين نظام تسلطي تحتكره قلة من صناع القرار حيث تختفي كل أشكال المشاركة السياسية، ويتخذ النظام خطواته حسب المصلحة والمزاج وهو ما ينعكس على مخرجات السياسة الخارجية.

7_المحددات العسكرية: المسلم به هو أنَّ المؤثرين من اللاعبين في السياسة الدولية هم من يملكون قوة عسكرية من ترسانة مادية وكفاءة وقوة لوجيستيكية، وخير مثال على ذلك اللاعبين في الساحة السورية، فدولة مثل روسيا سخرت قوتها العسكرية في تغيير قواعد اللعبة من خلال ما يحدث في الميدان؛ ما اضطر الفواعل الكبرى إلى الدخول في مفاوضات مع روسيا وليس سوريا، وما كان ذلك إلاَّ من خلال ترسانتها العسكرية وما أحدثته من فارق، بالإضافة إلى تَكَوُّن عقيدة عسكرية تصبح مع الوقت من سمات السياسة الخارجية لهذه الدول.

ثانياً: المحددات الخارجية: ونعنى بها كل العوامل التي تقع خارج الوحدة السياسية والتي يمكن أن تؤثر في عملية صناعة القرار الخارجي من أهمها: التكتلات الدولية، المنظمات الدولية، الشركات العابرة للحدود، الرأي العام الدولي.[2] كما يعتبر النسق الدولي أو الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم بإستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة. فإذا كان النظام الدولي يقوم على

[1] حاج محمد مصطفى فائز، مرجع سابق، ص 10.
[2] ولد الصديق ميلود، مرجع سابق، ص 48.

أساس تكتلات ومحاور سياسية و عسكرية فإنَّ ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي، بغض النظر عما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول كمفهوم السيادة. كما أنَّ هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية وفرضها على أرض الواقع، وإرغام الدول الأخرى على تقبلها. كما أنَّ المؤسسات الدولية تؤثر في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير فلا ينحصر دورها في تنسيق التعاون بين الدول فقط وإنَّما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقاً للقانون الدولي.[1] وهذا ما يطلق عليه بالإعتماد المتبادل الذي يجعل من الفعل السياسي في السياق الدولي يعود على الجميع حسب أهمية وقدرة كل نخبة في أداءها ومن ثم في مكاسبها، وعليه يمكن إدراك مدى أهمية هذه المحددات الخارجية ودورها في تحديد التوجهات الخارجية للدول.

مخطط يوضح نسق السياسة الخارجية (الشكل01)

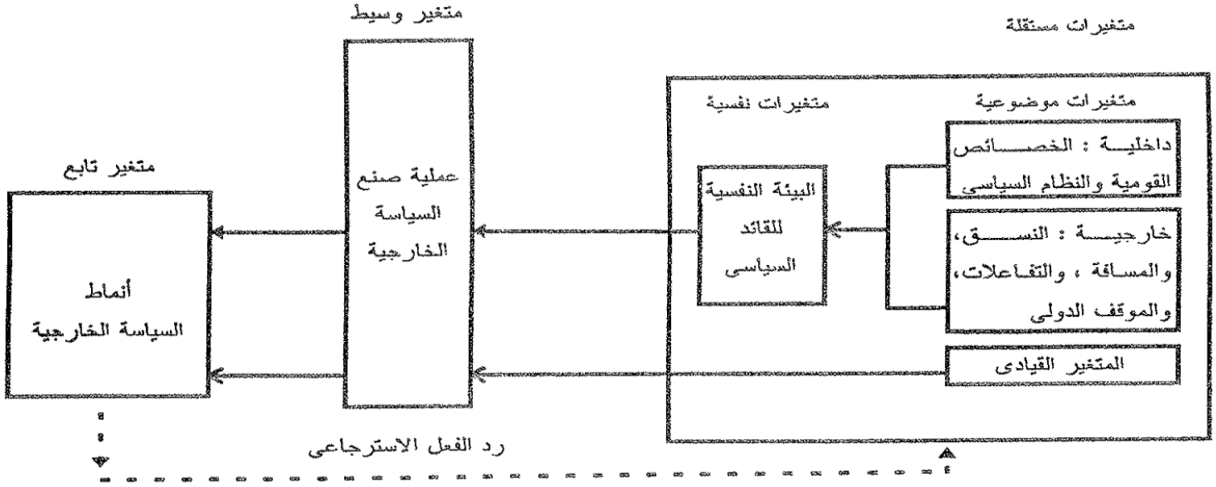

المصدر: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص142.

[1] حاج محمد مصطفى فائز، مرجع سابق، ص 11.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للسياسة الخارجية.

تستدعي دراسة وفهم السياسة الخارجية الإستعانة بالكثير من المقاربات والأدوات، التي تسمح بمعرفة الكثير عن السياسة الخارجية وصانعيها، وهذا لدعم الموقف في عملية تحديد وتصنيف هذه السلوكيات والدوافع الكامنة ورائها، لكونها يترتب عنها البث في الكثير من القضايا المصيرية سواء من المكاسب أو المخاطر. ومن هذه المقاربات ما يلي:

المطلب الأول: مقاربة القوة الناعمة في تحليل السياسة الخارجية

يعد مفهوم القوة الناعمة –على حداثته النسبية –أحد المفاهيم واسعة الإستخدام والإنتشار في تحليل السياسات الخارجية، وهو ما يربطها بإسهام المفهوم في تعميق فهم طبيعة القوة وتطورها في العلاقات الدولية، ولفت الإنتباه لأبعاد ظلت مهملة نسبيا في ممارسات القوة. فالتطورات في طبيعة النظام العالمي؛ من حيث فواعله وقضاياه ومؤسساته وأنماط تفاعلاته تجعل الأهمية النسبية للقوة الناعمة في تزايد مقارنة بالعناصر التقليدية للقوة الصلبة مع تنامي ضرورة دمج الأبعاد الناعمة في ممارسات القوة الصلبة ذاتها.[1]

وقد طرح مفهوم القوة الناعمة (Soft Power) لأول مرة بشكل أكاديمي بعد نهاية الحرب الباردة رغم أنَّ ما يعبر عنه من إستخدام أدوات دبلوماسية وثقافية في إدارة العلاقات الدولية كان موجوداً قبلها وأثناءها.[2] حيث عرفت مرحلة ما بعد السلوكية أو ما يعرف بما بعد الحداثة ظهور تصورات أو مقاربات أدت إلى إستحداث نظريات تعمل على أنسنة كل السلوكيات، ونخص بالذكر هنا صانعي القرار، والدفع بتفاعلهم نحو المزيد من السلام. وجعل الروابط، والمعاهدات، والإتفاقيات، في خدمة الإنسان بالدرجة الأولى. ولا ينظر إلى المكاسب إلاَّ

[1] علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، مصر، مكتبة الإسكندرية، 2019، ص 7.

[2] صباح كزيز، **دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن (2014/2010)**، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، تخصص علاقة دولية و إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر_ بسكرة، 2014-2015، ص 43.

من وجهة نظر البعد الأخلاقي والإنساني وعالمية الرسالة بعيداً عن الأحلاف والقوة الصلبة (Hard Power). فكان ظهور القوة الناعمة، ومن بعدها القوة الذكية. وإن ترجع الدراسات السياسية القضية إلى تسعينات القرن الماضي مع صعود نجم منظر القوة الناعمة جوزيف ناي (Joseph Nye) إلاَّ أنَّ الحقيقة عندما نتعمق في أفكار هذه النظرية أو الحركة على أنَّها تأثير من الدولة القوية، وقدرتها على جذب الإنسان في الدولة الضعيفة، نجد منه الكثير في مقدمة إبن خلدون عندما يختصر ذلك فيما يعرف"بولع المغلوب بالغالب"، وهي عملية (Process) تتكرر في كل زمان ومكان.

ومع ذلك يعتبر جوزيف ناي، أول من إستخدم مصطلح " القوة الناعمة"، علما أنَّه كان قد صاغ لبنات هذا المصطلح في كتابة "وثبة نحو القيادة"(Bound to Lead) الذي أصدره بداية التسعينيات من القرن الماضي وتحديداً في العام 1990، ثم أعاد إستخدامه في كتابه "مفارقة القوة الأمريكية" (The Paradox Of American Power) عام 2002، حيث وضعه كعنوان فرعي صغير شمل عدداً محدود من الصفحات بلغ عددها أربع صفحات، وإن كان إستخدام المصطلح في أكثر من مكان في كتابه هذا، توسع "ناي" فيما بعد في مفهوم "القوة الناعمة "، فوضع كتاباً عام 2004 بعنوان "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية ".[1]

ويعرف "جوزيف ناي" القوة الناعمة على أنَّها " القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال. وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما ومثله السياسة، وسياساته.[2] فهي تعني "إستقطاب

[1] علي حسين محمود باكير، **مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي و القوة الناعمة)**، (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2016، ص 96 – 97.

[2] جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد التوفيق البجيرمي، تقديم عبد العزيز عبد الرحمان الثليان، الرياض، دار العكيبان للنشر، ط2، 2007، ص 12.

الآخرين وجذبهم عبر أليات تقوم على التأطير والإقناع والجاذبية، وبالإعتماد بشكل أكبر على موارد ناعمة غير مادية، مثل الثقافة والقيم السياسة وشرعية السياسات الخارجية، لتحقيق النواتج المنشودة ".[1]

فالقوة الناعمة تستخدم أسلوباً مختلفاً عن القوة الصلبة أو الخشنة، ومثلها لاحظ "أدم سميث (Adam Smith)" بأنَّ الناس تقودهم يد خفية عندما يتخذون قراراتهم في سوق حرة فإنَّ قراراتنا في سوق الأفكار كثيراً ما تشكلها القوة الناعمة وهي إنجذاب غير ملموس يقنعنا بمسايرة أغراض الآخرين دون تهديدهم أو إغرائهم.[2] وقد اعتمدت القوة الناعمة كأسلوب أو نوع من العلاقات الدولية التي تكون مكاسبها أكبر دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية التي تؤدي إلى الكثير من الخسائر في الأرواح والممتلكات، والذي غالبا ما يؤثر سلباً على بقاء الدولة وربما يتأثر داخلها في ذلك.

وقد ارتبط مفهوم القوة الناعمة كمقاربة في أدبيات العلاقات الدولية بكتاب (القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية) من تأليف الأستاذ جوزيف ناي. مع أنَّ الإهتمام بالقوة الناعمة يرجع إلى بداية الإهتمام بالثقافة والدبلوماسية الشعبية والرأي العام في العلاقات الدولية، منذ الحرب الباردة حيث كان هناك إجتهادات من قبل بعض العلماء للتركيز على القوة الناعمة، ومن ذلك الإسهام الخاص بستيفن لوكس(Stefan Lux)، الذي أشار إلى أهمية المعتقدات والأفكار التي تساعد على إجتذاب الآخرين والتأثير في سلوكهم وكذلك بيتر شارش (Peter Church) ومورتون براتز (Morton Bratz) ، حيث ربطا مفهوم القوة بقدرة الدول على تعزيز وتكريس القيم الإجتماعية والسياسية للدول، خاصة في القضايا التي تمس الطرف الأخر.[3]

ويرى جوزيف ناي بأنَّه ترتكز القوة الناعمة لبلد ما على ثلاثة موارد: هي ثقافته (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين)، وقيمه السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياساته الخارجية (

[1] علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، مصر، مكتبة الإسكندرية، 2019، ص 22.
[2] علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 98.
[3] صباح كزيز، مرجع سابق، ص 45.

عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية).[1] ففي مجال الثقافة يتم التركيز فيها على كثير من الأدوات خاصة صناعة السينما التي جعلت واحدة كهوليوود Hollywood متنفساً للفن في العالم، وواحدة من أشد المناطق جذباً للنخب الفنية في العالم ولها من التأثير ما يجعل العالم يضبط توقيته على مخرجاتها الفنية. كما يجب التطرق إلى تأثير الصحافة أو ما يطلق عليها بصاحبة الجلالة أو القوة الرابعة في أي بلد، وقد تجلى ذلك في ما فعلته شبكة CNN خلال حرب الخليج 1991، حيث كان تأثيرها أشد من تأثير القوة العسكرية. ونتوقف في هذا المجال عند تعليق "دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld" وزير الدفاع الأسبق وواحد من الصقور في الليبراليين الجدد عن حرب إدارة بوش العالمية على الإرهاب: في هذه الحرب، فإنَّ بعض أكثر المعارك حسما قد لا يكون في جبال أفغانستان أو شوارع العراق بل في استوديوهات الأخبار في نيويورك، ولندن، والقاهرة، وأي مكان أخر.[2]

الجدول أدناه يوضح أنماط وموارد القوة الناعمة والصلبة (الشكل02).

القوة	ناعمة		صلبة	
	جاذبية	وضع جدول أعمال	إغراء	إرغام
أنماط السلوك	تعاون طوعي		أمر	
الموارد المحتملة	المؤسسات	القيم الثقافية السياسات	المدفوعات الرشاوي	القوة العقوبات

المصدر : علي حسين محمود باكير، مرجع سابق، ص 98.

أما في الجانب العسكري يعتقد أصحاب هذه النظرية إمكانية بل ضرورية تحويل ما هو قوة صلبة إلى قوة ناعمة، فالقوة العسكرية قد تصبح مصدراً من مصادر توليد القوة الناعمة إعتماداً على الكيفية التي يتم فيها

[1] جوزيف س ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، مرجع سابق، ص 32.

[2] جوزيف س ناي، **مستقبل القوة**، ترجمة أحمد عبد الحميد نافع، مراجعة السيد أمين شبلي، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2015، ص 45.

إستخدامها – علم أنَّ قدرتها على توليد القوة الناعمة تعتبر الأقل بين جميع المصادر الأخرى لأنَّها وجدت في الأساس للحرب –؛ كأن تستخدم في عمليات المساعدة في حوادث الزلازل والبراكين والكوارث الطبيعية والمساعدات الإنسانية والإعمار وحماية الدولة بشقها الدفاعي لتحقيق الأمن والسلام والذي لا يتضمن الإعتداء على الآخرين.[1] وبالتالي فالمسألة تتوقف على طريقة أو كيفية توظيف واستخدام مصادر القوة. وهناك القوة الذكية أيضاً، والتي غالباً ما تعني القدرة على توظيف والمزج بين القوتين الناعمة والصلبة، بنسب متفاوتة. كما جرى في الأونة الأخيرة الحديث عن ما يسمى بالقوة الحادة، والتي تعني استخدام الأدوات الإعلامية والثقافية من أجل التشويش وزرع البلبلة. وهي في الغالب كلها أنماط مختلفة لإستخدام القوة.

يوضح المخطط أدناه طرق إساخدام وتوظيف مصادر القوة هي التي تحدد نوعها لاحقاً في القوة الشاملة (الشكل 03).

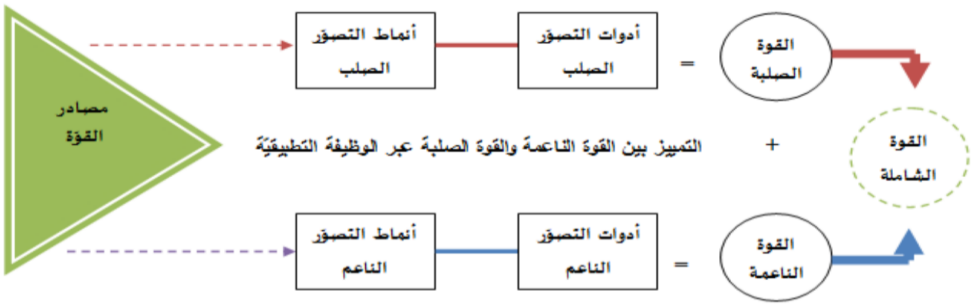

المصدر: علي حسين محمود باكير، مرجع سابق، ص 99.

رغم حداثتها تمكنت مقاربة القوة الناعمة من أن تحدث الكثير في حقل السياسة الخارجية والتي غالباً ما مكنت الدول من تحقيق مكاسبها عبر هذه الوسيلة، وهناك الكثير من النماذج التي تسترعي الإهتمام والدراسة في عالم اليوم، حيث أصبحت القوة الناعمة هي المخولة في إحداث التفاعل ضمن سياق العلاقات الدولية، وكثيراً ما

[1] علي حسين باكير، مرجع سابق ، ص 100-101.

أدت إلى تجاوز الكثير من المشاكل والعراقيل. وحولتها إلى قطب جاذب ومحوري للتفاعل، ما دفع القوى الكبرى إلى تفعيل وتعميم هذا الأسلوب لما يحدثه من أثار في حقل العلاقات الدولية. [1]

المطلب الثاني: المقاربة البراغماتية في تحليل السياسة الخارجية

تعتمد المقاربة البراغماتية على إستغلال ما هو متاح من أجل تحقيق المكاسب، وهي في ذلك واقعية إلى أبعد الحدود، حيث تعمل على إستغلال الوضع في ترتيب شؤون الدولة، وهي لا تعترف في ذلك بأي محظور وتعتمد سياسة "أنَّه لا أخلاق ولا قيم في تحقيق الهدف ". وتنظر إلى العمل السياسي على أنَّه إقتناص للفرص متى إستطاعت إلى ذلك سبيلاً، وهي تنظر إلى عدو الأمس على أنَّه صديق اليوم، فتتعامل وفق تصور أنَّ الواقع هو من يحدد الساحة، والمعركة. وتحالفاتها ليست انتقائية حيث يمكن أن تتحالف مع كل طرف يعود عليها بالفائدة حتى وإن اختلفت معه عقائدياً، أو كان بينهما خلفيات كمستعمر الأمس، أو من كان معها في خلاف دائم.

فالبراغماتية في اللغة مشتقة من اللفظ براغما (Pragma) ومعناه العمل، وعند الرومان إستخدمت كلمة (Pragmatic) ويقصد بها المتمرس. أما المعنى الإصطلاحي لكلمة البراجماتية فهو وبصورة محددة يطلق على أحد المذاهب الفلسفية التي ظهرت في أميركا على يد تشارلس ساندرس بيرس (1878م) وتطور على يد وليم جيمس وجون دوي. يقرر هذا المذهب أنَّ "العقل لا يبلغ غايته إلاَّ إذا قاد صاحبه إلى العمل الناجح، فالفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة أي الفكرة التي تحققها التجربة. ولا يقاس صدق القضية إلاَّ بنتائجها

[1] علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 102.

العملية". وهذا يعني أنَّ النتائج أو الثمار المستخلصة هي التي تحدد قيمة أي فكرة، فهي التي تقطع الشك باليقين، كما ترى البراجماتية.[1]

وقد نشأ اصطلاح البراجماتية Pragmatic في ذهن بيرس نتيجة "دراسته لكانط" فالأنثروبولوجيا البراجماتية طبقاً لما يراه كانط- كما يقول بيرس- (هي فلسفة أخلاق عملية، فالأفق البراجماتي هو تكييف لمعرفتنا العامة في التأثير على أخلاقنا "(1-5) والفرق العملي(practical) عند كانط والبراجماتي (pragmatic) عند بيرس هو أنَّه عند كانط "ينطبق على القوانين الأخلاقية التي يعدها أولية (apriori) أما العملي عند بيرس فينطبق على قواعد الفن والصنعة التي تعتمد على الخبرة وتقبل التجربة " وقد كانت غاية بيرس من ذلك هو وضع تصورات واضحة تتلاءم وما يرده هو. [2]

فالبراغماتية حسب طرح "بيرس" هي طريقة شأنها شأن المدارس السياسية التي تتبناها الدول الأخرى (كالماركسية والواقعية والرأسمالية)، وفلسفتها أنَّها تركز على النتائج الإيجابية والمنفعة والثمار المحصلة التي تؤثر على سلوكنا بشكل إيجابي من الأفكار والقيم والمعايير الأخرى، فلكل شيء وجود حقيقي، فالفكرة التي يشعر بها الفرد تعد مشروعاً، والنشاط هو إنتاج عقل إنساني، فتوضيح الفكرة يكون بالقياس إلى أثارها العملية في حياة الإنسان.[3]

وفي هذا الصدد يقول "وليم جيمس" إنَّ الحقيقة ماثلة في مدى نفعها في دنيا العمل، وليس للحياة من هدف إلاَّ العمل المنتج، والتجربة التي تكشف عن المنفعة أو عدمها هي محك الصدق والزيف، ومقياس للحق والباطل، ومعيار الخير والشر. والبراجماتية حسب "جيمس" هي الإتجاه الذي يصرف النظر عن الأمور الأولى

[1] علي عبد الهادي المرهج، **الفلسفة البراجماتية أصولها ومبادئها مع دراسة تحليلية في فلسفة مؤسسها تشارس ساندرس بيرس**، بيروت، دار الكتب العلمية، 2008، ص 17.

[2] علي عبد الهادي المرهج، المرجع السابق، ص 20-21.

[3] محمد بن صقر، **البراغماتية**، العربية، https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/views، تم تصفح الموقع يوم 25 فبراير 2020، على الساعة 09:00.

والمبادئ والمقولات والضرورات المفروضة لكي يتجه ببصره نحو الأمور النهائية والآثار والنتائج والوقائع. وقد أوضح "جيمس" صلة البراجماتية ببعض الفلسفات القريبة منها في أنَّها تتفق مع المذهب النفعي في أنَّها تؤكد قيمة الجانب العملي، وتتفق مع المذهب الوضعي في أنَّها تحتقر دائماً سائر الحلول اللفظية الخالصة والمسائل التافهة غير المجدية والتجريدات الميتافيزقية .[1]

كما وصف جون ديوي البراجماتية بأنَّها فلسفة معاكسة للفلسفة القديمة التي تبدأ بالتصورات وبقدر صدق هذه التصورات تكون النتائج. أما البراجماتية فهي تدع الواقع يفرض على البشر معنى الحقيقة وليس هناك حق أو حقيقة إبتدائية تفرض نفسها على الواقع، وقد يطلق عليها من منظور(جون ديوي) مصطلح (أداتية) حيث يقول: إنَّ المعرفة أداة العمل ووسيلة للتجربة، فالفكرة أداة فعل لديه.[2]

ورأى بأنَّ المعيار الأوحد لإختيار قيمة أية فلسفة إنمَّا هو معرفة النتائج التي توصلنا إليها هذه الفلسفة في مضمار خبرة الحياة العادية، بحيث نعرف إلى أي حد تسهم بالفعل في تبديد مشكلات حياتنا اليومية، أي القيمة الوظيفية لتلك الفلسفة. [3]

حيث يشترك الفلاسفة المذكورين آنفا في كون أنَّه لا يمكن تفسير ظاهرة أو تعريفها إلاَّ من خلال ما يترتب عنها وأنَّ السؤال عن أصل الشيء مرتبط بنتائجه، ومن هنا ينظر البراغماتيين على أنَّه ما لم تخضع الفكرة إلى التطبيق و الإمتحان ومدى نجاحها و فعاليتها، فإنَّ ذلك يبقى مجرد فرضية. والجدير بالذكر أنَّ البراغماتية كمذهب وإعتقاد هو بمثابة نتيجة صدمة لكل الاتجاهات المثالية، ويرجعها المفكرون إلى المذاهب النفعية على غرار مذاهب الفلسفة اليونانية مثل الرواقية وغيرها في بحثها عن اللذة الدائمة.

[1] أنور محمد فرج مرجع سابق، ص 214.
[2] منصور بن عبد العزيز الحجيلي، **البراجماتية عرض ونقد**، ص279.
[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 215.

وهي ليست فلسفة أو نظرية في الحقيقة بل منهجاً... للعمل ومقال جديد في المنهج وقد وجدت البراغماتية في الرأسمالية ... السياسية الإقتصادية من جهة، وفي جمعها بين النظرة التطورية للعالم ... وبين النظرية الدينية له .... طريقها نحو حل المشاكل الأخلاقية والعلائقية بين هذا الخليط من الأديان..... والثقافات والحضارات والألوان واللغات والديانات والطموحات السياسية والإجتماعية وذلك من خلال إعتمادها التجربة بإعتبارها معيار الحقيقة والعمل الفاعل كمقياس لصدقها وهذا أياً كانت هذه الحقيقة وأياً كان مصدرها كذلك.[1] فالتجربة نتيجة أساسية للفكر ... كما قال (جون ديوي) ولا يمكن تصور حياة أو فكر بدونها .... أما بيرس فقد أكَّد أن كل ما يقدم أو يقال يجب أن يقود إلى تجربة ذات نتائج وإلاَّ فليس له معنى. [2]

فبالنسبة للبراغماتية، نحن نسعى إلى المعرفة أولاً ليس من أجل الوصول إلى أهداف عقلانية وإنَّما بهدف اتخاذ قرارات وإجراءات أكثر فاعلية لتحقيق أهدافنا في الحياة، ومن هنا تقول البراغماتية أنَّ تلبية إحتياجاتنا تعتبر ضرورية وأساسية أكثر من مفاهيم الحقيقة والمعرفة، بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ الأخرى مثل :

- ✓ من معتقدات البراغماتية المثل والقيم المطلقة التي دعا إليها المثاليون.
- ✓ تركز على أهمية قوة الإنسان وتدعو إلى تطوير القيم الإجتماعية والديمقراطية.
- ✓ تعطي الكثير من الأهمية للتعلم القائم على النشاط.
- ✓ تؤمن بالتعددية وتعارض العادات والتقاليد الإجتماعية.[3]

وتقوم البراغماتية على جعل "المحافظة على البقاء" الغاية التي يسعى إليها الإنسان بشتى الوسائل وهذه الفكرة نفسها هي المحرك الأساسي لكثير من الصراعات والحروب التي خاضتها القوى الكبرى في العصر الحديث

---

[1] حترش سمية، **الفلسفة الأمريكية بين الليبرالية والبراغماتية شارل بيرس نموذجا**، (أطروحة الدكتوراه في الفلسفة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2011_2012، ص84.

[2] المرجع نفسه.

[3] لبنى الحسامي، **البراغماتية.. تعريفها وفلسفتها**، أراجيكhttps://www.arageek.com، تم تصفح الموقع يوم 02 أذار 2020، على الساعة 17:00.

بعد تبنيها للمبادئ الماكيافيلية والبراغماتية وقد أدت العلاقة الوثيقة بين الرأسمالية والبراغماتية لإحتلال الشعوب تحت مسمى " الاستعمار".. وتناصر البراغماتية الديمقراطية لأنَّها ترى أنَّ هدف النظام السياسي مساعدة الفرد على التطور و النهوض بنفسه تطوراً تاماً، وترى أنَّه لا يمكن الوصول إلى ذلك إلاَّ إذا اشترك كل فرد على–قدر وسعه– في تقرير سياسة جماعته ومصيرها. إلاَّ أنَّها تخضع للمعيار البراغماتي ذاته الذي يجعل الديمقراطية حقًّا للشعوب الغربية (البيضاء المسيحية)، وحرصاً على شعوب أخرى، ووفقا لحسابات المنفعة.[1]

ومن هذا المنطلق، فإنَّ أنصار البراغماتية يؤمنون فقط بالسياسة الخارجية التي تحدث الكثير من التغييرات في حقل العلاقات الدولية، وهدفهم هو الإنتفاع من مختلف النظريات التي ليس فيها الكثير من المثالية وهم ينتقدون هذه الأخيرة منذ أن فشلت في منع قيام الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية بذريعة أنَّ الفشل يكمن في الإفراط بالإيمان بما يجب أن يكون، والذي تجلت صورته في الإنهيار المبكر لسياسة التعايش السلمي بين المعسكرين الشرقي والغربي، ودخول العالم حالة الحرب الباردة والتي كثيراً ما دافعو فيها عن أطروحاتهم كالحروب الإستباقية وسياسة ملء الفراغ وغيرها. واعتبار أنَّ المقاربة البراغماتية في السياسة الخارجية إنَّما هي نهج عملي ومحدد المسارات في تطبيقاته، ويستند إلى التجارب لقياس صدق الأفكار لتحقيق المنافع رافضاً المسارات النظرية غير التطبيقية، ويخطط للمستقبل ولا يهتم بماهية الفكر إلاَّ بقدر ما يخدم نتائج التجربة لتحقيق المنفعة المباشرة .[2]

وعليه يمكن إعتبار البراغماتية كأبرز الحلول التي إستنجدت بها السياسة الخارجية في تحقيق ما هو مستهدف بعيداً عن المثالية التقليدية، الأمر الذي تأكد بعد تسعينيات القرن الماضي، حينما عرف العالم أنَّ الغلبة كانت للفكر البراغماتي في إحتواء من كان يدعو إلى أخلقة السياسة والإعتماد على القانون الدولي لكي يسود العالم. حيث نجحت البراغماتية في تغيير طبيعة النظام الدولي، ونعني بذلك تقويض البيئة الدولية الموروثة عن

[1] ربى الحسني، **البراغماتية**، موسوعة السبيل/https://al-sabeel.net، تم تصفح الموقع يوم 03 أذار 2020، على الساعة 17:00.
[2] صباح كزيز، مرجع سابق، ص 50.

الصراع الإيديولوجي والقطبي عقب نهاية ما يعرف بالحرب الباردة، حيث خرج أنصار المقاربة البراغماتية كمنتصرين ضد مناوئيهم، ومن ثم تحولت إلى مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية السائدة الآن.

المطلب الثالث: إقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية

إقتراب الدور هو من المفاهيم التي تستخدم في أدبيات السياسة الخارجية ويعتبره بعض من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية، وهو يحمل فكرة أنَّ الوحدات الدولية أو الفواعل تحكمها توقعات وتصورات. فهو يعمل على تتبع سلوكيات صانع القرار في البيئة الدولية، من حيث الإعتقاد بأنَّ للدولة دور هام في التأثير على القضايا الدولية والإقليمية، ويركز كثيراً على القيادة الحاكمة وقناعتها كونها عضو هام وفعَّال في توجيه السياسة الخارجية من خلال مجموعة من الأدوار والوظائف، وهذا حسب طبيعة الدوافع والأهداف بشقيها المنازعاتي أو التعاوني. وحقيقة الأمر أنَّ الدور إهتم كثيراً بالأنثروبولوجيا التي تبني تصورها من خلال عامل العرق والبيئة، إضافة إلى الإمكانيات المتاحة. والعملية تتم حسب الأنساق الداخلية للدولة أو الأنساق الخارجية.

ويرجع ظهور إقتراب الدور إلى حقل العلوم الإجتماعية والأنثروبولوجيا، حيث كان التركيز على دراسة سلوكات الفرد داخل الحياة الإجتماعية والمجتمع عامةً من خلال تصور قائم على أنَّ الإنسان يقوم بأدوار في المجتمع.[1] فكان الإسهام الأول لمؤسس علم الإجتماع الحديث"ابن خلدون" عندما عرَّف"العصبية" من واقع الدور الذي تقوم به في الدفاع عن الجماعة، بأنَّها:"رابطة إجتماعية تنظم علاقات الأفراد بعضهم مع بعض داخل القبيلة، ورابطة دفاع أو قوة مواجهة تنظيم العلاقات الخارجية للمجموعات المتساكنة في البادية، علاقاتها بعضها مع بعض وعلاقاتها مع الدولة".[2] ويصف بروس بيدل(Bruce Bidle) نظرية الدور بالعلم الذي يهتم بدراسة

[1] مهدي فتاك، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي: تونس والمغرب نموذجا**، (مذكرة ماجستير في دراسات مغاربية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر_ بسكرة، 2010-2011، ص 16.

[2] نادية عبد الحميد علي، **"اقتراب الدور في الفعل السياسي" وتطبيقاته على مدنية هونج كونج في ممارسة الضغط السياسي**، http://arabprf.com/?p=2325، تم تصفح الموقع يوم 08 أذار 2020، على الساعة 17:00.

السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة أنَّها تنتج تلك السلوكيات وتفسيرها وتؤثر عليها.[1]

كما يعرفه "تالكوت بارسونز"بأنَّه: يمثل قطاعا من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع دور أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة.[2]

وإنطلاقاً من النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في الحياة الإجتماعية حاول بعض الباحثين الإستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية ونقلها إلى حقل العلاقات الدولية. فقد تم نقل مفهوم الدور إلى مجال السياسة لدراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، على اعتبار أنَّ الدولة تعبر عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي. فنظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي. والدور هو مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة؛ وذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية.[3]

فلقد برزت أهمية دراسة "عامل الشخصية " في إدارات الدول وأثرها في النظام الدولي، بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد أن ظهرت مجموعة من القيادات و الزعامات (نابليون، بسمارك، لينين، هتلر، موسوليني، ستالين، أيزنهاور، شارل ديغول، ويلسون، تيتو، نهرو، وغيرهم). التي أدت قراراتها إلى إحداث تغييرات كبيرة على

[1] صباح كزيز، مرجع سابق، ص 52-53.

[2] سهام مقراني، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه النزاع في ليبيا**، (مذكرة الماستر في دراسات أمنية في المتوسط)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي_أم البواقي، 2015 – 2016، ص24.

[3] **نظرية الدور في العلاقات الدولية**، الموسوعة السياسية /https://political-encyclopedia.org، تم تصفح الموقع بتاريخ 11 أذار 2020، على الساعة 18:00.

الساحة الدولية وعلى العلاقات بين الدول، سواء كان ذلك سلبا أم إيجابيا ومن هنا برزت إثراءات نظرية الدور في مجال الدراسة الشخصية وعلم النفس الإجتماعي، وعلم النفس السياسي.[1]

وظهرت لأول مرة في أدبيات السياسة الخارجية بعد نشر دراسة "هولستي" عام 1970 والتي كانت عبارة عن مقال بعنوان "مفهوم الأدوار الوطنية في السياسة الخارجية ". وركز فيه على فكرة أنَّ التصرّفات الخارجية للدولة قائمة على التصورات والمعتقدات التي يحددها صانع القرار حول هوية ودور الدولة في النظام الدولي.[2]

كما طرح هولستي (Holsti) إطاراً كلياً لتوظيف إقتراب الدور في العلاقات الدولية، حيث نظر إلى قرارات الدولة وأفعالها كأدوار فعلية أو محققة تعبر عن أداء أدوار السياسة الخارجية كما تحددها التصورات أو الإدراكات الذاتية لصانع القرار لما ينبغي أن تكون عليه أدوار دولهم وتوصيفات الآخرين للدور ومصادرها التي تتم تحت تأثير جملة من المعطيات النابعة عن البيئة الداخلية أو الخارجية وتتم السلوكيات والأفعال دوماً ضمن وضعية نظام توصيفات الدور ومكانة الدولة المبنية على قدرتها النسبية كبديل لمفهوم المركز الاجتماعي.[3] حيث عرَّفه كال هولستي(kal Holsti) بأنَّه:"تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والإلتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، والوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي".[4]

أما ستيفن و الكر_ Steven Walker فقد عرف مفهوم الدور على أنَّه:"تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي".[5] وقد تناول ستيفن نفس الموضوع الذي طرحه هولستي بمقاله المعنون

---

[1] بشير النجاب، **نظرية الدور ومفهومها**، الحوار المتمدن،http://www.ahewar.org/debat/show ، تم تصفح الموقع بتاريخ 11 أذار 2020، على الساعة 15:00.

[2] سهام مقراني، مرجع سابق، ص 24.

[3] صباح كزيز، مرجع سابق، ص 54.

[4] **نظرية الدور في العلاقات الدولية**، مرجع سابق.

[5] **نظرية الدور في العلاقات الدولية**، مرجع سابق.

ب"تصورات الدور القومي والنتائج النسقية (National Conception And Systemic Outcomes)" و الصادر عام 1979 حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه بأنَّها تصورات واضعي السياسات الخارجية "لمناصب" دولهم في النظام الدولي، وتشمل هذه التصورات أنواع هامة من القرارات والإلتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية. ليبقى اهتمام ستيفن والكر مستمراً حيث قام بجمع كل ما كتب حول إقتراب الدور في كتاب عام 1987 بعنوان نظرية الدور وتحليل السياسة الخارج Role Theory And Foreign [1] Policy Analysis . الذي يعتبر مرجعية هامة لما أحدثه من نقلة نوعية في إستعمال مفهوم الدور في إطار العلاقات الدولية ومن ثم السياسة الخارجية .

وقد تمحورت أبحاث أصحاب الإقتراب على أسئلة أساسية توصلوا من خلالها إلى عملية رابط أو تأكيد مدى صحة الإقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية والتي تتمثل في:

1- ما هي مصادر تصورات الدور وإدراكات صانع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم الخارجية؟

2- ما طبيعة الظروف التي تنشأ وتكون فيها إدراك صانع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم الخارجية؟

3- تأثير عوامل محددات السياسة الخارجية على برامج نشاطات الدولة الخارجية؟

4- ما مدى توافق البرامج والإستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج؟.[2]

ويقتضي تطبيق العملي لإقتراب الدور على طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي سواء الأدوار التي تفرضها الظروف، أو الإمكانات أو المكانة أي الأدوار التي ينبغي على الدولة أن

[1] مهدي فتاك، مرجع سابق، ص 17.

[2] مهدي فتاك، مرجع سابق.

تؤديها أو تطمح إلى أدائها، ويكتسب إقتراب الدور أهمية بالغة في تحليل السياسة الخارجية لدول العالم. وهذا يعود إلى أنَّ مفهوم الدور يتعلق بالإطار المعرفي والإدراكي لصانع القرار في السياسة الخارجية في هذه الدول خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإقليمية للدول متوسطة القوة أو التي تمتلك مقومات السيطرة الإقليمية.[1]

ونتيجةً لإستخدام نظرية الدور فإنَّه أصبح بالامكان توقع أدوار الدول، وذلك إعتماداً على تحليل المعطيات و البيانات حول المحددات المتوفرة لديها والتي تسمى مصادر الدور Role Sources، وهذا يقود إلى تحديد الدور وتوصيفه (Walker 1987) .[2] The Role Perception

وعليه يمكن القول أنَّ الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاث جوانب رئيسية:

1- تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقاً من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى – كبرى – إقليمية–صغرى) ومنه يتحدد توجهها هل إقليمي أم عالمي ؟.

2- تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.

3- توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.[3]

[1] سهام مقراني، مرجع سابق، ص 24.

[2] بشير نجاب، مرجع سابق.

[3] **نظرية الدور في العلاقات الدولية**، مرجع سابق.

وبناءاً على ما تقدم فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول اتجاه بيئتها الدولية والإقليمية[1] . ولإعتبار أنَّ الدور لا يتحقق إلاَّ من خلال عامل الإقناع والإقتناع الذي يشعر به صانع القرار حول قدرات بلده في لعب هذه الأدوار، مما جعل كل فعل تقوم به السياسة الخارجية هو حسابات تستهدف بها تحقيق أكبر قدر من رؤية واستشراف هؤلاء.

خلاصة الفصل الأول :

تبرز أهمية الفصل الأول في كونها محاولة لضبط كل من الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية من خلال بعث مبررات تعطي أهمية لمختلف المقاربات النظرية في سبيل وضع تصور يسمح بتقريب الظاهرة من القارئ، بأسلوب تحليلي وترتيبي، وجعل المادة البحثية قابلة لإدراك مدى أهمية السياسة الخارجية في ضبط إيقاع العلاقات الدولية. وكذا المساهمة في تفسير مختلف السلوكيات، والتي يقصد بها سلوكيات صانعي القرار وقدرتهم على تغيير مسارات الوضعيات المعقدة التي تعترض الفواعل، وهي غالباً ما تكون سبباً في حصول النزاعات، عسكرية كانت أو إقتصادية أو في إطار استثنائي. مع بحث المفاهيم المشابهة والمشتركة مع مفهوم السياسة الخارجية سواء بنيوياً أو سلوكياً، مع إمكانية إحداث توافق وتعاون فيما بينها، كما تطرق الفصل الأول إلى مختلف محددات السياسية الخارجية سواء طبيعية وبشرية أو داخلية وخارجية ومدى أهميتها، والتي على أساسها يتم رسم وتوجيه السياسة الخارجية لبلد ما، وكذا أهم المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الخارجي للدول.

[1] المرجع نفسه.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية القطرية في سياق بيئة إقليمية متغيرة

تمهيد:

لفترة طويلة من الزمن عملت قطر على تكييف سياستها الخارجية انطلاقاً من أنَّ أي مخرجات سياسية يمكن أن يكون لها وقع غير مضمون العواقب في بيئة كالخليج العربي المعروفة بتجاذباتها وتقاطعاتها السياسية، والتي يصنفها السياسيون على أنَّها من المناطق ذات المستويات العالية للمخاطر والتهديدات الأمنية، إلى جانب كونها منطقة شديدة التنافس سواء بين القوى الكبرى أو القوى الإقليمية كتركيا، وإيران، والسعودية، وحتى إسرائيل التي تدرج المنطقة في سياق أمنها القومي الموسع، وذلك لكون المنطقة تشكل شريان العالم طاقوياً، يضاف إليها موقعها الجيوسياسي الذي يؤهلها للتحكم في أهم الممرات المائية الحيوية التي يتزود منها العالم بالطاقة كمضيق هرمز، وباب المندب، وخليج العقبة، وغيرهم. هذا إلى جانب كون المنطقة شهدت حروباً مدمرة كالحرب الإيرانية-العراقية، وحرب الخليج الأولى 1991 وحرب الخليج الثانية 2003. ومن هذا المنطلق إختارت الدولة الصغيرة قطر نهجاً سياسياً براغماتياً طبعت به سياستها الخارجية وفق إستراتيجية تعمل على التوفيق بين حجم الإمكانات المتاحة وحساسية المشهد السياسي للمنطقة، وهذا ما يصعب من مهمتها في التوفيق بين هذه المتغيرات الجيوسياسية والأهداف المسطرة. فهي من جهة تكبلها إلتزاماتها نحو قرارات ومخرجات مجلس التعاون الخليجي باعتبارها عضواً مهماً وأساسياً فيه، ومن جهة أخرى طموحاتها التي لا تكاد تخفى على أحد في إطار سعيها لضمان مكانة تكرس بها هذا الطموح، وهي في ذلك تلعب دوراً مهماً وفق رؤية باعث نهضتها الشيخ حمد بن خليفة الذي لم يتوانى يوماً في التسويق لقطر كنموذج للحكم الراشد والجودة السياسية في منطقة تعج بالأنظمة الشمولية، وأنَّها مؤهلة للتحول إلى فاعل محوري ومؤثر في سياسات المنطقة. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول دراسة عامة حول الدولة القطرية، بالإضافة إلى أهمية الخليج جيوسياسياً، ومدى تأثير المتغيرات الإقليمية على سلوكها الخارجي. أما المبحث الثاني فيعالج السياسة الخارجية القطرية من حيث السمات، الأدوات، والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها.

المبحث الأول: الدولة القطرية بين التأسيس والواقع الجيوسياسي

تهدف الدراسة في هذا المبحث إلى رصد وتحليل أهم المتغيرات الإقليمية ومدى تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية لقطر، وهي معادلة صعبة استلزم الأمر فيها تقديم لمحة عامة عن دولة قطر من حيث موقعها، نشأتها وإماكيانتها المادية والبشرية...إلخ باعتبارها محددات داخلية. وكذا طبيعة منطقة الخليج، وأهميتها الجيوسياسية التي ألقت بظلالها على المشهد السياسي للمنطقة.

المطلب الأول: لمحة عامة عن دولة قطر

في البداية ينبغي الإشارة إلى الموقع الجغرافي، والذي يقول عنه نابليون بونابرت:"أنَّ الموقع الجغرافي هو من يصنع السياسة الخارجية للدولة". حيث يعَّد الموقع الجغرافي للدولة سواء أكان إستراتيجياً متميزاً أو موقعاً عادياً، إضافة إلى ما تتمتع به الدولة من موارد طبيعية وقدرات إقتصادية وغيرها، من أهم العناصر الداخلية التي تؤثر بدرجة كبيرة في تشكيل التوجهات الخارجية للدولة؛ حيث إنَّ إمتلاك الدولة لموقع مهم واستغلالها له بالشكل المناسب يضفي على سياستها الخارجية قوة وفاعلية وتستطيع بواسطته الضغط على الدول الأخرى لتحقيق أهدافها والعكس صحيح.[1]

وتطبيقاً على قطر نجد أنَّها شبه جزيرة تتبعها مجموعة من الجزر أهمها جزر حالول وشراعوه والأسحاط، وهي تقع فلكياً بين دائرتي(34 .36)شمالاً وبين خطي الطول(15. 50)شرقاً، وهي على شكل كف أقرب إلى الشكل المستطيل يتجه شمالا من شبه الجزيرة العربية إلى قلب مياه الخليج، وتحيط بها المياه من الشمال والشرق والغرب، كما يحدُّها من الغرب خليج سلوى ومملكة البحرين، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، وبالنسبة للجنوب الشرقي فتحدها أبوظبي من دولة الامارات العربية، وسواحلها مفتوحة على الخليج العربي مباشرة؛ حيث

[1] عرفات علي جرغون، **قطر وتغير السياسة الخارجية، حلفاء... أعداء**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص60 – 61.

تفصل مياه الخليج بينها وبين إيران الواقعة على الضفة الشرقية للخليج العربي، أما الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي لقطر "جنوب العديد " فيدخل في يابس شبه الجزيرة العربية، ويعرف باسم "دوحة الدواهين". أما الدوحة فهي عاصمة الدولة القطرية، وفيما يلي خريطة توضح الموقع الجغرافي لقطر[1]:

خريطة تبين الموقع الجغرافي لدولة قطر (الشكل 04).

المصدر: الموسوعة العربية للمعلومات، الرابط https://ar-wiki.com/worldwide/8150

وفيما يخص مساحة قطر فهي تقدر بحوالي 11437 كيلو متر مربع والتي تمتد من الجزء الرئيسي من بلاد العرب ويبلغ طولها حوالي 160 كيلو متر وعرضها 80 كم عند أعرض نقطة. وبشكل عام فإنَّ الأراضي مسطحة وترتفع بمقدار 110 متر عند أعلى نقطة لها.[2] وتمتد الشواطئ والكثبان الرملية على طول الساحل الشرقي لشبه جزيرة قطر، خاصة في منطقتي خور العديد ومسيعيد. وتتميز تضاريس قطر بالعديد من الظواهر الجغرافية، منها كثرة الأخوار والخلجان المنتشرة على الشواطئ، بالإضافة إلى ظاهرة الأحواض والمنخفضات التي يغلب وجودها في

[1] عرفات علي جرغون، المرجع السابق، ص 61.

[2] **نبذة عن دولة قطر**، https://www.qga.com.qa/ar/، تم تصفح الموقع يوم 15 أذار 2020، على الساعة 21:00.

مناطق الشمال والوسط ويطلق عليها إسم الرياض، ومن أهمها مناطق الماجدة والشحانية والسليمي، حيث تعد الأراضي الشمالية والوسطى في البلاد من أخصب المواقع التي تكثر فيها النباتات الطبيعية وتعد المناطق الجنوبية الشرقية صحراء رملية قاحلة.[1] وهي تتمتع بمناخ صحراوي جاف وحار خصوصاً في الصيف، ويكون معتدلاً في فصل الشتاء، مع تسجيل ندرة في المياه الجوفية.

وبالنسبة إلى تركيبتها السكانية،فقد بلغ عدد السكان في قطر حتى فبراير 2020 حسب جهاز التخطيط والإحصاء القطري 2.782.106 مليون نسمة. وصلت فيها نسبة الذكور 1995175 مليون نسمة أما نسبة الإناث فكانت حوالي 692696 مليون نسمة.[2] وقد إستمد الهيكل السكاني القطري بالأساس مقوماته من هجرة قبلية رئيسية، ويتضح أنَّ عامل الهجرة يلعب دوراً كبيراً في حجم السكان وخصائصهم، حيث يمكن القول بأنَّ نصف السكان قطر من غير مواطنيها في الأصل، ويمثل الوافدون نسيجاً غير متجانساً من العرب والأسيويين والأفارقة وعدد من الأوروبيين، غير أنَّ هناك بعدين مهمين في هذا الأمر وهما: تواضع مساهمة العنصر الوطني في الدخل القومي حيث يعمل الجانب الوطني في التملك ومجالات الإدارة غير مباشرة، أما البعد الثاني فهو اللاتجانس اللغوي بين الطوائف المختلفة، واللاتجانس في العادات والتقاليد يحمل أخطاراً عديدة لظواهر لم تكن معروفة قبل ذلك في المجتمع القطري.[3]

أما السكان الأصليون لدولة قطر فينحدرون من قبائل عربية مختلفة، وقد وفدت هذه القبائل من الكويت إلى شبه جزيرة قطر عن طريق البر عام 1780، وتتفرع هذه القبائل من بني عقوب، والأبرز فيما بينها عشيرتا آل

[1] نواف التميمي، **الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2012، ص61 – 62.

[2] موقع جهاز التخطيط و الاحصاء القطري، https://www.psa.gov.qa/ar/Pages/default.aspx، تم تصفح الموقع يوم 17 أذار 2020، على الساعة 19:00.

[3] محمد سمير الرنتيسي، **السياسة الخارجية القطرية تجاه القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية**، (رسالة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية)، أكاديمية الدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2013، ص25.

خليفة وآل جلاهمة، وتعد قبيلة آل ثاني أكثر القبائل رجالاً ونفوذاً فيهم، وهي فرع من المعاضيد الذين هم بطن من آل علي، كما قدم بعض الهولة العرب من ساحل إيران، وتنحدر نسبة صغيرة من القطريين من أصول إفريقية سوداء.[1] وقد تأثرت قطر في تكوين بناءها التاريخي بمرحلتين: الأولى تتعلق بمرحلة السيادة العثمانية رغم أنَّها كانت سيادة إسمية وإنتهت سنة 1917. والثانية تتعلق بالحماية البريطانية التي بدأت بصورة غير رسمية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وأصبحت رسمية بعد رحيل الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى، وانتهت بإعلان الإستقلال لدولة قطر عام 1971،ويذكر أنَّه خلال الفترة من 1850 حتى 1995 تعاقب على حكم شبه الجزيرة القطرية عدة شيوخ آل ثاني.[2] ويرجع المؤرخون أنَّ تشكل قطر صاحبه صراع بين القبائل العربية المنتشرة في كل من الإمارات العربية المتحدة حالياً والبحرين، ومن الجانب الأخر الحركة الوهابية التي حاولت مد نفوذها من نجد وحائل إلى كافة المناطق المجاورة لما يعرف الآن بالمملكة العربية السعودية، حيث كان الصراع ظاهره ديني وحقيقته هي مد النفوذ نحو الخليج العربي مع محاولة كبح الأطماع الفارسية في هذه المنطقة الحيوية. كما شهدت قطر صراع القبائل الكبرى التي يمثل شرق الجزيرة نفوذاً حيوياً لها، والذي انتهى فيما بعد إلى تربع القبائل الكبرى على العرش مثل آل نهيان، وآل مكتوم، وآل ثاني، وآل خليفة، وآل راشد، حيث تشكلت الدول المعروفة حالياً من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان.

وبخصوص طبيعة نظام الحكم، تعتبر قطر إمارة ذات نظام حكم وراثي على أساس صلة الدم، القرابة، والنسب...إلخ من أسرة آل ثاني مع غياب مشاركة شعبية في عملية صنع القرار. واستمر الوضع كذلك إلى حين إعتماد الدستور في استفتاءات شعبية أجريت عام 2003 ضمن سلسلة من الإصلاحات السياسية والإجتماعية التي اعتمدها الأمير حمد بن خليفة آل الثاني منذ تسلم مقاليد السلطة في عام 1995عقب إنقلاب أبيض على

[1] منذر أحمد زكي شراب، **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية**، (رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط)، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2014، ص16.

[2] محمد سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص21.

والده الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني ليصبح بعدها نظام الحكم وراثي دستوري. وهو ما نصت عليه المادة الثامنة من الدستور: حكم الدولة وراثي. في عائلة آل ثاني، وفي ذرية حمدبن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم من الذكور، وتكون وراثة الحكم إلى الإبن الذي يسميه الأمير وليا للعهد. فإن لم يوجد إبن ينتقل الحكم إلى من يسميه الأمير من العائلة ولياً للعهد، وفي هذه الحالة تكون وراثة الحكم في ذريته من الذكور.[1] كما أكد ذات الدستور على أنَّ قطر هي دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ودينها هو الإسلام.

وفيما يتعلق بالوضع الإقتصادي لدولة قطر، فقد كان قديماً يقوم على الصيد وتجارة اللؤلؤ لكن الدولة عرفت قفزة نوعية هامة في إقتصادها بعد إكتشافها لأول بئر نفطي في عام 1938 وازدادت أهمية الإمارة في الإستراتيجية الدولية بعد إكتشافها لكميات هائلة من الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة ما جعل الدولة تتمتع بإحتياطي مالي هام نتيجة مداخيل الغاز التي مكنتها من بناء شبكة استثمارات دولية كبيرة، فالارتفاع المطرد في أسعار النفط والغاز كان له عائدات ضخمة للدولة القطرية.[2] حيث سجلت قطر أعلى نمو إقتصادي خلال عام 2012 فيما شكلت صادرات النفط والغاز الطبيعي أكثر من نصف عائدات الحكومة القطرية، وقد سجل نمو القطاع الخاص في قطر تطوراً نشيطاً في السنوات الأخيرة.[3] كما تتمتع قطر بأعلى دخل للفرد في العالم حيث بلغ متوسط دخل الفرد في قطر حوالي 166 ألف دولار في سنة 2019. وتعزى أسباب تحقيق الإنجازات القطرية إلى الإستراتيجية التي تبنتها الدولة لتطوير إنتاج النفط والإستغلال الأمثل لثروة البلاد، وتطوير مؤسسات الدولة وإنشاء هيئات عامة للسياحة والأشغال والتخطيط والتطوير العمراني، والمجلس الأعلى للإستثمارات، وهي علامة

[1] **الدستور القطري**، موسوعة الجزيرة، https://www.aljazeera.net، تم تصفح الموقع يوم 19 أذار 2020، على الساعة 20:00.

[2] صباح كزيز، مرجع سابق، ص63 – 64.

[3] منذر أحمد زكي شراب، مرجع سابق، ص31.

مهمة لتحديث النظام الإقتصادي وكذلك إفساح المجال أمام القطاع الخاص وإشعال روح المنافسة.[1] هذا ويعتبر الريال القطري العملة الرسمية لدولة قطر.

في حين أنَّها في المجال العسكري ما تزال دولة فتيه ومحدودة القدرات في هذا المجال، حيث تبقى عاجزة عن حماية مجالها الحيوي وضمان أمنها كونها تقع في منطقة يعتبرها الكثيرون هشة أمنياً في ظل ما شهدته ولا تزال تشهده المنطقة من نزاعات وتوترات حادة تصل إلى حد الحروب، فضلا عن كون المنطقة بؤرة للعديد من التنظيمات الإرهابية، وفي ظل هذا الوضع الأمني الخطير استدعت الضرورة إلى إبرام قطر لإتفاقيات عسكرية مع بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وتركيا لإقامة قواعد عسكرية داخلها، حيث إستضافت قطر سنة 1991 أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة المعروفة بقاعدة العديد بحجة حمايتها من الحرب الإيرانية-العراقية سابقاً، أتبعتها باستضافة قاعدة تركية جديدة سنة 2014.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي

تستدعي دراسة الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي، الإلمام أولاً بمفهوم "الجيوسياسية". والتي عرَّفها المفكر كارل هاوشهوفر على أنَّها: "دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، حيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار الجيوسياسي الذي تتحرك فيه الحوادث السياسية".[2] وهو ما أكد عليه رجل الدولة والسياسي بسمارك (Besmarck)، حيث يرى في الجغرافية العنصر الوحيد والدائم للسياسة، وهنا يظهر لنا جلياً أهمية الخصائص الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي الذي يعد أنموذجاً واضحاً في العالم من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والإقتصادية والسياسية. وضح ذلك (فيرجريف) الذي أطلق تسمية (منطقة الإرتطام والتصادم Cruch Zone) على المنطقة البينية التي هي جغرافيا بينية بموقعها بين القوى العالمية

[1] منذر أحمد زكي شراب، مرجع سابق.

[2] منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات_ الميادين_ التحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015، ص31.

الكبرى. تمثل تلك المنطقة بطبيعتها وبيئتها منطقة انتقال تجمع بين الضفة البحرية والبرية بدرجات متفاوتة، وهي إستراتيجياً جبهة تصادم ومن ثم أرض المعركة فيما إذا حدثت بينها وقد حدد (فيرجريف) تلك المنطقة الإستراتيجية وجعلها تشمل الوطن العربي بما فيه الخليج، وهذا مما يثبت بشكل تطبيقي أهمية منطقة الخليج على مر الزمن وهذا ما جعل المنطقة من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، وضمن اهتمامات الدول الكبرى وكذلك الدول النامية، ومحوراً من المحاور الأساسية للنزاعات والصراعات الدولية.[1]

ولتوضيح أكثر ينبغي الإشارة إلى موقع الخليج العربي وما يكتسيه من أهمية بالغة، حيث يقع الخليج العربي غرب قارة آسيا بين شبه الجزيرة العربية غرباً وإيران شرقاً، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، والعراق شمالا. وهو على شكل ذراع بحري يتكون من منطقتين متصلتين إقتصادياً وسياسياً وطبيعياً، وهما منطقة اليابسة المعبر عنها بدول مجلس التعاون الخليجي، وتبلغ مساحتها 2476000 كم^2، والمنطقة المائية الممثلة بالمسطح المائي المسمى الخليج العربي الذي غطى مساحة مقدارها 100233 كم^2 ، ويمتد الخليج العربي من مخرج شط العرب في الشمال الغربي عند دائرة عرض°30 شمالا وخط طول°48 شرق إلى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند دائرة عرض°26 وخط طول°56 شرقاً، وتتكون منطقة الخليج العربي من ست دول هي مجلس التعاون الخليجي"دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطنة عمان، دولة الكويت". ويمتد الخليج العربي جغرافياً من مدخله في خليج عمان عبر مضيق هرمز مسافة 500 ميل من جزيرة مسند حتى شط العرب وهو إمتداد هامشي ضحل لبحر العرب يقع بين شبة الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران وتبلغ مساحته

[1] ياسين حشوف، **إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والإستراتيجيات الدولية**، (أطروحة الدكتوراه في علاقات دولية و دراسات إستراتيجية)، جامعة محمد خيضر_ بسكرة، 2016_2017، ص7.

حوالي 233.100 كم^2 وطوله حوالي 990 كم، ويتراوح عرضه بين حد أقصى حوالي 340 كم إلى حد أدنى من 55 كم في مضيق هرمز ويكون عميقاً قرب الجانب الإيراني عادةً.[1]

خريطة للخليج العربي (الشكل 05)

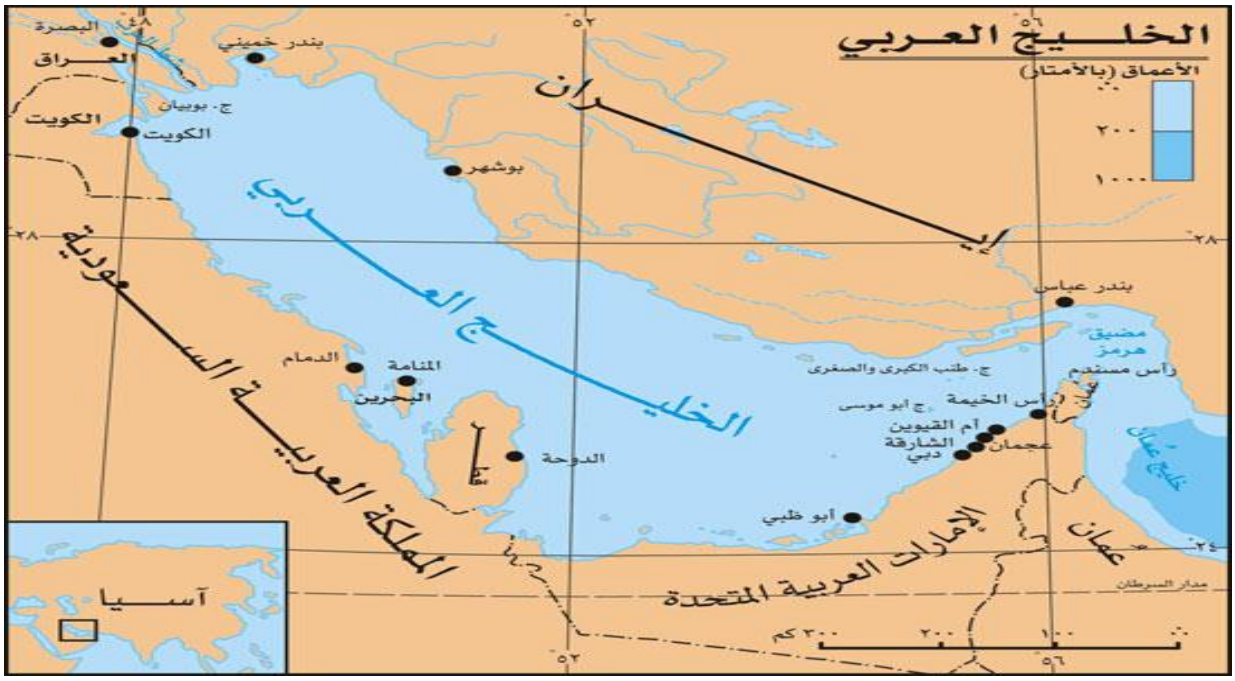

المصدر: خرائط منطقة الخليج، المعرفة، متوفر على الرابط: https://www.marefa.org/

وبالتالي تقع دول الخليج العربية في ما يطلق عليه علماء الجيوبوليتيك إسم منطقة الحزام أو الحافة Rimland، والتي تحدد بتأثيرها وأهميتها علاقات القوة بين القوى الكبرى في العالم. لذلك ومنذ الغزو البرتغالي لمنطقة الخليج واصطدامه بالقوة البحرية العمانية في عام 1507 بدأت منطقة الخليج تحظى بأهمية كبيرة على الساحة الدولية؛ إذ شكلت ممراً إجبارياً لشبه القارة الهندية وجنوب شرق أسيا بالنسبة إلى جميع القوى الإستعمارية الأوروبية الطامحة للسيطرة على أوراسيا بدءاً بالبرتغاليين وصولاً إلى البريطانيين. لكن أهمية المنطقة تزايدت بشكل إستثنائي بعد إكتشاف النفط في فترة ما بين الحربين، ثم أثناء الحرب الباردة؛ إذ تحول النفط من سلعة تجارية إلى

[1] يحي بن مفرح الزهراني،"**تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي**"، مجلة الدراسات المستقبلية، 2016، ص08.

سلعة سياسية وإستراتيجية، وبخاصة بعد الحظر النفطي العربي عام 1973. وتتركز أهمية المنطقة إستراتيجياً في الوقت الراهن في ما تمثل من ثقل طاقوي–إقتصادي على مستوى العالم وثقل سياسي على المستوى الإقليمي. إنَّ وجود 54 % من الإحتياطي العالمي من النفط و23% من الإحتياط العالمي من الغاز في المنطقة يشكل حافزاً كبيراً للإهتمام بأمنها ومستقبلها، وللسبب نفسه تتزاحم القوى الكبرى للحصول على نفوذ أو تأثير فيها فضلاً عن اهتمامها بتأمين طرق نقل النفط منها خاصة عبر مضيق هرمز الذي يعد شرياناً إستراتيجياً مهماً.[1]

وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أنَّ الطلب العالمي على النفط سيزداد من 84 مليون برميل يومياً في عام 2005 إلى 116 مليون برميل يوميا في عام 2030 ولا يمكن بحال التغاضي في هذا السياق عن أهمية (الغاز) في الوقت الراهن، مما يعزز من هيمنة الخليج العربي على أسواق الطاقة فكل من إيران وقطر تملكان إثنين من أكبر ثلاثة إحتياطات الغاز.[2] حتى صارت تكنى ب" محطة العالم للوقود " أو "الخزان الطاقوي للعالم".

وبالإضافة إلى ما تتمتع به منطقة الخليج العربي من موارد وثروات باطنية، فإنَّ المنطقة لها أهميتها الإستراتيجية التي تعود أيضاً إلى تميز موقعها الجغرافي، حيث يمثل الخليج نقطة إلتقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث "آسيا وإفريقيا وأوروبا" فهو يرتبط بمضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحمر وكذلك أحد أذرع المحيط الهندي، ومن هنا يعد ممراً مائياً حيوياً له أهميته من الناحيتين العسكرية والتجارية، ويتضح أنَّ منطقة الخليج العربي تتمتع بأهمية إستراتيجية مرتكزة على العديد من الأبعاد التي تجعل منها منطقة ذات مكانة إستراتيجية في نظر الدول الكبرى، ويترتب الأمن العالمي على أمن الخليج، كما أنَّ الموقع الجغرافي وطبيعة المناخ السائد في منطقة الخليج قد جعل منها طريقاً رئيسياً من الصعب الإستغناء عنه لحركة الملاحة والنقل الجوي بين الشرق

[1] **دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والإقتصادات في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية**، ورقة مرجعية للمؤتمر السنوي الثالث لمراكز الأبحاث العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 1_2.

[2] هشام منور، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الركن الأخضر، http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=13053، تم تصفح الموقع يوم 24 أذار 2020، على الساعة 17:30.

والغرب، فضلاً عن كونها طريق المواصلات بين قارات العالم القديم ومضيق هرمز يمر به يومياً أكثر من 21 مليون برميل نفط. كذلك أصبحت منطقة الخليج جاذبة للعمالة الوافدة نظراً للفراغ الإستراتيجي الكبير ما بين مساحة منطقة الخليج وتعداد السكان، وهذا نتج عنه تداعيات سلبية على المجتمعات الخليجية، وخاصة التداعيات الأمنية والإقتصادية والثقافية إلى الدرجة التي اعتبرت فيها العمالة الوافدة أداة تهديد وليست أداة للتنمية.[1]

زيادةً عن الزخم الحضاري والإرث التاريخي اللذان تتمتع بهما المنطقة،وتوسطها قارات العالم القديم (آسيا، أوروبا، إفريقيا)، فهي أيضاً وبالإضافة إلى الأماكن المحيطة بها _الشرق الأوسط والشرق الأدنى_ تعتبر أماكن مقدسة لأكثر من مليار نسمة ومهبطاً للديانات السماوية، كمكة والمدينة بالسعودية، مدينة قم الإيرانية، النجف وكربلاء بالعراق، القدس وكنيسة القيامة بفلسطين...إلخ.

شهدت منطقة الخليج في العقود الأخيرة أحداث مهمة جداً: الثورة الإيرانية، الحرب العراقية _الإيرانية ، إحتلال الجيش العراقي لدولة الكويت، حرب تحرير الكويت من العراق، حرب الإنفصال في جمهورية اليمن، الإضطرابات الأمنية في المملكة العربية السعودية والبحرين، السياسة الأمريكية الناجمة عن تبني سياسة الإحتواء الأمريكي المزدوج لكل من العراق وإيران، الخلاف بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث، الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي.[2]

[1] يحي بن مفرح الزهراني، مرجع سابق، ص12.

[2] محمود صالح المسفر، "التحديات الأمنية لدول مجلس الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة العملية لكية الإدارة والإقتصاد، العدد التاسع، 1997، ص09.

كما تركزت المنافسة على منطقة الخليج بين القطبين العالمين أنذاك وهما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة التي وقعت بين أوائل الخمسينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين .[1]

هذا بالإضافة إلى تباين وجهات نظر دول مجلس التعاون الخليجي، وانقسامها إلى معسكرين، الأول يمثله قطر والكويت وإلى حد ما سلطنة عمان، والثاني يضم السعودية والإمارات والبحرين إضافةً إلى مصر رغم كونها من خارج المجلس، دون نسيان طبيعة التنافس الإقليمي بين كل من إيران وتركيا وإسرائيل مع تسجيل تأخر مصر كقوة إقليمية عن ذلك. وقد زاد الخلاف كثيراً بسبب أجندات وقضايا منها الحرب السورية، وكذا عملية تقسيم الإستفادة من غاز المتوسط شرقاً، هذا بالإضافة إلى أنَّ قطر لم تخفي نواياها في منافسة روسيا حول مد الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر تركيا، وهو الذي يمثل الجانب الأكبر من الصراع. وأخيراً دخول الصين المسرح من خلال مشروعها طريق الحرير الجديد، والتي جعلت من مجلس التعاون الخليجي منصة متقدمة لمشروعها .

ومن خلال هذه الدراسة يتضح جلياً الموقع الإستراتيجي الهام لمنطقة الخليج العربي، والذي يؤهلها للعب أهم الأدوار في التأسيس لما يعرف بالشرق الأوسط الكبير الذي يشمل تركيا، وإسرائيل، وإيران، ويجعل سياسات اللاعبين الكبار تأخذ في الحسبان المنطقة في حالة تقسيم الأدوار. هذا بالإضافة إلى أنَّ المؤشرات السياسية والجيوبوليتيكية تدعم فكرة أنَّ الصدام القادم بين القوى الكبرى سيكون للخليج ودوله مراكز متقدمة في هذا الصراع. وتتوقع الدراسات أنَّ العقود القادمة القريبة ستشهد تغييراً كبيراً في خارطة المنطقة، وهذا لأسباب متعددة كقضية المياه التي تعد قضية الساعة، وكذا الخلل في النمو الديمغرافي كقلة الزيادات، ومشكلة البدون التي تؤرق صانعي القرار السياسي في المنطقة، مع تسجيل طموحات بعض القوى الكبرى في المنطقة والتي تريد فرض إرادتها السياسية والإستراتيجية .

[1] فهد عبد الرحمن آل ثاني،**"النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة جيولوليتيكية"**، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد الثالث عشر 2001، ص290.

المطلب الثالث: أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية القطرية

لقد كان للأحداث والمتغيرات التي شهدتها منطقة الخليج، خاصةًمعوصول الأمير حمد بن خليفة آل ثاني إلى سدة الحكم في قطر الأثر البالغ في إعادة صياغة السياسة الخارجية لقطر وفق تصورات تتطلبها المرحلة الجديدة، والتي تعني التموقع وسط ظروف بالغة التعقيد سمتها إشتداد التنافس بين القوى الكبرى، والقوى الإقليمية كإسرائيل، وتركيا، وإيران، والمملكة العربية السعودية، دون أن ننسى الطموحات التي شكلتها التوجهات الإماراتية في المنطقة، والتي تسعى إلى إيجاد بديل إستراتيجي وسط هذه التجاذبات، التي جعلت منطقة الخليج تعيش نفساً جديداً بعد حرب الخليج الأولى والثانية.

فالمنطقة تشهد مستويات عالية من التهديدات التي تنجم عن حدة التنافس في المنطقة خاصةً بين القوى الكبرى بالوكالة (Proximity)، والتي تمنح ضمنياً السيطرة على مجموعة من الأوراق السياسية والإمكانيات المادية، حيث عرفت المنطقة ظهور حروب كارثية بين دول المنطقة كالحرب الإيرانية_ العراقية التي أتت على الأخضر واليابس في مدة 08 سنوات يقال أنَّها أرجعت البلدين إلى عقود للوراء. ويرى المراقبون الأقل تشاؤماً أنَّ هناك بوادر لحروب أكبر، نظراً للتنافس المحموم بين بلدان المنطقة التي تبحث عن مكانة لها، وما حرب الخليج 1991 و2003 إلاَّ هزات يراد لها ترتيب المنطقة وفق أجندات أمريكية، وروسية، وصينية، وإسرائيلية، وإيرانية، وتركية، والتي من المرجح أن تدفع مرة أخرى إلى إستنزاف مقدرات المنطقة في شكل حروب خاطفة المراد منها كبح جماح بعض القوى الإقليمية، بالإضافة إلى المتغيرات التي تشهدها الرؤية الإستراتيجية الإيرانية التي تهدف إلى تصدير الثورة الخمينية، وما تدخلها في سوريا، وقيام حزب الله في كل من لبنان والعراق والحوثيين في اليمن واضطرابات البحرين وشرق المملكة العربية السعودية؛ إلاَّ صورة لهذا الفكر. فضلاً عن تحول المنطقة إلى بؤرة

للتنظيمات الإرهابية، يضاف إليها الصراع العربي الإسرائيلي من جهة، والتنافس السعودي الإيراني من جهة أخرى. علاوةً عن التوجهات السياسية الإماراتية ونزعتها نحو لعب دور إقليمي أكبر في المنطقة.

وقد عانت دولة قطر الكثير من المشكلات الإقليمية مع جيرانها، منها بين قطر والبحرين، وبين دولة قطر وأبوظبي، وبين دولة قطر والسعودية وفي عام 1937 برزت (مشكلة الزبارة) حيث طالبت البحرين بملكية الزبارة في شبه جزيرة قطر حيث كان حكمها تحت آل خليفة في بداية الأمر، ومنها انطلقوا في عام 1783م بقيادة حاكم الزبارة محمد آل خليفة الملقب ب(محمد فاتح) وسيطروا على البحرين، ونجحوا في تحريرها من الإحتلال الإيراني.وفي عام1937 ضم الشيخ عبد الله آل ثاني حاكم قطر الزبارة مما أدى إلى إثارة النزاع.[1] وهذا كله ضمن تاريخ الإقليم المائج بالصراعات الجيوسياسية منذ ما قبل حرب الجهراء بين الكويت وآل سعود عام1920، وصولاً إلى الخلاف السعودي الراهن مع الكويت على حقلي نفط الدرة البحري والخفجي البري، مروراً بتاريخ حافل بالخلافات الحدودية وصل إلى ذروته بالإحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى عام 1971. والإحتلال العراقي للكويت عام 1990. كما كان لقطر تجربة مريرة من الصراع الحدودي مع السعودية، وصل إلى صدام مسلح عام 1992عرف بإسم معركة الخفوس، أدت إلى سيطرة السعودية على منطقة الخفوس الحدودية.[2]

وبالنسبة إلى دولة مثل قطر شأنها شأن الدول الصغرى حتى تتمكن من الحفاظ على بقائها في بيئة عامة سمتها الفوضى، ويحكمها مبدأ المصلحة والإعتماد على الذات Self –help تعمد بالضرورة إلى طريقين لا ثالث لهما: إما الانضواء تحت جناح قوة كبرى، في إطار علاقة تبعية Band waganing لحماية نفسها من قوة أخرى تمثل تهديداً لها في منطقتها، وإما الدخول في تحالفات مع قوى أخرى لمواجهة تهديدات قوة أكبر

[1] مفيد الزيدي، **تاريخ قطر المعاصر (1913_2008)**، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010، ص79.

[2] نواف التميمي،"الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة"، مجلة سياسات عربية، العدد 27، تموز /يوليو 2017، ص8-9.

منها Balancing. وفي الحقيقة، فعلت قطر الأمرين معاً في فترة 1971 -2011 عندما دخلت في علاقة تبعية مع السعودية لحماية نفسها من إيران، خاصة بعد سقوط نظام الشاه، ثم عندما دخلت في علاقة حمائية مع الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيعها اتفاقية دفاعية عام 1992،واستضافتها قوات أميركية في قاعدة العديد بعد عام 2002 لتأمين نفسها من تهديدات السعودية وضغوطاتها، ثم عندما تحولت لتصبح "عضو غير رسمي " في تحالف "محور المقاومة " في الفترة 2006-2011 لموازنة الضغط السعودي أيضا الذي إشتد عليها بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.[1]

فقد كان للمتغيرات الإقليمية الأثر البالغ على توجهات السياسة الخارجية لقطر واستراتيجية صناع القرار فيها. ومع وصول الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" إلى سدة الحكم في يونيو 1995، بعد انقلاب "أبيض" على أبيه عمل الأمير الجديد على تغيير التوجهات القطرية سواء على المستوى الداخلي كما سبق الإشارة أو على المستوى الخارجيمع ما أحدثه من تغير على المستوى الداخلي ظنًّا منه أنَّه يمهد لمرحلة مختلفة في تاريخ البلاد تتميز بإستقلالية قطر في سياستها وفي إتخاذ قراراتها بما يتوافق مع رؤيته وطموحه الشخصي تجاه بلاده.[2]

حيث تبنت النخبة الجديدة سياسة خارجية نشطة تؤمن لها مصالحها السياسية والإقتصادية وتحقق لها طموحها في القيام بدور إقليمي مؤثر. كانت رؤية القيادة الجديدة ذات منحى تغييري Anti-Statuque وقد برز هذا في الإعلام، كما في السياسة الخارجية والإقتصادية التي ذهبت في اتجاه الإستفادة القصوى من مقدرات البلاد وثرواتها الطبيعية وتوظيفها لخدمة أجندة السياسة الخارجية وهكذا، منذ عام 1995 أصبحت سياسة قطر الخارجية تعكس بوضوحها مصالحها الوطنية، وطموحات قيادتها الإقليمية وحاجاتها الأمنية، وقبل هذا التاريخ،

[1] مروان قبلان، "سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا"،مجلة سياسات عربية، العدد ،28 أيلول /سبتمبر 2017، ص08.
[2] عرفان علي جرعون، مرجع سابق، ص75.

يمكن القول إنَّ قطر لم يكن لها سياسة خارجية خاصة بها.[1] وفي الوقت ذاته سعت الدوحة بصورة حثيثة إلى بناء علاقات متينة مع القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة مثل"الولايات المتحدة الأمريكية "، وبعض دول الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل لحماية أمنهامن أي تهديدات خارجية، حيث تدرك الدوحة أنَّ ما أقدمت عليه من تغييرات في سياساتها يعد أمراً غير مقبول لدى أطراف إقليمية إعتادت على نمط من التعامل مع قطر، وهو ما يتطلب الإنخراط في تحالفات دولية وبناء شبكة علاقات إقتصاديةوعسكرية كبيرة.[2]

ولم تكتف قطر بجهودها العربية بل كان لهاً مساهمات دولية أيضاً بعد إفتتاحها مكتب لحركة طالبان الأفغانية في جوان 2013، وصفته واشنطن بالوسيلة الهامة لتسهيل المفاوضات بين المجلس الأعلى للسلم الأفغاني وممثلي حركة طالبان.[3] ووجب الإشارة والتوقف عند نقطة هامة في ملف العلاقات الدولية لدولة قطر حيث اعتبر فتح مكتب تجاري لإسرائيل بالدوحة سابقة في سياسة الدول الخليجية العلنية منذ إتفاقيات كامب ديفيد سنة 1978، وقد جرت على منوالها فيما بعد سلطنة عمان ثم الدول الخليجية الأخرى.

لتمثل الفترة بين عامي 2011 و 2013 ذروة النشاط السياسي القطري كما مثلت ذروة التحدي للأطر النظرية في تفسير سياستها الخارجية بحيث رفضت قطر الوقوف في ظل حلفائها، طلباً لحماية لم تجد نفسها في حاجة إليها في ظل فورة الشارع العربي الذي مثلت انتفاضته فرصة حاولت قطر الإستفادة منها لتغيير الوضع السياسي العربي القائم منذ عقود Statusque. كما رفضت القبول بوصاية خصومها مقابل إمتناعهم عن تهديدها، إذ باتت تعتقد أنَّها من يملك اليد العليا في صراع كبير على إمتداد المنطقة بين إرادة التغيير وإرادة الجمود. وبناءاً عليه، إتبعت قطر سياسة خارجية مستقلة فاعلة ونشطة إقليمياً ودولياً إلى درجة التدخل العسكري في ليبيا،

[1] مروان قبلان، مرجع سابق، ص20.

[2] **الدبلوماسية القطرية في القرن 20 و 21 م الوساطة القطرية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، https://www.politics-dz.com، تم تصفح الموقع يوم 25 أذار 2020، على الساعة 17:00.

[3] فاطمة مساعيد، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر، جوان 2014، ص36.

وتقديم كل أشكال الدعم لفصائل المعارضة السورية، وتقديم الدعم السياسي والمالي لنظام الرئيس محمد مرسي في مصر، خلال هذه الفترة لم تقرر قطر دعم التحول الديمقراطي في العالم العربي فحسب بل هيمنت على الخطاب السياسي العربي المعارض في دول الثورات، وقامت بدور رئيس في تحديد خياراته، متحولة بذلك إلى فاعل رئيس في ساحات مركزية في العالم العربي، من سورية إلى مصر وليبيا، فضلاً عن ساحة الصراع العربي_ الإسرائيلي. لقد استغلت قطر حالة الخوف والإنكفاء التي عاشتها نظم الحكم العربية التقليدية للمضي في القيام بدور أساسي على الساحة الإقليمية من دون الإهتمام بردود أفعال أنظمة كانت في حالة دفاع عن النفس وتناضل من أجل بقائها.[1]

انطلاقاً مما سبق ذكره لا بد من تفهم طبيعة التغييرات التي حدثت في منظومة السياسة الخارجية لقطر، مع أهم الدوافع التي عجلت بهذه التوجهات، كما يسجل أنَّها ليست مجرد ردة فعل فقط. وإنَّما قناعة من صناع القرار السياسي في هذا البلد بكون ما يملكه البلد من إمكانيات تدفع في اتجاه لعب دور أكثر من محوري على الصعيد الإقليمي والدولي، والتي تحولت إلى قناعة أنَّه بالإمكان وضع خط سياسي أو نهج براغماتي ينطلق من الإحساس بإمكانية لعب دوراً ريادياً يتخطى الفعل السياسي التقليدي إلى ما هو أوسع. مع تبني الكثير من القضايا التقليدية وما هو مستجد،كما يعتقد صناع القرار السياسي في قطر أنَّ تأثيرات السياسة الخارجية والحقيبة الدبلوماسية أكبر من عسكرة المنطقة.

المبحث الثاني: مقومات السياسة الخارجية القطرية

إنطلاقاً من مختلف المعطيات، يتضح أنَّ السياسة الخارجية القطرية قد أوجدت لنفسها ما تنفرد به عن سياسات دول المنطقة لا من حيث الإمكانيات فقط، بل يتعدى ذلك إلى الأدوات والسمات والأهداف، مما

[1] مروان قبلان مرجع سابق، ص08_09.

يسمح بإرساء تقاليد تجعل من دولة قطر تتعاطى مع مختلف القضايا في المنطقة. وأبعد من ذلك من منظور إستشرافي يميزه تصور واقعي براغماتي، ليحول كل ذلك الزخم إلى مخرجات تسمح لقطر بالتموقع حيال كافة القضايا. وبالتالي الرؤية القطرية كإستراتيجية تتبناها وسط هذا المحيط المتغير، وتجعلها من الثوابت.

المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية القطرية

سيتم في هذا المطلب رصد واستنباط أهم السمات التي تتميز بها السياسة الخارجية لقطر، وأفضل وسيلة لذلك، تكون من خلال تتبع مسار سياستها الخارجية، وكذا مدى إدراك صناع القرار السياسي وقناعتهم بهذا الدور. وتركز هذه الدراسة على فترة ما بعد سنة 1995، والتي يمكن حصرها في مجموعة من السمات الرئيسية أهمها ما يلي:

1_البراغماتية:

يجمع معظم الباحثين الذين حاولوا فهم ودراسة السلوك الخارجي الدولة القطرية بأنَّ السياسة الخارجية القطرية مستوحاة وبشكل أساسي من البراغماتية. وقد لعب هذا المبدأ دوراً رئيسياً في توجيه سياستها الخارجية . وتعتبر البراغماتية في الحقيقة سمة أساسية تتميز بها السياسة الخارجية القطرية، وهي تعكس التقييم الدقيق لمصالح الدولة، بعيداً عن التأثيرات الإيديولوجية لاسيما داخل الدول التي تشهد حراكاً سياسياً وإجتماعياً، وهي تخضع لحسابات الربح والخسارة. كما ترتبط البراغماتية بدراسة ميزان القوى الإقليمي، ومحاولة استشراف إتجاهاته وتحديد موقع الدور القطري ووزنها ضمنه.[1]

[1] العابد شعيب، "السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي: من الوساطة إلى التدخل أدوار متغيرة_ أهداف ثابتة"، المجلة الجزائرية للأمن، العدد الثامن، جانفي 2016، ص259.

وتتجلى هذه السمة من جهة وبشكل واضح في فصلها التام بين إيديولوجيتها السلفية ومذهبها الحنبلي الذي يقضي بعدم الخروج عن الحاكم، وبين تقييم مصالحها في الدول المعنية،ودعم الحركات المناهضة فيها. ومن جهة أخرى يتضح من خلال سعيها للحفاظ على الإستقرار الداخلي، والإستعمال الممنهج لعناصر لقوة، وتغطية الهشاشة الجيوسياسية، ولعب دور طموح على المستوى الإقليمي تهدف من خلاله إلى تعظيم مكاسبها .[1]

حيث إتَّبعت قطر سياسة الباب المفتوح اتجاه السياسات الفاعلة المختلفة والمتضاربة في المنطقة، فاستضافت المكتب التجاري الإسرائيلي في نفس الوقت الذي توفر فيه قاعدة لقيادة حماس، وأعطت ملاذاً آمناً للإسلاميين مثل الشيخ يوسف القرضاوي المقرب من حركة الأخوان المسلمين التي تنتقد إسرائيل_ بينما كان الأمير يعقد إجتماعات وجهاً لوجه مع القادة الإسرائيليين، لذلك يمكن رؤية قطر كخلق صداقات وتجنب العداوات من خلال مناشدة جميع الأطراف في وقت واحد البقاء ضمن الخطوط إتفاقيات "حسن الجوار "في الخليج وتحديداً مقابل المملكة العربية السعودية_ مثال كلاسيكي على البراغماتية السياسية .[2]

2_الجرأة والإستباقية: (كسر الطابوهات)

تتميز الدبلوماسية القطرية بالسبق والجرأة، حيث كانت قطر أول دولة خليجية تقيم علاقات تجارية علنية مع إسرائيل، فيما وصفت هذه العلاقة بالجريئة، وأرجع كثيرون السبب في أنَّها تستمد جرأتها من الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان لقطر دور جريء في دعوة إيران للإنضمام لمجلس التعاون الخليجي، ومع الربيع العربي على سبيل المثال كانت قطر أول دولة تبارك الثورة في تونس وفي مصر، كما استبقت قطر سحب سفيرها من دمشق قبل أي دولة وانسحبت من المبادرة الخليجية بعد اقتناعها بأنَّ الرئيس اليمني يماطل بشكل واضح. ومؤخراً لقد كان لأمير قطر فضل السبق في تعبيد الطريق العربية الرسمية إلى غزة، ولن يكون مفاجئاً إذا ما حمل المستقبل

[1] عابد شعيب، مرجع سابق. "

.[2] Lina Khatib, "Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism" , International Affairs, volum89, March 2013, p420

القريب زيارة عربية رسمية إلى غزة من الوزن الثقيل، فقد أضحت التربة خصبة والبذرة مهيأة تماماً لنماء موقف عربي جديد تجاه غزة.[1] وقد عرف عن قطر منذ 1995 كسرها لكثير من الطابوهات التي كانت إلى وقت تمثل خطاً أحمراً تجسد ذلك بالإضافة إلى ما سبق ذكره في فتح مكتب لحركة طالبان المنبوذة من كافة القوى الكبرى، والإقليمية، واستضافت المفاوضات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك احتضنت الهيئات المشبوهة للماسونية، والمثليين، واعتماد المساعدات المالية لمنظمات ينظر لها القانون الدولي على أنَّها إرهابية خاصة في شرق القارة الإفريقية كالصومال وأريتيريا، وينسب لها مساعدتها الخفية لإثيوبيا في سد النهضة، والتي هي سبب غضب النظام المصري عليها، كما دخلت في مشاركة الكثير من الأعمال لما يسمى بالعالم السفلي لمنظمات محظورة ومشبوهة.

3_تأثر السياسة الخارجية القطرية بشخصية صناع القرار:

لقد بدأت أكثر الدراسات المهتمة بالسياسة الخارجية تعطي إهتماما متزايداً لدور النخبة في تحديد الخيارات في السياسة الخارجية، والتي تتضح أكثر مع تغير الإدارات إما في إطار التطور الطبيعي (دورة النخب وتعاقب الأجيال)، وإما في الإطار التغيير القسري (ثورة أو إنقلاب) فمع تسلم إدارة جديدة يتغير طاقم صنع القرار على المستويات العليا والمتوسطة، وفي معظم الأحيان إن لم يكن في جميعها تأتي الإدارة الجديدة بمنظومة فكرية وفلسفية مختلفة عن سابقتها.[2]

وقد بدأ التحول الكبير في سياسة قطر الخارجية إذاً مع وصول إدارة جديدة إلى السلطة في حزيران/ يونيو 1995. ويمكن ملاحظة التغير الذي طرأ على سياسة قطر الخارجية مع تغير صانع القرار يتتبع الأثر في السياسة، ففي عهد الشيخ خليفة كانت السياسة الخارجية القطرية محكومة بصورة كلية تقريبا بعوامل نظامية، تتسق مع بنية

[1] محمد سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص63.
[2] مروان قبلان، مرجع سابق، ص20.

النظام الإقليمي، وعلى رأسها المحددات الجغرافية التي تحتل مكانا مركزيا فيها، لقد تغير هذا الأمر بعد عام 1995، إذ أخذ صانع القرار القطري يحاول إخضاع العوامل البنيوية، أو الحد من قدرتها على عرقلة تحقيق أهدافه وتنفيذ سياساته، من خلال تبني إستراتيجيات محددة تعينه على ذلك.[1] ومع وصول أمير البلاد الشاب تميم بن حمد آل ثاني إلى السلطة سنة 2013 حاول إجراء تغييرات على مستوى إدارة الدبلوماسية القطرية، بما يتماشى ومتطلبات الفترة، فضلاً عن إستحداثه لإستراتيجية القوة الذكية في السياسة الخارجية القطرية للتعاطي مع المتغيرات الخارجية، وهو ما يوضح مدى تأثير صناع القرار على السياسة الخارجية في قطر.

4_المشاركة الخارجية:

ما يميز السياسة الخارجية القطرية منذ منتصف التسعينيات إلى اليوم الحالي، هو اندفاعها نحو العالم الخارجي محاولة، كسر سياسة العزلة التي كانت تتبعها، وذلك من خلال الإنخراط في المحافل الرسمية المتعددة الأطراف الدولية والإقليمية. سواء كان ذلك على مستوى الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.[2] كما تبوأت في عام 1995 رئاسة القمة العالمية للتنمية الإجتماعية في كوبنهاجن، وفي عام 2001 فازت قطر بأحد المقاعد الأربعة المخصصة للقارة الأسيوية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة كما نجحت في العام ذاته في استضافة مؤتمر منظمة التجارة العالمية واستضافت في عام 2005 القمة الثانية لمجموعة ال77.[3]

5_إستثمار المقدرات الإقتصادية وتحويلها إلى مكاسب سياسية: وذلك يتجلى في التوزيع الذكي لمحفظة الإستثمارات القطرية الخارجية. وتسعى قطر منذ سنوات لتنويع إستثماراتها خارج قطاع النفط والغاز عن طريق

[1] مروان قبلان، مرجع سابق.
[2] العابد شعيب، مرجع سابق، ص260.
[3] نواف التميمي، مرجع سابق، ص11.

توجيه صندوقها السيادي، الممثل في جهاز قطر للإستثمار، لشراء أصول في دول أوروبا وإفريقيا وأسيا أمريكا اللاتينية وغيرها. وتتنوع تلك الإستثمارات بين القطاعات الخدمية والمالية والمصرفية والعقارية، إلى جانب قطاعي الزراعة والصناعة. وعندما يوصف هذا التوزيع ب "الذكي" فالسبب يتأتى من خلال التوزيع العمودي والأفقي لهذه الإستثمارات، فهي تشمل الشركات الكبرى من قبيل الإستثمارات في مشاريع الغاز والبتروكيميات في (الصين وإندونسيا) وبناء المشاريع السياحية والعقارية في مناطق (كناري وورلفهايد بارك) في العاصمة البريطانية، والدخول في مشاركات في بنوك عالمية مثل بنك (باركليز)البريطاني. وتشمل كذلك المشاريع النوعية من قبيل شراء متاجر (هاوردز) الأشهر في لندن والعالم، والمشاريع ذات العلاقة المباشرة مع الناس العاديين، كشراء أسهم في شركات ومصانع سيارات ومتاجر عالمية.[1] والمميز في الإستثمارات القطرية تعدد مجالاتها في القطاع السياحي، الزراعي، الصناعي، الخدمات، البورصات، الرياضة...إلخ. ويعتبر نموذج الإستثمار في تربية الأنعام واللحوم في منطقة كالأرجنتين وأستراليا التي تفرعت عنها مؤسسات الألبان مثل بلدنا، هو ما يفسر التسويق الذكي الذي تحاول استثماره سياسياً عبر شبكة من العملاء الإقتصاديين في شكل مؤيديين سياسيين.

6_القوة الناعمة وبناء السمة الوطنية:

هنالك القوة الناعمة التي تكلم عنها المفكر جوزيف ناي، وهناك القوة الذكية التي تبنتها هيلاري كلينتون من أجل التسويق لحملتها الإنتخابية. هذه الأداة عولت عليها كثيراً الحكومة القطرية في أن تتحول بفضل بعض الميكانيزمات إلى منطقة جذب وتأثير على الكثيرين من حول العالم، وهو ترجمة للأهداف الواردة في رؤية قطر 2030. معتمدةً على جملة من الوسائل والأساليب بدءاً بالوساطة واستضافة المحافل والمؤتمرات الدولية، وصولاً إلى تقديم المساعدات المادية، والمعنوية، والخدمات، والتضامن، أوقات النكبات. فضلاً عن تطوير قدراتها الإستثمارية

[1] نواف التميمي، **الدبلوماسية العامة وتكوين للسمة النظرية والتطبيق على نموذج قطر**، مرجع سابق،ص92.

ومعدلات النمو فيها يضاف إليها الجهود الكبيرة لصناع القرار القطري في تحويل هذا النمو والتطور إلى مبعث إعجاب لدى الآخرين، وبناء سمة وطنية خاصة بها من خلال الاعتماد على الأدوات الناعمة للتسويق لنفسها عالمياً وإبراز قيمة الدولة في العالم، وأهميتها، وتميزها، ومن ثم شرعيتها.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية القطرية

لا يمكن وضع سياسة خارجية، إلاَّ باستهداف مجموعة من المكاسب التي تجنَّد لها الكثير من الإمكانيات، والدراسات، والظروف الممكنة والمتاحة، التي وضعها صانع القرار تحت تصرف منفذي السياسة الخارجية، ومن بين أهم الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية القطرية إلى تحقيقها هي:

1_الحفاظ على بقاء وأمن الدولة القطرية:

يأتي هدف "الحفاظ على الذات Self –Preservation" كهدف نهائي وأعلى لا يقبل المساومة عليه. والمصالح القومية هي في التحليل الأخير البقاء القومي بما في ذلك القدرة على الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة.[1] إذن ف"البقاء Survival"هو الشرط المسبق لتحقيق كل الأهداف الأخرى للدول. ومن ثم ينظر إلى البقاء على اعتبار أنَّه المسؤولية الأولى والأخيرة للدولة والتي يجب العمل على تحقيقها بكل الوسائل الممكنة.[2]

وهو ذات الهدف الذي ترمي دولة قطر إلى تحقيقه، وخاصةً بوجودها في منطقة تعج بالتوترات السياسية والعسكرية والتهديدات الأمنية، ولديها حدود برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية، وحدود بحرية مع كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وإيران التي تتقاسم معها حقلا غازياً. فهي ضمن بيئة معقدة، مضطربة، يجعلها تشعر بدرجة من العدوانية، ويفرض عليها قيوداً، ويضعها ضمن خيارات متناقضة في كثير من

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص244.
[2] المرجع نفسه.

الحالات. لذلك فهي دائمة السعي لتطوير إستراتيجيات وأدوات لتغطية الهشاشة والإنكشاف الجيوسياسي، من أجل حماية نفسها من المخاطر والتهديدات الأمنية.[1]

كما يرتبط بهدف حماية قطر من المهددات هدف ضمان استمرارية الحكم الوراثي بالإمارة، عن طريق إيجاد شركاء وحلفاء على كل الأصعدة، سيحولون دون سقوط النظام، خصوصاً وأنَّ النظام القطري قائم على وجود عائلة آل ثاني في الحكم ".[2]

وهو الهدف الذي استنفرت له قطر كل الجهود والإمكانيات بما يتناسب وضمان أمنها القومي وحماية ترابها الجغرافي من التهديدات المختلفة التي تعرفها المنطقة. لذلك فقد وفرت لنفسها الحماية بربط نفسها بمعاهدات حماية ودفاع مشترك مع الولايات المتحدة، وبالتالي سمحت لها بإقامة قواعد عسكرية هي الأكبر في العالم على أراضيها، مما يعني أنَّ أي قوة ستسعى للتحرش بقطر عسكرياً هو تحرش بالولايات المتحدة، نفسها كما أنَّها شكلت محوراً تحالفياً لفترة من الزمن مكون منها وتركيا وإيران وحركات الإسلام السياسي لمواجهة خصومها من قيادات المنطقة التاريخية، كالسعودية ومصر.[3]

كما لجأت قطر في الوقت ذاته، إلى تبني بعض الإستراتيجيات الخاصة من أجل البقاء من قبيل:

- أولاً: إستراتيجية حسن الجوار.
- ثانيا: إستراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية.

[1] العابد شعيب، مرجع سابق، ص261.
[2] محمد سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص41.
[3] منذر أحمد زكي شراب، مرجع سابق، ص92_93.

- ثالثاً: إستراتيجية تكوين سمة وطنية وذلك لبناء مكانة فريدة من نوعها، عبر تقديم خدمات أو سلع يستفيد منها الجيران، والمنطقة، أو العالم. لأنَّ هذا في المقام الأول، يعزز الشرعية، وفي الدرجة الثانية يظهر للآخرين قيمة وفائدة الدولة.[1]

2_ضمان استقلالية القرار الخارجي:

شهدت السياسة الخارجية لدولة قطر تطورات عدة منذ الإستقلال عام 1971، مروراً بإنتقال السلطة في يونيو/ حزيران 1995 إلى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وصولاً إلى تنازله عن السلطة لنائبه وولي عهده الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في يونيو حزيران 2013. فبعد أن كانت السياسة الخارجية القطرية تتماشى في مرحلة ما _كبقية السياسات الخارجية لدول الخليج العربية الأخرى _مع السياسة الخارجية لنظيرتها السعودية، وذلك حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي، رسمت دولة قطر منذ عام 1995 مساراً مغايراً ومستقلاً لسياستها الخارجية وذلك بعيد وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى سدة الحكم في يونيو / حزيران من العام ذاته.[2]

حيث أخذت السياسة الخارجية لدولة قطر منحى آخر، وسلكت مساراً جديداً عزز من مكانتها الدولية ومكنها من المساهمة في صنع السياسات بدلا من إتباعها، فضلاً عن استقلال قرارها السياسي كنتيجة طبيعية للإصلاحات الداخلية التي شهدتها البلاد خلال العقدين الماضين، ولعل أبرز المؤشرات على ذلك موقفها من ثورات الربيع العربي المغاير لموقف دول الخليج قاطبة .[3]

وهي تبذل الكثير في سبيل إبقاء قرارها السياسي بعيداً عن التدخلات الخارجية التأويلات، وكذا الإملاءات. مستعملةً مرونة شديدة في فرض وجهات نظرها، وهي بذلك تلتزم الكثير من الحيادية الإيجابية التي

[1] نواف التميمي، **الدبلوماسية وتكوين سمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر**، مرجع سابق، ص65.

[2] جمال عبد الله، **السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع**، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410218182593640 5.html، تم تصفح الموقع يوم 30 أذار 2020. على الساعة 18:00.

[3] **الدبلوماسية القطرية في القرن 20 و21 م الوساطة القطرية**، مرجع سابق.

تمكنها عند أي طارئ من لعب أدوار بين التهدئة والإقناع وتقديم نفسها على أنَّها أفضل وسيط وأفضل محاور بعيداً عن كل تأويل. ويتضح ذلك من خلال محافظتها على علاقاتها مع جميع الأطراف في أحلك الظروف، مما أهلها لتفعيل الكثير من أليات القانون الدولي في إرساء السلم، والدفع بثقافة حوارات جوارية جنبت المنطقة الكثير من الويلات،ضف إلى ذلك حسنها في التعامل مع كل ما هو أمن إقليمي. ولا غرابة في أنَّهعندما فرض عليها الحصار الجائر تمكنت من إختراقه ووجدت العون عند الكثير من الأطراف وقد شفعت لها في ذلك مقومات وطبيعة سياستها الخارجية.

3_تحقيق مكانة إقليمية ودولية: قلبت قطر من خلال سياستها الخارجية الطموحة كافة المعادلات الجيوسياسية في منطقة الخليج والمنطقة العربية عموماً، مع إتجاهها في عهد "حمد" إلى التحول بعيداً عن سياسة الإنكفاء التي ظلت تمارسها طيلة حكم "خليفة بن حمد آل ثاني"، وتبنيها سياسة فاعلة ومستقلة مبتعدةً بذلك عن الدوران في فلك المحاور الإقليمية في المنطقة.[1]

وتمكنت قطر من وضع إستراتيجية تضمن لها البقاء وتحقق لها المكانة الإقليمية، من خلال تبني دور محايد يقوم على سياسة "تصفير المشاكل Zéro Problèmes"مع دول الجوار، وعلى البراغماتية التي سمحت لها بأن تكون صديقاً لدول تجمعها خلافات، وعلى سياسة الكيل بمكيالين.[2] حيث كان لدى الدوحة تصوراً أعمق لمفهوم "التفاعل"مع البنى الإقليمية التقليدية في المنطقة إرتكز إجمالاً، على سلوك عقلاني في السعي لإنتزاع إعتراف اللاعبين الآخرين بدولة قطر، وهو مفهوم يتوافق تماماً مع ما سماه الفيلسوف الألماني هيغل " الصراع من أجل الإعتراف "، وهو في نظره أحد محركات السيرورة التاريخية برمتها.[3]

[1] عرفات علي جرعون، مرجع سابق، ص94.

[2] فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص34.

[3] زهير المخ، **قطر دراسة في السياسة الخارجية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2019، ص10.

حيث تتسم قطر بالحرص على أن تكون قوة إقليمية، وخاصةً في ملف الوساطة من خلال استثمارها لعلاقاتها المتميزة مع كل الأطراف، ولاتميل إلى سياسة التقوقع وقطع الجسور الدبلوماسية، فهي تحرص أثناء نسج علاقاتها الخارجية على التنوع والحرص أن تكون كل الأبواب مفتوحة وعدم إقدامها على إقفالها على ذاتها.[1] وذلك رغبة منها في ملء الفراغ الذي تركه تراجع أدوار بعض اللاعبين التقليديين مثل المملكة العربية السعودية ومصر. هذا وتعتبر سياسة قطر تجاه الثورات العربية في نظر كثير من المحللين متعلقة بهدف تحقيق المكانة أو الزعامة الإقليمية في ظل تراجع وغياب العديد من الفاعلين الإقليمين.[2]

فمن الأهداف التي وضعتها قطر ضمن رؤيتها لعام 2030 في مجال التعاون الدولي تعزيز دور قطر الإقليمي إقتصادياً وسياسياً وثقافياً، خصوصاً في إطار مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.[3] واتخاذه منفذاً نحو العالمية.

4_استثمار موارد البلاد وتوفير الموارد التي تحتاجها:

قامت قطر بوضع مجموعة خطط لتحقيق الإنفتاحالإقتصادي وتطوير البنية التحتية وقامت بوضع مجموعة قوانين المنظمة للإستثمار الرامية لجذب رؤوس الأموال وتشجيع القطاعات الإنتاجية، وتسعى إلى إقامة روابط إقتصادية مع مختلف الدول وقامت بعمليات استثمار بعدة دول، وخاصةً دول أوروبية لها مكانتها مثل بريطانيا وفرنسا كل ذلك يصب في خدمة مصالحها وأهدافها.[4] والتي ركزت فيها على مبدأ تنويع الدخل بعيداً عن الربح وذلك بالإستثمار في ما يعرف باقتصاد المعرفة والتوسع في الإستثمارات الخارجية وتوظيف عائدات الثروة الطبيعية

[1] منذر أحمد زكي شراب، مرجع سابق، ص69.
[2] محمد سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص42.
[3] نفس المرجع، ص43_44.
[4] سارة جبار كريم الغزالي، **الدورالإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط دراسة في الجغرافية السياسية**، (رسالة ماجستير في الجغرافية، كلية التربية للعلوم الإنسانية)، جامعة المثنى، 2016، ص114.

في استثمارات خارج قطر في قطاعات المال والصناعة والزراعة وغيرها من خلال جهاز قطر للإستثمار، وهو صندوق الثروة السيادي الذي تفوق أصوله التي يديرها 100 مليار دولار.[1]

وعليه تستهدف قطر الكثير من وراء سياستها الخارجية في ظل بيئة متغيرة، كالحفاظ على وجودها ككيان وفاعل ضمن البيئة الدولية، مستخدمةً في ذلك كل مقدراتها وإستثماراتها، ليس هذا فقط بل حجز مكانة دولية تبرر هذا العمل العظيم والإنجازات وجعلها في خدمة الطموحات والإستشراف المستقبلي لصناع القرار فيها. وهذه الإنجازات بمثابة تحديات تراها قطر مسألة وجود واستمرارية لكيانها، وهو نهج دأبت عليه الإمارة الصغيرة منذ سنة 1995، واضعةً نصب أعينها تذليل الصعوبات في سبيل تجسيد رؤيتها المستقبلية.

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية القطرية

تستعين الدولة القطرية في سياستها الخارجيةبالكثير من الأدوات، تستخدمها كضمان لنجاحها من منظور تصور عقلاني، يسمح بتجسيد الطموحات انطلاقاً من قناعات وضوابط تراها سبيلاً للوصول إلى المكانة التي يجب أن تكون عليها، متوخيةً الكثير من الحذر لاسيما في محيط فيه الكثير من الهشاشة.ومنهذه الأدوات الأذرع الإعلامية، والدبلوماسية،والثقافية.

1_الأداة الدبلوماسية (الدبلوماسية العامة وبناء السمة الوطنية) :

حسب هنريكسون (2005)، هناك نوعان من الإستراتيجيات التي توظفها الدول الصغيرة في كثير من الأحيان كوسيلة لكسب المزيد من التأييد في الساحة الدولية: الدبلوماسية العامة و"السمة الوطنية". وتتوافق الإستراتيجيتان من حيث إنهَّما مبنيتان على التخصص.فالأمة تبني "سمتها الوطنية"، والدبلوماسية العامة تحمل هذه السمة للعالم، وفي حالة دولة صغيرة مثل قطر، توظف الدبلوماسية العامة وقنواتها،و"السمة الوطنية"، وعناصرها

[1] فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص37.

كأدوات إستراتيجية. أولا: لتحقيق التواجد في الساحة الدولية، وثانياً:لإنشاء"منظومة دفاعية ناعمة" في حال تعرض البلاد لأي تهديد أو خطر.[1]

ويقصد بالدبلوماسية العامة، مجمل التدابير التي تتعهد حكومة أو منظمة غير حكومية بها لتحسين صورتها بين العامة، ولاسيما في الخارج، ويتم ذلك من خلال توفير المعلومات للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، والصحافة وغيرها من وسائل الإتصال والإعلام التي تربط سياسات وأهداف وأنشطة الحكومات بصورة إيجابية تؤثر على المواقف العامة وعلى تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية للدول.[2]

في حين أنَّ السمة الوطنية فهي تتعلق بالتعبئة لجميع عناصر قوى الأمة التي يمكن أن تساهم في تعزيز صورتها بالخارج.[3] وتكوين إنطباع مميز وفريد عنها في أذهان الآخرين.

وذلك بممارسة النشاط الناعم وتبني دور الوسيط في العديد من القضايا الإقليمية والدولية. حيث احتلت الوساطة القطرية مكانة مرموقة وباتت موضوع اهتمام عالمي، وتحولت الدوحة إلى طاولة لفض النزاعات في المنطقة ككل، حيث أنَّها توسطت فيها يقارب عشرة ملفات وقضايا إقليمية ودولية في أقل من ثماني سنوات: من لبنان واليمن ودارفور وليبيا إلى أفغانستان، ومن العراق إلى أزمة الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني الذين كانوا معتقلين في ليبيا وبين فتح وحماس والعلاقات بين السودان وتشاد، وبين فرنسا وسوريا، وإطلاق سراح 13 راهبة أرثوذكسية في سورية مقابل إطلاق سراح 153 معتقلة سورية من سجون النظام السوري.[4]

---

[1] نواف التميمي، **كسب القلوب: دور قوة قطر الناعمة في إفشال الحصار**، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/04/180404110049111.html، تم التصفح يوم 02 نيسان 2020، على الساعة 00: 21.

[2] سالم سالمين النعيمي، **الدبلوماسية العامة قوة ناعمة**، الاتحاد، https://www.alittihad.ae، تم التصفح يوم 04 نيسان 2020، على الساعة 00: 17.

[3] Jan Mellisen, **The New Public Diplamacy Soft power in International Relation**, London, Palgrave Macmillan, 2005, p19.

[4] **الدبلوماسية القطرية في القرن 20 و21 الوساطة القطرية**، مرجع سابق.

كما نجحت قطر في جلب قادة حركة طالبان إلى طاولة المفاوضات بعد سنوات طويلة من الحرب وإراقة الدماء، بهدف إيجاد حل سياسي للصراع الأفغاني، وإنهاء أطول حرب في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وسبق هذه المفاوضات إبرام صفقة لتبادل الأسرى بين "طالبان" والولايات المتحدة بوساطة قطرية، في يونيو 2014. أسفرت عن إطلاق سراح الرقيب بالجيش الأمريكي باوبرغدال وتسليمه إلى القوات الخاصة الأمريكية في أفغانستان، مقابل فك أسر خمسة من كبار قادة حركة طالبان، بعد الإفراج عنهم من معتقل غوانتنامو[1]. يضاف إليها جهود قطر في الوساطة وإحداث التهدئة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، على خلفية التصعيد الأخير بين الجانبين، وقال بوزاروف في تصريحات للشرق إنَّ الدوحة أفضل وسيط بين الدولتين نظراً لأنَّها ترتبط بعلاقات متوازنة بين الجانبين، ويؤهلها للعب دور الوسيط لاسيما، في ظل استحالة المفاوضات المباشرة بين طهران وواشنطن[2]. وهو ما يعكس مدى أهمية ودور الوساطة القطرية في العديد من القضايا الإقليمية والدولية حتى صارت تعرف "بجنيف الشرق" لتسويتها العديد من القضايا عززت بها مكانتها الإقليمية والدولية.

فضلاًعن نجاحها في إبراز مكانتها كمركز لأحداث دولية كبيرة عبر المشاركة الفاعلة في المحافل الإقليمية والدولية بإستضافتها لعدد من المؤتمرات والندوات والإجتماعات الدولية والإقليمية مثل إستضافتها لمؤتمر منظمة التجارة العالمية في عام 2001 والذي حضرته إسرائيل رغم إحتجاج بعض الدول العربية وفي عام 2005 إحتضنت الدوحة القمة الثانية لمجموعة (77 والصين). واستمرت قطر في استضافة المؤتمرات الحيوية والهامة واستضافة دور الألعاب الرياضية والأسيوية والعربية، والفوز بإستضافة كأس العالم لكرة القدم في عام2022.[3]

[1] محمد أبو رزق، **الدبلوماسية القطرية... جهود حاسمة أدت للاستقرار العالمي**، الخليج أونلاين، https://alkhaleejonline.net، تصفح الموقع يوم 04 نيسان 2020، على الساعة 00: 19.

[2] أحمد البيومي، **المحلل السياسي الأوكراني اندريه بوزاروف للشرق: قطر أفضل دولة تقوم بالوساطة بين الولايات المتحدة وإيران**، الشرق، https://al-sharq.com/article/11، تم تصفح الموقع يوم 08 نيسان 2020، على الساعة 11:00.

[3] سارة جبار كريم الغزالي، مرجع سابق، ص110_111.

2_الأداة الإقتصادية (الإستثمارات والمساعدات الخارجية):

لم تغفل قطر أهمية توجيه ثرواتها الطبيعية والإستثمارية لحماية كيانها السياسي وتعزيز مكانتها ودورها إقليمياً وعالمياً؛ وقد تجلى ذلك في التوزيع الذكي لمحفظة الإستثمارات القطرية الخارجية، لتشمل الشركات الكبرى من قبيل الإستثمارات في مشاريع الغاز والبتروكيماويات في الصين وإندونيسيا، وبناء المشاريع السياحية والعقارية في بريطانيا، والدخول في شراكات عالمية في أسواق المال والإستثمار والخدمات المصرفية. وفي المقابل اهتمت قطر بجذب الإستثمارات الأجنبية، فقد نشرت جريدة أميركان كرونيكل American chronicles الأمريكية تقريراً مطولاً عن أفضل بقاع العالم في الوقت الحالي من حيث جذب الإستثمارات العالمية. جاء فيه أنَّ دولة قطر هي الأولى في العالم على رأس قائمة هذه الدول. وأشار التقرير إلى أنَّاحتفاظ الإقتصاد القطري بمكانته وانتعاشه الملموس من أكثر العوامل التي جعلت هذا البلد هو المكان الأفضل لجذب استثمارات العالم.[1]

كما نشطت قطر على الواجهة الإنسانية عبر مجموعة من مبادرات المجتمع المدني القطري وجمعياته،بهدف تقديم الوجه الإنساني للشعب القطري؛ بحيث باتت المساعدات الإنسانية القطرية تصل إلى كل المحتاجين والمنكوبين بعيداً عن أي حواجز دينية أو عرقية أو إثنية من قطاع غزة إلى منكوبي تسونامي آسيا، أو إعصار كاترينا أو فيضانات أستراليا 2011، أو زلزال اليابان2011 ،أو توفير السفن لآلاف المهجرين بسبب النزاع المسلح في ليبيا 2011.[2] حيث إنَّ الدول التي تدمج مساعدات خارجية كبيرة تولد بشكل عام النوايا الإيجابية لأنَّها تعزز سمعتها بين المستفيدين. في العلاقات الدولية أصبح المستفيدون اليوم من المساعدة حليفاً محتملاًفي المستقبل من خلال تأثير القوة الناعمة. كما صاغها ناي:"عندما تجعل الدولة سلطتها شرعية في عيون الآخرين

[1] نواف التميمي، "الدبلوماسية القطرية و اختبار الأزمة"، مرجع سابق، ص12.

[2] المرجع نفسه.

فهي تواجه مقاومة أقل".[1] كما ضخت قطر ما يزيد عن 3 ملايير دولار لصالح مصر أيام الرئيس المصريالسابق محمد مرسي (دعم الأخوان المسلمين في مصر) قبل الإنقلاب العسكري. من جهة أخرى، وفي ظل الظروف الراهنة، وما يشهده العالم من أوضاع صعبة خلال جائحة كورونا، بادرت قطر إلى تفعيل صندوق قطر للتنمية، وخصت به مناطق الظل في العالم كبنغلادش والكثير من المناطق الإفريقية في صفة مساعدات مالية، ولقاحات، ومعدات طبية، ومستشفيات ميدانية، ومعدات للماء الصالح للشرب.

3_الأداة الإعلامية:

تعتمد قطر على الأداةالإعلامية كإحدى الأدوات الأساسية في سياستها الخارجية وفي ممارسة دورها في المنطقة، حيث كان إطلاق قناة الجزيرة الفضائية من بين مشاريع قطر الأكثر تأثيراً في العام 1996. وقد جاءت فكرة إنشاء القناة منسجمة مع نطاق وخطوات الإصلاح الإعلامي وتحديث قانون الإعلام التي قام بها الأمير حمد بن خليفة آل ثاني أواسط التسعينيات من القرن الماضي بعد توليه السلطة بقليل[2]. أريد بها أن تمنح قطر صوتاً خليجياً وإقليمياً ودولياً كبيراً، وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم في تصريح صحفي لمراسل قناة MBC في نهاية عام 1992 حيث قال:"نحن بعنا طائراتنا لأبوظبي، لسنا بحاجة إلى طيران وعسكر، نحن نؤسس لقناة ستكون القوات المسلحة القطرية".[3]

على كل حال، فقد بدأت فكرة إنشاء القناة في ذهن فريق من المعدين والمذيعين والفنيين الذين تركوا أعمالهم في شبكة BBC العربية في لندن. فسارعت الحكومة القطرية لتقديم الدعم المالي لمشروع القناة الجديدة والبالغ 140 مليون دولار عام 1996 وعلى مدى خمس سنوات على شرط أن تحقق استقلالها من الإعلانات

[1] Osman Antwi_ boateng, **The Rise Of Qatar as a Soft power and The Challenges**, European Scientific Journal, December 2013, p10.

[2] صباح كزيز، مرجع سابق، ص81.

[3] روان كنعان، **العلاقات السعودية_ القطرية: بين التعاون والتصادم (1971 –2014)**، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2017، ص79.

التي تبث عبرها[1]. ويرى الدكتور عبد الوهاب الأفندي أنَّ قناة الجزيرة ولدت من زخم الزلزال المزدوج الذي ضرب المنطقة في بداية التسعينيات، وتمثل في انهيار المعسكر الشيوعي وانفراط ما بقي من تضامن عربي محدود غداة أحداث الكويت 1990، ومن ذيول ذلك انهارت مسلمات كثيرة وسقطت محرمات، وانكشفت حقائق كثيرة كانت محجوبة.[2]

فكانت الجزيرة أقوى بوابة تعريفية بدولة قطر وجعلت إسمها معروفاً في كثير من بلدان العالم، من خلال تغطيتها بقوة لعدة مناسبات عالمية، مثل: الحرب على أفغانستان، والعراق، وتغطيتها للعدوان الإسرائيلي على لبنان عام2006، وعلى غزة عامي 2008_2009 وعام 2012، وكذلك تغطيتها لأخبار تنظيم القاعدة، وزعيمها أسامة بن لادن، بحيث أصبحت الجزيرة الشاشة الأولى لبث خطبه، التي كان يوجهها للغرب وتحمل التهديد والوعيد. بالإضافة لتغطيتها الكثير من المؤتمرات والمناسبات الدولية، كما أنَّها تناولت الوضع الداخلي لكثير من البلدان العربية، وخاصة من هم على غير وفاق مع السياسة الخارجية لدولة قطر،مثل: السعودية ومصر وتونس والسلطة الفلسطينية والأردن، وأخيراً التغطية محل الجدل في الشارع العربي، ألا وهي تغطية أحداث الحركات الشعبية العربية أو ما يسمى ب(ثورات الربيع العربي).[3]

حيث ساعدت شعبية قناة الجزيرة على خلق صورة لقطر تقريباً على قدم المساواة مع المملكة العربية السعودية من حيث التأثير والأهمية، صورة تستفيد منها السياسة الخارجية القطرية في السنوات الأخيرة.[4] بل تفوقت عليها من خلال هذه القناة التي غدت على رأس الإعلام العربي، حتى أنَّها نافست أعتى وسائل الإعلام الغربية، وأصبحت الجزيرة بأذرعها تمثل اليد الطولى في إيصال صوت قطر بفعالية ومهنية واحترافية.

[1] مفيد الزيدي، مرجع سابق ، ص127.

[2] مفيد الزيد، المرجع السابق.

[3] منذر أحمد زكي شراب، مرجع سابق، ص96.

[4] Gil feiler and Hayimzeev, **Qatar The Limits of Nouveau Riche Diplomacy**, The Begin_Sadat center for Strategic Studies, Bar_ilan university, 2017, p28.

4 الأداة الثقافية:

إهتمت قطر بإستقطاب قادة الفكر والسياسة في العالم، عبر جذب مراكز الأبحاث العالمية مثل مركز بروكنجز، أو تأسيس مراكز جديدة مثل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة،معهد الدوحة للدراسات العليا. إضافةً إلى ذلك استقطبت قطر فروعا لكبريات الجامعات العالمية مثل جامعة "تكساس إيه أند إم "، و "جورجتاون"، و "كارنيجي ميلون"، و"كالجاري"، وكلية باريس للدراسات التجارية العليا، وكلية شمال الأطلسي في قطر. كما أولت اهتماماً خاصاً لفكرة المتاحف و التركيز على التراث كونه مكوناً أساسياً في منظومة الدفاع عن الإستقلال الوطني، فالأصالة والتراث والتاريخ كلها عوامل قوة وحماية تؤكد "مشروعية"الدولة القطرية وأصالتها وإمتدادها في التاريخ "، ومن ثم التغلب على "نقطة الضعف" المرتبطة بمحدودية الجغرافيا والديموغرافيا. هذا فضلاً عن أنَّها تعزز البعد العالمي للدولة، من خلال إبراز مساهمتها في التراث البشري والفكر الإنساني.[1]

5_الأداة العسكرية:

لم تستثني القدرات والأدوات الناعمة التي تتمتع بها قطر من إستنفارها وتطويرها لعناصر القوة الصلبة (Hard power)، من خلال إبرام الكثير من عقود توريد السلاح مع خاصية تنويع البلدان المستوردة منها. بالإضافة إلى الدخول في إتفاقيات على شكل أحلاف كما هو مع الحالة التركية، هذا إذا أضفنا استضافتها لأكبر قاعدة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط (العديد)، وهي بمثابة قاعدة خلفية لمنظومتها الدفاعية مع الحرص على المشاركة في الكثير من المناورات الإقليمية والدولية. وقد كان لها الكثير من التدخلات العسكرية بالوكالة في شكل توريد معدات عسكرية وتقنية ولوجيستيكية كالحرب الأهلية الليبية. وكانت إلى وقت قريب عضو فعال في تحالف عاصفة الحزم باليمن إلى جانب كل من السعودية،الإمارات، المغرب، مصر،والسودان. إلاَّ أنَّ الأحداث أجبرتها

[1] نواف التميمي،"الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة"، مرجع سابق، ص12.

على الإنسحاب، ضف إلى ذلك تدخلها في دول الساحل الإفريقي وإن كانت بشكل غير علني. هذا إضافة إلى شرائها منظومات دفاعية متطورة مثلThaad،Patriort، وحالياً تجريالمفاوضات حول شراء منظومة S400 من روسيا.

خلاصة الفصل الثاني:

ما يستخلص من هذا الفصل، أنَّ الموقع الجغرافي لأي دولة يؤثر في الكثير من سلوكيات النخب السياسية في عملية صنع القرار. وفيما يخص دولة قطر، والتي هي موضوع الدراسة كان لموقعها وحجمها وطبيعة محيطها الأثر البالغ في توجيه سلوكها وضبط سياستهاالخارجية اتجاه محيطها الإقليمي والدولي، وتجلى ذلك في مخرجاتها السياسية وتقييمها للأوضاع من خلال ترتيب نسقي لأهمية كل قضية وموضوع. مستنفرةً العديد من الأدوات والخطوات الجريئة، تطبعها حكمة وتبصر، وقراءة واقعية وهادئة، مستهدفةً أن تجعل من الدولة الصغيرة لاعباً محورياً فاعلاً في صناعة القرارات المصيرية للمنطقة. مراهنةً في ذلك على سياسة براغماتية تتضمن الإستفادة من كافة الخيارات المتاحة، مستخدمةً في ذلك قوة ناعمة جعلتها تجسيداً لرؤيتها المستقبلية وطموحاتها، ودرءاً للتهديدات والمخاطر العالية التي تعيشها المنطقة. مع وجود تنافس محموم بين دول الخليج وإيران وتركيا، واعتقاد صانع القرار القطري وثقته بأنَّ لدولته دور هام يجب أن تلعبه، وإن كان يفوق حجمها وقدراتها. موظفةً إمكانياتها المالية والمادية في معركتها هذه قصد تغيير الظروف لصالحها دون الحاجة لقوة عسكرية، فشكلت بذلك نموذجاً استثنائياً مكنها من الوقوف في وجه كافة المتغيرات التي تعرفها المنطقة، منها الحصار الذي فرض عليها من كل من السعودية، ومصر، والإمارات، والبحرين، والذي صار يعرف بالأزمة الخليجية.

الفصل الثالث

الأزمة الخليجية بين الخلفيات والتداعيات

تمهيد:

منذ سنة 2011، عرفت المنطقة العربية أحداثاً متسارعة لم يستطع المراقبون حصرها والتنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع، خاصةً ما يعرف بالربيع العربي. وفي خضم ذلك كانت هناك مواقف تتبلور من طرف دول مناوئة لقطر بخلفيات تتهم الدولة الصغيرة بكونها سبباً مباشراً فيما يحدث للمنطقة من توترات وأزمات خاصةً في ليبيا وسوريا وغيرها. فأصبح من المؤكد أنَّ هناك ما يدبر في الخفاء من طرف هذه الدول ذات الوزن الإقليمي كمصر والسعودية، والذي كان مؤشراً على تأجيج الأوضاع، ليصبح المشهد ينذر بما هو أسوء مع سنة 2017، حيث حدث ما كان متوقعاً حينما أعلنت كل من السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر، فرض حصار جوي وبري وبحري على قطر دون سابق إنذار تحت ذرائع وتهم عديدة يراها المتتبعين نتيجة حتمية للصراع الخفي الذي كان سائداً، ويتضح ذلك جلياً في الإملاءات المجحفة والتعجيزية التي أكملت المشهد السابق. لذا سيتم في هذا الفصل رصد أهم الدوافع الكامنة والحقيقية لهذا السلوك العدائي، مع بحث رد الفعل القطري ومدى قدرته على إحتواء الصدمة، ورصد سلوكه إزاء هذه التهديدات التي تكاد تعصف بالمنطقة، وتجعل منها مصدر قلق للأسرة الدولية من خلال ما ينجم وينجر عنها، بالإضافة إلى حصر التداعيات المستقبلية والمواقف الإقليمية والدولية من الأزمة، مع إمكانية وضع سيناريوهات محتملة لمستقبل الأزمة. وذلك من خلال مبحثين يتناول الأول خلفيات الأزمة الخليجية ودوافعها وتداعياتها، أما الثاني فيركز على المواجهة القطرية للأزمة، والمواقف الدولية والإقليمية منها، ومن ثم استشراف مستقبلها.

المبحث الأول: خلفيات الأزمة الخليجية

المتتبع للأزمة الخليجية يدرك عمق الخلاف الذي استشرى بين هذه البلدان، والذي يتزامن ووصول قيادات شابة لمقاليد الحكم في كل من السعودية، والإمارات، وقطر، إلى جانب الإنقلاب العسكري الذي حدث ضد

الرئيس المنتخب محمد مرسي والإخوان في مصر، لتبدأ معها حرب التموقع، فيتشكل تياراً تقوده الإمارات والسعودية ومصر والبحرين التي ناصبت العداء للإخوان في البلدان التي عرفت الربيع العربي، في مقابل تيار آخر يعمل على احتضان الإخوان والتمكين لهم من خلال الكثير من أدوات الدعم. وستركز الدراسة هنا بشكل كبير على بحث جذور هذه الأزمة، ومن ثم رصد وتحليل أهم الدوافع، وكذا التداعيات المحتملة لها إقليمياً ودولياً.

المطلب الأول: جذور الأزمة الخليجية.

صحا القطريون فجر الرابع والعشرين من أيار/ مايو 2017 على وقع حملة إعلامية شديدة قادتها وسائل إعلام إماراتية وسعودية نسبت تصريحات إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني تبين أنَّها مفبركة بصورة كاملة. فقد جرى اختراق وكالة الأنباء القطرية بعد منتصف ليلة الثلاثاء/ الأربعاء 24/23 أيار/ مايو ونشر تصريحات زعم أنَّ أمير دولة قطر أدلى بها في حفل تخريج الدفعة الثامنة من منتسبي الخدمة الوطنية الذي جرى صباح اليوم السابق. وبأسلوب الصدمة أيضاً. وفيما يشبه إعلان حرب أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر صباح الخامس من حزيران /يونيو 2017 قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر، وإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها. ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية ومنع مواطنيها من السفر إلى قطر. وإمهال المقيمين والزائرين من مواطنيها فترة محددة لمغادرتها. ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها وإعطاء المقيمين والزائرين منهم مهلة أسبوعين للخروج.[1] وفي نفس اليوم، حذت جزر المالديف وموريشيوس (على الرغم من نفيها لاحقاً للأخبار)، والحكومة الليبية التي تتخذ من طبرق مقراً لها (غير المعترف بها دوليا)، والحكومة

[1] وحدة تحليل السياسات، "الأزمة الخليجية: الجذور، المسارات، التفاعلات الإقليمية والدولية"، مجلة سياسات عربية، العدد 26، أيار/ مايو 2017، ص98.

اليمنية في الرياض حذوها وقطعت العلاقات مع قطر، غير قادرة على مقاومة الضغوط السعودية.[1] وفي اليوم التالي، خفض الأردن من العلاقات الدبلوماسية مع قطر وسحب ترخيص مكتب الجزيرة في عمان، في حين قطعت موريتانيا العلاقات الدبلوماسية مع قطر.[2]

وبالعودة إلى جذورها، فإنَّ الأزمة الخليجية القطرية ليست حديثة العهد بل محصلة لكثير من الخلافات والمشاكل بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي منذ زمن بعيد، فالتاريخ يعطي وقائع بذلك الخصوص إبان عهد الإحتلال البريطاني الذي كان له دور كبير في تمزيق الوطن العربي خاصة في منطقة الخليج. إذ قام بخلق حدود مفعمة بالصراع حال دون وضع نظام أمني إقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبنفس الوقت حالت تلك الخلافات دون تحويل المجلس إلى تكتل أمني سياسي إقتصادي كبير قادر على الموازنة مع القوتين الإقليميتين الكبيرتين في الخليج إيران والعراق. لذا نجد أنَّ الخلافات تحولت من صراع الجغرافيا إلى صراعات السياسة والنفوذ.[3] وفي المقابل كان لقطر خلافات عديدة وفي مراحل مختلفة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي خاصةً المملكة العربية السعودية، ابتدأت بخلافات حدودية حيث حدثت مواجهة محدودة بين الدولتين عام 1992 أدت إلى مقتل ضابط سعودي وجنديين قطريين إنتهت بسيطرة السعودية على منطقة الخفوس.[4] والتي إستشعرت قطر في ملابساتها أنَّ مجلس التعاون الخليجي لم يتحمل مسؤولياته كاملة خلال أزمة الحدود بينها وبين السعودية وتزايد

[1] The Gulf: An Unprecedented Crisis and Major Repercussions, Al Jazeera Centre for Studies, https://studies.aljazeera.net/en/positionpapers/2017/06/gulf-unprecedented-crisis-major-repercussions-170609135530950.html, This Site Was Accessed on 17 May 2020, At 09:00 a.m.

[2] Ibid.

[3] مؤيد خالد شلاش المحالي، **السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية (دراسة في الأداة الدبلوماسية)**، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط1، 2019، ص48.

[4] نفس المرجع، ص49.

اعتقاد المسؤولين فيها بأنَّ المستهدف هو تهميش الدور القطري، فبادرت قطر بسحب قواتها العاملة في إطار (درع الجزيرة)، وبدأت في تبني بعض المواقف المستقلة والهدف منها الإستقواء بأطراف خارجية لتوازن الثقل السعودي.[1]

حيث رسمت دولة قطر منذ عام 1995 مساراً مغايراً ومستقلاً لسياستها الخارجية وذلك بعد وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للحكم[2]. فمعه، بدأت قطر تتحول إلى دولة بسياسة ديناميكية نشطة على المستوى الخارجي، وراحت تعمل على كسر طوق الهيمنة السعودية، وقد عملت في بادئ الأمر على إتباع نمط جديد في السياسة الخارجية لتحقيق نوع من التمايز بينها وبين دول الخليج الأخرى من أجل الوصول إلى دور ريادي على المستوى الإقليمي، وهذه التمايزات في السياسة الخارجية شكلت خروجاً من الإجماع الخليجي الذي ترعاه السعودية، وتمثلت هذه التمايزات في العلاقة مع إيران من جهة وإسرائيل من جهة أخرى[3]. فوقعت ما يقارب الخمس إتفاقيات مع إيران، فضلاً عن استضافتها لأكبر قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط بالعديد.

كما انتقلت قطر من بلد يلعب دور الوسيط المحايد إلى بلد مؤثر في الكثير من القضايا الإقليمية، لاسيما أثناء ثورات الربيع العربي، التي وجدت فيها فرصة يمكن من خلالها توسيع نطاق نفوذها الإقليمي، من ذلك مثلاً أنَّها أدت دوراً أساسياً في الإطاحة بنظام العقيد القذافي في ليبيا، وفي سورية تبنت مواقف بعض فصائل المعارضة ضد نظام بشار الأسد، ومارست ضغوط من أجل إدانته، وتجميد عضوية سورية في جامعة الدول العربية، كما أصبحت قطر داعما أساسياً للتيار الإسلامي ووصوله إلى السلطة في بعض الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، وأسهمت هذه السياسات والمواقف في خلق جبهة معادية وأخرى مؤيدة. وتصاعد الدور الإقليمي القطري على هذا النحو أوجد حالة من التنافس على النفوذ بين قطر وعدة دول عربية وخليجية، وصفها البعض ب:"المنافس

[1] زينب علوش، **الأزمة الخليجية (قطر)2017 وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (مذكرة ماستر في دراسات أمنية واستراتيجية)،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح_ ورقلة، 2017-2018، ص42.

[2] سارة جبار كريم الغزالي، مرجع سابق، ص107.

[3] روان كنعان، مرجع سابق، ص69.

الصديق". إلاَّ أنَّ الأمور لم تستمر للأسف في هذا الاتجاه، لاسيما بعد تبني"قناة الجزيرة" القطرية لخط احتضان القوى المعارضة للأنظمة الخليجية والعربية. خاصة بعد ما أثبتت وثائق دبلوماسية سربها موقع ويكليكس، فضلاً عن بعض المصادر الأمريكية، أنَّ هناك سيطرة رسمية حكومية على خط قناة الجزيرة مباشرة.[1] وهذا كله في ظل انحسار أدوار القوى العربية التقليدية.

مثّل عام 2013 نقطة مفصلية في سياسة قطر الخارجية، إذ بدأ المد الثوري بالإنحسار نتيجة أخطاء وإخفاقات لقوى الثورة، وعنف الأنظمة، ولاسيما النظام السوري وأخطاء الإسلاميين في الحكم في مصر وطموح العسكر للعودة إلى الحكم، وتعقيدات الوضعين السياسي والإجتماعي العربيين. وبدأت قوى النظام القديم والثورة المضادة تستجمع قواها إستعداد لهجوم مضاد كبير، وحققت إختراقين مهمين :

الأول في مصر حيث تمكن الجيش، بدعم فاعل من دول خليجية أهمها السعودية والإمارات، من الإنقلاب على العملية الديمقراطية ووضع حد لإفرزات ثورة 25 يناير ونتائجها. والثاني في سورية، حيث تمكن نظام الأسد بفضل الدعم الإيراني من الصمود في وجه قوى الثورة المعارضة والإنتقال إلى الهجوم العسكري المضاد، وقد عرفت هذه المرحلة بمرحلة الثورات المضادة التي قادتها الإمارات والسعودية، والتي حملت قطر مسؤولية محاولة إفشال مساعيها في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وإلغاء كل ما ترتب على ثورات الربيع العربي.[2]

وبعد الإنقلاب العسكري في مصر إنفجر الخلاف بشكل علني بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى وانتهى بسحب الدول الثلاثة لسفرائها من قطر في مطلع عام 2014 م وقطع العلاقات الدبلوماسية القطرية –الخليجية واستمرت الأزمة نحو تسعة أشهر ولقد كان

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، **أزمة العلاقات مع قطر أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي**، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2017، ص35_36.

[2] وحدة تحليل السياسات، **أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب للحملة على قطر ودوافعها**، تقدير الموقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص2_3.

شرطهم الدعم القطري للإنقلاب العسكري في مصر. توقفت الأزمة القطرية- الخليجية في ذلك الوقت عند حدود سحب السفراء، فقامت الدول الخليجية بالتوقيع على معاهدة جاءت تحت اسم "اتفاقية الرياض التكاملية" في 16 نوفمبر 2014 والتي قادت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية الخليجية -القطرية ولم تتخذ الأزمة أبعاداً كبيرة.[1] وذلك نتيجة حالة القلق التي انتابت بعض الدول الخليجية إزاء التقارب الأمريكي_ الإيراني بخصوص الملف النووي الإيراني إبان العهدة الثانية لإدارة باراك أوباما، وكذا بداية الحملة على اليمن مطلع 2015 والحاجة للدعم القطري فيها.

ومع إنتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، استعادت السعودية والإمارات الثقة بالنفس، إذ شجعهما وصول ترامب إلى البيت الأبيض على تفجير خلاف مكبوت مع قطر وتصفية الحسابات قديمة معها. وهكذا بدأت السعودية و الإمارات التعبئة ضد قطر في وسائل إعلام غربية وأمريكية عديدة، وصولاً إلى قمة الرياض (20 -21 أيار/ مايو 2017) التي قدمت مؤشرات على وجود أزمة مكبوتة في العلاقات بقطر، كان أبرزها محاولة تهميش الحضور القطري وبعض دول مجلس التعاون والأردن، في مقابل التركيز على الحضور الإماراتي والمصري قبل أن تنطلق هجمة إعلامية شرسة بعد يومين فقط على اختتام قمة الرياض.[2] وبدا أنَّ الهجوم الإماراتي والسعودي غير مبال بالنفي القطري لرواية تصريحات أمير. وعلى الرغم من قيام دول مختلفة بإبلاغها أنَّه جرت فعلاً قرصنة وكالة الأنباء القطرية، إستمرت الحملة الدعائية على الدوحة ما يعزز الظن بأنَّها حملة مخططة مسبقاً. ويؤيد ذلك الإستهداف الإعلامي في واشنطن المدعوم إماراتياً كان سابقاً على القرصنة.[3]

[1] برسي ذهبية، **أمن مجلس التعاون الخليجي في فترة ما بعد الربيع العربي أزمة العلاقات القطرية_ الخليجية 2017-2018**، (مذكرة الماستر في دراسات متوسطية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري_ تيزي وزو، 2017-2018، ص82.

[2] وحدة تحليل السياسات، "الأزمة الخليجية: الجذور، المسارات، التفاعلات الإقليمية والدولية"، مرجع سابق، ص99.

[3] وحدة تحليل السياسات، **أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها**، مرجع سابق، ص4.

أخذت الهجمة الإعلامية على قطر شكلاً جديداً غير مألوف في التعامل البيني الخليجي في أوقات الأزمات إذا لم تتوقف الحملة عند فبركة أخبار وتلفيقها ضد قطر وسياستها الخارجية، بل وصلت حد توجيه الشتائم للأسرة الحاكمة، وهذا تطور غير مسبوق في الخليج. ففي السابق كانت الخلافات الخليجية تتركز على قضايا وسياسات، وتتجنب تناول الأسر الحاكمة، باعتبار هذا الأمر يفتح باباً واسعاً أمام الطعن في شرعية العائلات الحاكمة التي تقوم عليها أنظمة الخليج كلها.[1] كما اتهمتها بدعم الإرهاب والتسبب في الفوضى وزعزعة استقرار المنطقة. والتي كانت من ضمن المطالب التي سلمت إلى الكويت التي لعبت دور الوسيط بين دول الحصار وقطر، حيث إشتملت القائمة المذكورة على 13 مطلباً أهمها: إغلاق قناة الجزيرة وتخفيض حجم العلاقات مع إيران وتركيا مع التوقف عن دعم وتمويل الإرهاب على حد وصفها وخاصة الإخوان المسلمين، فضلاً عن دفع تعويضات لدول الحصار بسبب الضرر الذي ألحقه بها سلوك قطر. وهو ما لم ترضى بها دولة قطر لتظل الأزمة مستمرة رغم توسط العديد من الأطراف الإقليمية والدولية. وبناءاً على ما سبق فالأزمة الخليجية الراهنة ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج تراكمات وخلفيات ترجع إلى سنوات من قبل.

المطلب الثاني: دوافع الأزمة الخليجية

يسود الإعتقاد بأنَّ المقاربات التي وضعت في تفسير ما حدث وما يحيط بالأزمة الخليجية، هو صورة عاكسة لحجم التعقيدات الأمنية الإستراتيجية، وكذا زخم الأجندات والحسابات المراد إستغلالها، والتي تدفع بالمشهد نحو قراءات أخرى تتحدد فيها أهم الدوافع الحقيقية التي أججت الصراع ودفعت بالمنطقة نحو المجهول. والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

[1] وحدة تحليل السياسات، أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها، مرجع سابق.

1_تنامي الدور الإقليمي القطري:

تبدأ مؤشرات الطموحات القطرية في لعب دور إقليمي مميز منذ سنة 1995. بعد مجيء الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، الذي جعل نصب عينيه دوراً لقطر كفاعل إقليمي دون استعراض القوة العسكرية، وإنمَّا بوسائل لم تعهدها المنطقة تتمثل في قوة مرنة جوهرها قوة ذكية تستهدف الكثير من المكاسب بمقاربات وحسابات تتعدى محيطها، منها تشكيل مناطق نفوذ عبر مختلف بلدان العالم بواسطة مشاريع إستثمارية كبرى مستهدفةً الكثير من مناطق الظل في العالم. بالإضافة إلى ما يفعله صندوق قطر للمساعدات الإنسانية وصندوق قطر للتنمية، وهي من أذرع المنظومة القطرية الحريصة على تحقيق هذه الطموحات.

ومن أجل الدخول كلاعب سياسي يتقدم كل القوى الإقليمية الأخرى في قضايا المنطقة راحت قطر تلعب دور دولة لفك الإشتباك في نزاعات إقليمية من خلال مبدأ الوساطة، وذلك باستضافة مؤتمرات لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء في عدة قضايا إقليمية، ومن ثم تحول دورها لتصبح الدولة الفاعلة صاحبة الدور الهام في مختلف الشؤون العربية.[1] كما أنَّها شكلت محوراً تحالفياً مكون من تركيا وإيران وحركات الإسلام السياسي، لمواجهة خصومها من قيادات المنطقة التاريخية كالسعودية ومصر التي أبدت مخاوف من دورها الجديد.[2]

وهذه ما هي إلاَّ إستراتيجيات للتمهيد للدور القطري المقبل والفاعل في المنطقة، وكذلك مساعيها للحصول على مكانة دولية، بالفعل استفادت قطر من كل السياسات السابقة التي إتبعتها لتبين نجاح السياسية الخارجية القطرية وإستراتيجيتها واستمرار محاولاتها لتنفيذ ثوابت سياستها الخارجية بما يخدم طموحاتها وتطلعاتها.[3]

أمام هذا الطموح اللامحدود أبدت دول المنطقة تخوفاتها مما يحدث، فاستوجب ذلك العمل على كبح جماحها من خلال مجموعة من الخطوات محلياً ودولياً، كفرض الكثير من القيود على قطر وفي جميع الميادين، منها

[1] روان كنعان، مرجع سابق، ص02.
[2] سارة كريم الغزالي، مرجع سابق، ص110.
[3] المرجع نفسه.

محاصرتها مع إملاء الكثير من الشروط كخيارات متاحة، والمزيد من العقوبات خاصةً الإقتصادية لكونها الذراع الطولى في تنفيذ قطر لأجنداتها. هذا بالإضافة إلى دعاية مغرضة لا سابق لها في شيطنة صناع القرار بقطر وإشعال حرب أهلية فيها على غرار الربيع العربي، حتى تدفع ثمن مواقفها إزاء ما جرى في الدول العربية حسب زعمهم.

2_طبيعة الدور القطر في الربيع العربي:

منذ بدأ بوادر الحراك في المنطقة، ومع اتساع رقعة تأثيره وتداعياته تعددت مواقف الدول وسياساتها الخارجية من حيث التفاعل والتعاطي معه بين مؤيد متحمس لهذا الحراك ومعارض متشدد ضده، ويمكن للمتتبع للسياسات الخارجية في ظل غياب كبير للدول المحورية وخاصةً مصر عن التأثير في مجرى الأحداث أن يلحظ.[1] كيف استقبلت قطر الحراك الشعبي العربي بطريقة مختلفة عن غيرها من الدول العربية، لقد بدت بلداً متحفزاً ومتميزاً في الترحيب ودعم الحراك العربي بلا تحفظ وكأنَّها الفرصة التي كانت تنتظرها لتأكيد نفوذها وموقعها الإقليمي، فأطلقت العنان لترسانتها الإعلامية دعماً للحراك، وكثفت نشاطها الدبلوماسي، وأغدقت أموالها، وحتى لم تدخر جهدها في تقديم الدعم العسكري، نصرة للحراك كما هو الحال في الحالة الليبية والسورية، ودفاعاً عن النظام كما هو في الحالة البحرينية.[2]

فقد بدا جلياً أنَّ هناك تمايزاً واضحاً بين الموقف القطري من ثورات الربيع العربي وبين مواقف بقية دول مجلس التعاون الخليجي؛ سواء على مستوى التصريحات الرسمية لكبار المسؤولين في الدولة، أو على مستوى التحرك السياسي والدبلوماسي، بل وحتى الإنساني واللوجيستي والدعم المالي والإستثمارات الإقتصادية.[3] وفي المقابل فإنَّ خشية بعض الأنظمة في المنطقة من أن تطالها حركة التغيير التي يشهدها العالم العربي، جعلها تعتمد إستراتيجيات

[1] صباح كزيز، مرجع سابق، ص104.

[2] منذر أحمد زكي شراب، مرجع سابق، ص141.

[3] جمال عبد الله، **السياسة الخارجية لدولة قطر (1995–2013) دوافعها واستراتيجياتها**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014، ص205.

مواجهة وقائية لتحصين نفسها من إرتدادات رياح الحرية التي تهب في عدد من الدول العربية منذ أواخر العام 2010. في هذا الاطار، تعارض السعودية كل ما من شأنه تغيير التوازنات الإقليمية في المنطقة لغير صالحها وهي تجد في عودة المؤسسة العسكرية إلى سدة الحكم في مصر ضمانا لمصالحها وتحالفها، وبالتالي ترجيحاً لكفة موازينها ولعل دعمها غير المحدود للحكومة التي أفرزها الإنقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس محمد مرسي يأتي في هذا السياق.[1]

إذاً وبعد وقوف قطر إلى جانب الحركات الشعبية في تونس ومصر ودعمها للجماعات الإسلامية التي وصلت إلى السلطة في هذه الدول، وبعد ازدياد النفوذ القطري، دعمت السعودية الإنقلاب في مصر ضد جماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم أعلنتهم تنظيماً إرهابياً. وفي آذار 2014 م وكخطوة تهدف إلى الضغط على قطر للتخلي عن الجماعة الإخوان المسلمين، قامت السعودية ومعها كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين بسحب سفرائهم من دولة قطر، واستمرت الأزمة حتى 16 تشرين الثاني 2014 م عندما أعلنت الدول الثلاث عودة سفرائها إلى الدوحة، وذلك بعد انعقاد قمة الرياض التشاورية التي تم التوصل فيها إلى إتفاق الرياض الإقليمي.[2]

3_دعم قطر لحركة الإخوان:

رأت دول المقاطعة أنَّ قطر لعبت دوراً كبيراً في دعم جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة خاصة مع تصاعد موجة الربيع العربي في دول مثل تونس ومصر وليبيا، والتي شهدت إرتفاعاً ملحوظاً لتلك الجماعة بداخلهم إلى الحد الذي تمكنوا معه من تولي السلطة في مصر تونس بشكل رسمي، ولكن

[1] جمال عبد الله، **سحب السفراء من الدوحة البواعث والتداعيات**، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201432413826345572.html، تم التصفح يوم 15 نيسان 2020، على الساعة 11:00.

[2] روان كنعان، مرجع سابق، ص103.

تطورات الأمور في مصر أدت إلى إقصائهم من الحكم، ما دفع كثير من قياداتهم للهروب إلى قطر التي رفضت تسليمهم رغم الضغوط المصرية الخليجية الكبيرة خاصة مع تصنيف السعودية والإمارات لجماعة الإخوان بإعتبارها جماعة إرهابية.[1] وتتنازع منطقة الخليج العربي مقاربتان في التعامل مع تيار الإخوان المسلمين: المقاربة الأولى تعتمدها قطر وتقوم على التعامل المفتوح مع الجماعة واحتضانها واستثمار نفوذها في عدد من الدول العربية. أما المقاربة الثانية فتقودها السعودية والإمارات العربية وباقي الدول الخليجية وتقوم على اعتبار تيار الإخوان الذين وصلوا للسلطة في مصر وتونس وليبيا... يشكلون خطراً على أمن واستقرار دول المنطقة. حيث أنَّه في الوقت الذي تحتضن فيه قطر مؤتمرات ومنتديات الإخوان المسلمين, تعلن باقي دول المنطقة عن إعتقالات دورية تطال عناصر الجماعة الإسلامية وتوجيه إتهامات لهم بتهديد الأمن والإستقرار والتآمر من أجل إسقاط أنظمة الحكم.[2] وأيضاً ما يثير دول الخليج من الحركة هو علاقتها بإيران الإسلامية، وقد إعترف بعض قادة الإخوان بتلك العلاقة، بل ودعمهم المالي للجمهورية الإسلامية الناشئة. هذا إلى جانب العديد من الكتابات الموثقة للعلاقة بين الحركة وإيران.[3]

4_التأثير الإعلامي لقناة الجزيرة:

بعد نهاية حرب الخليج الأولى 1991 وتربع قناة CNN عرش الإعلام العالمي واحتكارها المعلومات وتراجع أهمية أوروبا إعلاميا، بدأ نجم الجزيرة يسطع إعلامياً والتي يرجع الفضل في إنشاءها إلي الأمير حمد بن خليفة آل الثاني سنة 1996، والتي غيرت من مفهوم الإعلام عالمياً وإقليمياً من خلال توظيفها لإمكانيات ضخمة واعتمادها على خبرات دولية وإقليمية جعلت منها السلاح الرادع لقطر في المنطقة. وأصبحت في ظرف

[1] أحمد أمين عبد العال، **العلاقات القطرية_ الإيرانية : هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي ؟، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية**، https://democraticac.de/?p=55690، تم التصفح يوم 16 نيسان 2020، على الساعة 21:00.

[2] فاطمة مساعيد مرجع سابق، ص40.

[3] محمد الرحيمي، "الأزمة الخليجية وتداعياتها، الوقائع والمآلات، قراءة إستشرافية"، مجلة سياسات عربية، العدد 27، تموز/ يوليو 2017، ص19.

وجيز مصدر يستقي منه العالم المعلومة والخبر فكان هذا بمثابة إحداث طفرة إعلامية ليس فقط في إمكانياتها بل في ما كانت تعالجه من مواضيع. شرعت من خلالها الباب أمام مناقشة قضايا كانت تعد "تابوهات" في الفضاء السياسي العربي المغلق. فقد عملت الجزيرة على إستضافة مثقفين إعلاميين وناشطين من مختلف التيارات السياسية والفكرية والليبرالية والقومية واليسارية الإسلامية، وتناولت أكثر القضايا حساسيةً في العالم العربي.[1] وكانت أول شبكة في منطقة تنتقد بشدة معظم الحكومات العربية والعادات الإجتماعية والدينية وكشفت عن فساد كل نظام في الشرق الأوسط وحفزت الجمهور في المنطقة ببث أنباء عن فساد العرب للجمهور الذّين لم يتعرضوا إلاَّ للمنافذ التي تسيطر عليها الدولة والمنافذ الغربية.[2] شعر معها كبار المنطقة أنَّ ذلك بمثابة حرب بالوكالة وأنَّ ما كان مقدساً أصبح في عين الجزيرة مادة دسمة جعلت شعوب المنطقة تصحا على أسرار خاصة بالأسر الحاكمة، وقد ظهر جلياً سطوة الجزيرة إبان الربيع العربي ووقوفها إلى جانب الشعوب ضد الأنظمة الحاكمة (ما عدى دول الخليج كالبحرين)، فكانت بمثابة سلاح للشعب السوري الذي تم من خلالها التعريف بثورته للعالم وكان لها الفضل أيضاً في الإطاحة بمعمر قذافي في ليبيا، وكذا ثورة اليمن، ودعم حكومة الإخوان في مصر. وهو الشيء الذي لم تستسغه بعض الدول الإقليمية كالسعودية ومصر...إلخ. التي رأت بأنَّ موجة التغيير لأنظمة الحكم لا تخدم مصالحها أبداً وأنَّها بمثابة تهديد لها ولشرعيتها. وعليه لا يثير الإستغراب وجود إسم قناة الجزيرة و ملحقاتها في القائمة "العجيبة" التي وضعتها دول الحصار، وطالبت دولة قطر بتنفيذها حتى تنال الرضا. كما لا يستغرب العارفون بملابسات العلاقات الخليجية –الخليجية وتعقيداتها. وخصوصاً بعد سنة 1995، لو كان في القائمة مطلب واحد فقط وهو إغلاق شبكة الجزيرة، فلا يمكن لشبكة إختلط مداد العاملين فيها والكلمة التي يبثونها، والصورة التي يوزعونها بكثير من المحن والدماء، إلاَّ أن تكون في قلب الإستهداف، فإذا كان الأميركيون قد قاموا

[1] وحدة تحليل سياسات، "الأزمة الخليجية:الجذور، والمسارات، والتفاعلات الإقليمية والدولية"، مرجع سابق، ص98.

[2] Han shin, **AL Jazeera as Qatari Public Diplomacy tool: Focusing on Egypt During and the Aftermath of the Arab Uprising (The Arab Spring)**,(The MSc Middle East Politics), Department of Politics and International Studies, School of Oriental and African Studies, University of London, 2016, 20.

بإستهداف مقر قناة الجزيرة الإخبارية في أفغانستان 2002، وفي أثناء عملية غزو العراق 2003 والتي أدت إلى مقتل مراسل الجزيرة في بغداد طارق أيوب. وساعد في تأكيد ذلك نشر صحيفة الدايلي ميرور البريطانية في نوفمبر 2005 وثائق سرية اشتهرت بإسم وثيقة قصف الجزيرة مفادها أنَّ الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن كان يرغب بقصف المركز الرئيسي للجزيرة في قطر.[1]

5_العلاقات القطرية الإقليمية (تركيا وإيران):

قبل الأزمة الخليجية راهنت قطر على دول إقليمية غير دول المنطقة كملاذ إستراتيجي في وجه الطموحات السعودية، الإماراتية التي لم تكن تخفي نواياها التوسعية في ظل وفرة مالية نتجت عن الطفرة البترولية ويدفعها في ذلك قواسم مشتركة، وهي من يكون عرّاب المنطقة. وفي ظل هذه الأجواء إعتمد صانع قرار السياسة الخارجية القطرية على مد الجسور مع كل من تركيا وإيران، وهي الرسالة التي فهمتها السعودية والإمارات، والتي جعلت منها كمبرر لمعاداة قطر، ودخلت معها مصر على الخط لكون تركيا أصبحت حاضنة لكل القوى التحررية والإسلامية لمصر. وعلى صعيد آخر عملت قطر، وبتدخل عماني كوساطة لصالح إيران على فتح الحدود القطرية كمنصة لإيران صوب سوريا وتركيا، وتعدى ذلك إلى حزمة من الإستثمارات الإقتصادية تجعلها سوق ناشئة في المنطقة لتوزيع منتوجات كل من تركيا وإيران، رغم الموقف القطري من الثورة السورية، والتي هي نقيض لسياسة إيران في المنطقة. ورأت السعودية ودول الحصار هذا التقارب ليس على حسابها بل هي حرب من القوى الإقليمية عليها، وفي خضم تأزم الأوضاع راحت قطر تدفع بالمشهد لأن يكون أمراً واقعًا يجبر الأطراف على الإعتراف بمكانة قطر الإقليمية، وهو ما جعل قائمة المطالب لدول الحصار ترسو على تخفيف التمثيل الدبلوماسي مع إيران وغلق القاعدة التركية بقطر.

[1] علي صالح المولى، "الجزيرة والأزمة الخليجية: الخلفيات والتاريخ"، مجلة سياسات عربية، العدد 27، تموز/يوليو 2017، ص72.

وبناءاً على ما سبق ذكره يتضح جلياً للمفكرين والباحثين تعدد وتداخل دوافع وأسباب الحصار الخليجي على قطر وذلك بالنظر إلى تصورات وتوجهات سياستها الخارجية التي أخذت في التحليق بعيداً عن المظلة السعودية التي تطمح إلى الهيمنة الإقليمية.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الخليجية

كان للأزمة الخليجية تداعيات كبيرة أصبحت مؤشراً على إعادة رسم خريطة المنطقة، وهذا نتيجة خطورتها وكذا حجم تداعياتها، والتي شملت مختلف الميادين من السياسية والإستراتيجية إلى الإقتصادية إلى الإجتماعية. مع الإشارة إلى أنَّ تأثيراتها تعدت دول المنطقة إلى الإقليم ككل، ومن ثم إلى مختلف مناطق العالم. وهذا من منطلق أهمية منطقة الخليج الجيو استراتيجية، وكذا وضعية قطر كفاعل ناشئ في المنطقة.

1_تداعيات الأزمة الخليجية على قطر:

والبداية ستكون مع التداعيات السياسية والإستراتيجية، حيث أربكت صدمة الحصار الكثير من المشاريع السياسة في قطر، حيث تم وسم قطر إقليمياً وعالمياً بمساندة وتمويل الإرهاب، وهو الأمر الذي أضر كثيراً بصورتها وقوتها الناعمة التي عملت على بنائها منذ عقدين وتراجع قدرة قطر وتأثيرها الخارجي نتيجة هذه الأزمة التي أضرت جداً بمصداقيتها وجدية الإعتماد من جانب بقية أعضاء المجتمع الدولي وإشراكها في المباحثات حول الشؤون الإقليمية.[1] بالإضافة إلى تآكل النفوذ الإقليمي القطري نتيجة توحيد جهود قوى إقليمية أخرى (مصر السعودية و الإمارات) ضد المساعي القطرية، وهو ما أظهر عجز الدوحة عن تنفيذ وعودها لحلفائها من جانب، وعجزها عن التأثير في طريقة إدارة والنزاعات الإقليمية كما كانت تقوم في الماضي.[2]

[1] أحمد محمد أبو زيد، **عام على الأزمة القطرية_ الخليجية التداعيات على مستقبل منظمة "مجلس التعاون الخليجي"**، أوراق عمل، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، 2018، ص28.

[2] المرجع نفسه، ص28-29.

ليبدأ البحث عن حلفاء كبديل لما كان سائداً، وبدأت قطر في دراسة كافة الخيارات المتاحة لأجل التكيف مع الأوضاع الجديدة منها مد جسور خارج الجزيرة نحو أنظمة لها الكثير مما يلتقي مع سياسة قطر، ولأول مرة تم بحث منصات إستراتيجية جديدة تتعدى البعد الإقليمي التقليدي كإقامة تحالفات مع قواعد عسكرية ولوجيستيكية على سبيل الحصر مع تركيا، كما تم إعادة رسم الخريطة الجيوبوليتيكية لقطر من خلال تصور يأخذ في الحسبان أنَّ المنطقة لم تعد أمنة، وأنَّ سياسة قطر يجب توظيفها في إطار ما يعرف بالمحافظة على كيان الدولة من خلال إيجاد صياغة جديدة لمفهوم الأمن القومي القطري. وقد أدى الحصار إلى هزات كبيرة تهدد علاقات الجوار والثقة، وتجلى ذلك في الزيارات المكوكية التي قام بها الأمير تميم بن خليفة ووزير خارجيته إلى بلدان كانت تحسب في الأمس القريب كحديقة خلفية لكل من السعودية والإمارات. هذا بالإضافة إلى تأجيل قطر للكثير من المشاريع السياسية التي كانت تهدف إلى بعث جسور حقيقية بينها وبين كل من البحرين والسعودية، ومما يثير السخرية هو أنَّ هذا العدوان المبيت اقترح في شخص محمد بن سلمان فتح قناة بحرية مع قطر الهدف منها تحويل قطر إلى جزيرة، وبالتالي الفصل القسري عن دول الخليج.

أما من الناحية الاقتصادية فإنَّ الخلافات بين الدول وخاصةً ذات الأمد الطويل تؤدي إلى إستنزاف الكثير من الموارد وتعطل عمليات التطوير والتعاون والبناء بين إقتصاديات الدول ذات التباين والإختلاف في وجهات النظر، وخاصةً عندما يكون ذلك الخلاف والصراع بين الدول المتجاورة جغرافيا ويربطها علاقات إجتماعية وإقتصادية، لا بل المصير المشترك بينها، والأزمة الخليجية القطرية كان لها نصيب من تلك النزاعات والصراعات.[1] حيث تعتبر دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات أكبر شريكين تجاريين للدوحة حيث تفوق التعاملات الخارجية لقطر مع هذين البلدين 80% من إجمالي معاملاتها الخارجية، إذ أنَّ هناك ترابط في المصالح

[1] مؤيد خالد شلاش المجالي، مرجع سابق، ص63.

التجارية بين تلك الدول الثلاث وقطر في مجالات عديدة وعلى رأسها أنابيب دولفين التي تزود قطر بها الإمارات بحوالي 30 في المائة من حاجتها من الغاز.[1]

هذا وقد أدت الصدمة إلى نوع من الإرتباك الخفيف على الشارع القطري، حيث شهدت الأسواق إرتفاعاً في أسعار المواد الإستهلاكية كما أصبح هنالك ندرة في كل ما هو تمويني وشهدت البورصة القطرية تراجعاً ملحوظاً ومس ذلك حتى أسعار العملة وفي ظل ذلك توقفت الكثير من المشاريع المبرمجة وعلى رأسها الإستثمارات الخارجية كنتيجة حتمية لمغادرة العديد من المستثمرين خوفاً من إندلا ع حرب وشيكة. وهو ما دفع قطر إلى الإقتراض من الأسواق العالمية بإصدار سندات طويلة الأجل بقيمة 24 مليار دولار أمريكي خلال عامي (2018 و2019)، 12 مليار دولار عن كل عام، حيث ارتفع الدين الخارجي للبلاد إلى 156.4 مليار ريال(43.5مليار دولار) بنهاية 2018، مقارنة بنحو 114.24 مليار ريال (31.7 مليار دولار) في العام 2017 بزيادة 37 % .

وبحسب تقرير لوكالة "موديز"للتصنيف الإئتماني، فقد ضخت قطر نحو 38.5 مليار دولار من إحتياطاتها البالغة نحو 340 مليار دولار في الإقتصاد لإمتصاص أثر المقاطعة العربية. كما أودع جهاز قطر للإستثمار، وهو صندوق الثروة السيادي لقطر، مليارات الدولارات في البنوك القطرية للحيلولة دون معاناة تلك البنوك من نقص في التمويل بعدما سحبت بنوك أجنبية ودائع وقروض من قطر بعد إعلان المقاطعة الرباعية العربية.[2] في حين أنَّ قطر تجنبت الصدمة الفورية للحظر إلى حد كبير، إلاَّ أنَّها تواجه مخاطر من حيث ثقة المستثمرين على المدى الطويل على الرغم من كونها مصدراً صافياً لرأس المال، فإنَّ البلاد تعتمد على الإستثمار الأجنبي لدعم مسيرتها للتنويع الإقتصادي لأنَّها تحتاج إلى الحصول على التكنولوجيا والدراية لتطوير القطاعات غير النفطية. وستقلص حصتها

[1] زينب علوش، مرجع سابق، ص49.

[2] غالب درويش، **بعد عامين على مقاطعة... هل تجاوزت قطر تداعيات الإقتصادية ؟**، الإندبندنت العربية، https://www.independentarabia.com/node، تم التصفح يوم 21 نيسان 2020، على الساعة 09:00.

المتناقصة من التجارة الإقليمية الثقة في بعض هذه القطاعات، ولاسيما تلك الموجهة نحو الطلب الإقليمي.[1] كما كان هناك تداعيات على العمالة الأجنبية التي بدأت تشد الرحال نحو بلدانها بما فيها الخبرات، كما تم غلق المجال الجوي عليها وفرض جملة من القيود على عملية الدخول والخروج شملت حتى قطاع الحج والعمرة وإلغاء بروتوكولات السفر نحوها، والتي كانت تتم عبر بطاقة التعريف الوطنية فضلاً عن إقامة نقاط تفتيش جمركية في كل المنافذ، ومحاولة إغراق العملة القطرية(الريال القطري) من خلال تزوير ممنهج مع التسويق لما يسمى بنقاط سوداء في منظومة الإقتصاد القطري، كالاتهامات بالرشوة لدى المنظمات النقدية الدولية خاصة البنوك والأسواق الدولية. وفي الأخير تذهب بعض التقديرات إلى أنَّ خسائر قطر السنوية من الحصار ستكون بحدود 15 مليار دولار في حال استمرار الأزمة في الأجل الطويل، وأنَّ هذا المبلغ لا يمثل نقطة ضعف لقطر في ظل وصول صادراتها السلعية إلى 77 مليار دولار سنويا.[2]

2_تداعيات الأزمة الخليجية على دول الحصار الأربع:

من الناحية السياسية والإستراتيجية أظهرت الأحداث أنَّ دول الحصار أخطئت في حساباتها فراحت تُعَدِّد المكاسب الوهمية، لكن سرعان ما تكشف للعيان أنَّ قطر تمكنت من إمتصاص الصدمة الأولى دون خسائر وغيرت الدفة °360 وهذا تجلى في اتباعها إستراتيجية تتمثل في رفض أي إبتزاز رفض الواثق من نفسه، وقد أثر ذلك على عدة ملفات شائكة في المنطقة أولها الملف اليمني، وخروج دولة قطر من دول التحالف العربي في حربهم على الحوثيين في اليمن، مما انعكس على أداء السعودية والإمارات وترتب أعباء أمنية أكبر على جهود التحالف، حيث كانت قطر داعماً عسكرياً قوياً في مواجهة الحوثيين كذلك تحول وجهة النظر القطرية من داعم للحرب على اليمن إلى معارضة تلك الحرب تجلى ذلك إعلامياً من خلال قناة الجزيرة التي هاجمت في عدة مواقع ضربات

[1] Jane Kinninmont, **The Gulf Divided The Impact of The Qatar Crisis**, Middle East and North Africa Programme, Reaserch Paper, Catham House, London, may 2019, page23.

[2] عبد الحافظ صاوي، **حصار قطر الخسائر الإقتصادية لأطراف الأزمة**، تقديرات إقتصادية، المعهد المصري للدراسات، 2017، ص5.

التحالف في اليمن وأثرها الكبير على الناحية الإنسانية في اليمن وتأجيج الرأي العام العالمي على دول التحالف.[1] والتأثير الآخر شمل الملف السوري والذي عرف توقف قطر عن دعمها للمعارضة إلى جانب السعودية مالياً واقتصادياً. كما كانت تفعل ذلك سابقا.

أما من الناحية الإقتصادية فقد قدرت خسائر شركات طيران دول الحصار بعد أسبوعين من الأزمة بنحو 100 مليون دولار وهو ما يمثل 20% من إيراداتها، وقد تسمح الأوضاع المالية لكل من السعودية والإمارات بتحمل هذه الخسائر ولكن دولة مثل مصر تعاني شركاتها الوطنية للطيران من خسائر متراكمة سيكون من الصعب عليها تحمل مثل هذه الخسائر، إلاَّ إذا تعهدت كل من السعودية والإمارات بتعويضها عن تلك الخسائر وهو أمر وارد بنسبة كبيرة. كما خسرت دول الحصار نحو 10.4 مليار دولار، هي حجم التبادل التجاري لقطر مع دول الخليج، وعلى الرغم من أنَّ الرقم غير مؤثر لدى السعودية والإمارات في ضوء صادراتها النفطية، إلاَّ أنَّ دلالات التحول لقطر نحو تركيا وإيران بهذا المبلغ على وحدة دول مجلس التعاون وافتقاده لمقومات مشروع الوحدة الإقتصادية.[2] فضلاً عن تأثر عمالتها الموجودة في قطر وخاصةً مصر التي يبلغ عدد نحو 250 ألف عامل مصري مقيم بقطر. ناهيك عن احتمال التعثر تنفيذ أو إنهاء المشروعات التنموية الطموحة المعلن عنها خلال السنوات الخمسة القادمة(«إكسبو2020 بالنسبة للإمارات، ...ومشروع مدينة المستقبل"دنيوم"السعودية) .[3]

3_تداعيات الأزمة الخليجية على مجلس التعاون الخليجي:

يعتقد المتتبعون لشأن المنطقة أنَّ دول الحصار أخطئت في الزمن حينما سارعت إلى فرض الحصار دون مقدمات والكثير من غياب الإستراتيجية، لكونها كانت الخاسر الأكبر حسب زعمهم لأنَّ خطوة كهذه كفيلة بنسف مجلس التعاون الخليجي وتحويله إلى تحالفات متفرقة عكس ما تنص عليه أدبيات المجلس. حيث وجهت

[1] مؤيد خالد شلاش المحالي، مرجع سابق، ص67.
[2] عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق، ص4.
[3] أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص29.

أزمة الخليج ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، وبغض النظر عن أفاق حل تلك الأزمة، يكون من المنطقي الإستنتاج أنَّ قطر من الآن فصاعداً لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولاً حليفة بل جيراناً يشكلون تهديداً لأمنها الوطني. ومن المؤكد أنَّ مثل هذه الإعتبارات لن تغيب أبداً عن أذهان صانعي القرار السياسي في دول خليجية أخرى مثل الكويت وسلطنة عمان، ولعل أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي سابقاً في إطار السياسات الدفاعية، مثل قوات درع الجزيرة، أو نظام الدفاع الصاروخي في الخليج التي باتت موضع شك وتطرح العديد من التساؤلات حول أفاقها المستقبلية. ومن المرجع أيضاً أن تثير الأزمة الحالية الشكوك حول العديد من المشاريع الوحدوية بين دول الخليج.[1] بالإضافة إلى تراجع الإستثمارات في منطقة الخليج إلى أدنى مستوى لها منذ العام 2007، بينما هناك حاجة ماسة إلى استقطاب هذه الإستثمارات لتوفير فرص عمل للشباب وتنشيط الإقتصاد ورفع نسب النمو في هذه البلدان. وعلى الصعيد السياسي، لاحظ الباحثين أنَّه هنالك تصدعاً في الجبهة الخليجية؛ حيث أصبحت جهودها في اليمن وغيرها من الدول مشتتة وأحياناً متضاربة بدل أن يكون الموقف الخليجي موحداً في هذه الملفات. بينما تسجل إيران نقاطا إضافية في سوريا والعراق وصولاً إلى الأزمة الخليجية كما تحقق مكاسب إقتصادية في إطار علاقتها الآن مع قطر وتركيا بالإضافة إلى تحسن موقفها السياسي مع تشتت الموقف الخليجي.[2]

ومن الناحية الإقتصادية تسببت الأزمة في الإضرار بالبيئة الإستثمارية، حيث تعد دول الخليج العربي فضاءاً آمناً للمستثمرين من الخارج مما أدى إلى الإضرار بسمعة إقتصاديات دول الخليج، كذلك الهبوط في أسعار

[1] محمد الراجي و أخرون، تحرير عز الدين مولى وحواس تقية، **حصار قطر سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2017، ص164.

[2] **تداعيات أزمة الخليج ومستقبلها**، ندوة لمركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/events/2018/06/180614125553533.htm، تم تصفح الموقع يوم 26 نيسان 2020, على الساعة 11:00.

العملات في السواق المالية وعمليات تخفيض التصنيفات الإئتمانية وبحجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي.[1]

4_تداعيات الأزمة الخليجية إقليمياً ودولياً:

ألقت الأزمة الخليجية بظلالها على المشهد السياسي إقليميا ودوليا، وانقسم المتتبعون بين متفاجئ وما بين من توقع ذلك من قبل، ومن التداعيات التي تسجل في هذا الإطار تراجع الدور الأمريكي الذي كان يمثل الحجر الأساس لصالح دول كروسيا والصين وإيران وتركيا دون نسيان الأجندة الإسرائيلية ونواياها بالمنطقة وما تستهدفه كإحداث فراغ استراتيجي. سرع من تقاربها مع دول الحصار كما بدأ معها تشكل أحلاف جديدة بالمنطقة لكل منها حسابات واتضح أنَّ للمؤامرة جذور، وفي خضم هذا الجدل بدأت تلوح في الأفق تداعيات إستراتيجية تنذر بتصعيدٍ في الموقف لمختلف الأطراف فانتقل الملف السوري واليمني إلى رهينة في يد عرَّابي التوتر وبدأت الدعوة للمقايضة بين أنصاف حلول ليتطور الوضع إلى تداعيات إقتصادية آخرها أزمة النفط التي أُغْرِقَ بموجبها سوق النفط في عملية مثيرة للإنتباه.

وعلى الصعيد الأمني، تخلق هذه الأزمة فرصاً جديدة لتوسع بيئة العنف والإرهاب، وإذكاء الفتن والمشاكل الداخلية، خاصةً في ظل تراجع أدوار هذه الدول وتناقضها في كل من سوريا وليبيا واليمن والعراق. إضافة إلى ضعف فرص التعاون الأمني وتنسيق جهود مشتركة لمحاربة هذه المنظمات نتيجة القطيعة بين دول الأزمة المتنازعة، وتنامي إمكانية تنشيط الحركات الإرهابية ولجوئها إلى المزيد من العنف والتخريب خاصة تلك التي تحظى برعاية إقليمية. [2]

[1] مؤيد خالد شلاش المحالي، مرجع سابق، ص61.

[2] "الأزمة الخليجية 2017.. البعد الأخر"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 82، 2018، ص98.

المبحث الثاني: قطر في مواجهة الأزمة الخليجية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم التدابير التي تم تسخيرها في سبيل مواجهة الأزمة، مع التوقف عند أهم المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة الخليجية. وانتهاءاً بدراسة إستشرافية لما سيترتب عن ذلك في المستقبل وما ستؤول إليه الأوضاع، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الراهنة.

المطلب الأول: توظيف أدوات السياسة الخارجية القطرية في مواجهة الأزمة الخليجية

إتسمت السياسة الخارجية القطرية منذ بداية الأزمة برباطة الجأش، المرونة، الذكاء، والعقلانية في الطرح، ويرجع ذلك إلى إنتفاء عنصر المفاجأة لدى دوائر صنع القرار السياسي بالدوحة ووجود رؤية وإستراتيجية واضحة كنتيجة للإدراك السليم لمجموعة الحقائق التاريخية والجيوسياسية لدولة قطر، وطبيعة البيئة الخارجية المتواجدة بها.

فعلى إمتداد العقدين الماضيين إصطدمت النخبة القطرية في إطار سعيها إلى تبني سياسة خارجية مستقلة وبناء دور إقليمي مؤثر، بواقع جيوسياسي لا تستطيع تغييره أو التحكم فيه، من منطلق أنَّ الدول لا تختار جوارها الجغرافي ولا بنية النظام الإقليمي الذي تعيش فيه. لكنها إكتشفت أيضا أنَّ في إمكانها إبتداع إستراتيجيات من وحي التقدم الكبير في التكنولوجيا والأفكار (القوة الناعمة) لتعظيم نقاط قوتها وتقليل نقاط ضعفها.[1] واستغلال التناقضات الكبيرة في المنطقة لصالحها وتحويلها إلى مكاسب.

لجأت قطر في هذه الأزمة إلى استخدام كافة الخيارات المتاحة لها سواء السياسية أو الإستراتيجية أو الإقتصادية ...إلخ متبعة نهج عقلاني يأخذ في الحسبان حجم الإمكانيات وطبيعة الصراع ودفعت قطر بكل مقدراتها التي تسمح لها بالمناورة خاصة أمام أربع دول إقليمية كبرى، ولم يرتبك صناع القرار في قطر من الهجوم،

[1] مروان قبلان، مرجع سابق، ص24.

حيث اتخذت المواجهة منعطفاً آخر وتحولت قطر إلى أول من يأخذ بزمام المبادرة لتغيير مفهوم وطبيعة الصراع الذي استنفرت له قطر كل المقدرات المادية والمعنوية التي راكمتها على مدار العقدين الماضيين.

فعلى الصعيد الدبلوماسي واجهت الدبلوماسية القطرية التصعيد بخطاب يقوم أولاً على رفض الإتهامات والإصرار على إحترام سيادة دولة قطر ورفض الوصاية والدعوة المستمرة إلى الحوار وفض الخلافات بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. كما تمكنت الدبلوماسية القطرية من مواجهة سياسة"الشيطنة"، بتعزيز نشاط دبلوماسيتها التقليدية بدبلوماسية عامة. إذ تحركت مختلف القطاعات الحكومية والأهلية القطرية لإطلاق المشاريع والمبادرات التي تؤكد عدم نيل الحصار من رؤية قطر وخطواتها نحو المستقبل.[1] وهو ما أكد عليه أمير دولة قطر في التصريحات التي أدلى بها مع بداية الأزمة أعرب فيها بأنَّ أي حل للأزمة يجب أن يقوم على مبدأين:

أولا: أن يكون الحل في إطار إحترام سيادة كل دولة وإرادتها، وثانياً أن لا يوضع في صياغة إملاءات من طرف على طرف بل كتعهدات وإلتزامات مشتركة ملزمة للجميع. ونحن جاهزون للحوار والتوصل إلى تسويات في القضايا الخلافية كافة في هذا الإطار.[2] واعتبر أمير قطر أنَّ "هذه الحملة والخطوات التي تلتها خططت سلفاً، وأقدم مخطوطها ومنفذوها على عملية إعتداء على سيادة قطر بزرع تصريحات لم تقل لتضليل الرأي العام ودول العالم وبغرض تحقيق غايات محددة سلفاً".[3] وقد نجحت قطر في تفنيد تلك الإتهامات بدعوة جهات أمنية دولية إلى المشاركة في تحقيق حول ملابسات إختراق موقع وكالة الأنباء القطرية وكشفت جريدة واشنطن بوست الأمريكية في وقت لاحق أنَّ دولة الإمارات مسؤولة عن إختراق موقع وكالة الأنباء القطرية وصفحاتها على مواقع التواصل الإجتماعي من أجل نشر أقوال مفبركة نسبة إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في أواخر

[1] برسي ذهبية، مرجع سابق، ص 116_117.

[2] مجلة الدبلوماسي، العدد 36، 2017/08/28، ص09.

[3] **أمير قطر: مستعدون للحوار ... وأي حل يجب أن يحترم السيادة وألاَّ يكون في صيغة إملاءات**، CNNبالعربية، https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/21/qatar-prince-speech-gulf-crisis، تم التصفح يوم 29 نيسان 2020، على الساعة 09:00.

أيار /مايو ما آثار أزمة بين قطر وجيرانها. ونقلت عن مسؤولين في الإستخبارات الأميركية أنَّ المعلومات التي تحليلها حديثاً والتي جمعتها وكالة الإستخبارات الأميركية أكدت أنَّ أعضاء كبار في حكومة الإمارات ناقشو يوم 23 أيار/ مايو 2017 الخطة وكيفية تنفيذها.[1]

ولم تقف الدوحة عند حدود النفي بل تحدت غرامائها بتقديم دليل واحد يدعم دعواهم ضدها. مستندةً في ذلك إلى سجلها الحافل في مجال العلاقات الدولية ودبلوماسية التي نجحت في حل النزاعات، ووساطتها التي حلت أكثر المشاكل تعقيداً، إلى جانب الشراكات الدولية في مكافحة الجريمة. وهو ما شهدت به الأمم المتحدة، وأكدته أمريكا ودول في الإتحاد الاوروبي، أجمعت على أنَّ قطر شريك إستراتيجي مهم في الحملة الدولية على الإرهاب.[2]

وتم ذلك من خلال قنوات دبلوماسية و إعلامية (قناة الجزيرة)، وزيارات مكوكية للأمير ووزير خارجيته إلى مختلف دول العالم لإستقطاب الدعم الدولي والخارجي لموقفها والترويج لمظلوميتها وتعرضها لعدوان صارخ على سيادتها القانونية بفرض حصار إقتصادي غير شرعي ومخالف لقواعد وأعراف القانون الدولي.[3] كما لجأت قطر كذلك إلى المنظمات الدولية المتخصصة فتقدمت بعدة شكاوي لها ضد الإجراءات التي تبنتها الدول الأربع، كمنظمة الطيران الدولية ومنظمة التجارة العالمية مرددة في شكواها قيام هذه الدول بعملية "حصار"لها والمخالفة للقوانين الدولية .[4]

[1] نواف التميمي، "الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة "، مرجع سابق، ص14.

[2] **قطر تواصل الانتصارات هكذا قلبت الطاولة على دول الحصار**، الخليج أونلاين /https://alkhaleejonline.net، تم تصفح الموقع يوم 01 أيار 2020، على الساعة 08:00.

[3] أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص13_14.

[4] زينب علوش، مرجع سابق، ص48.

هذا دون التفريط في دعم الجبهة الداخلية وجعلها أكثر تماسكاً حتى تكون المدخلات والمخرجات في مستوى واحد من التحد، وأدركت قطر من جهة ثانية أنَّ دول الحصار بصدد محاولة تشكيل بديل معارض خاصةً من القبائل التي أعلنت منذ البداية موقفها الصريح والثابت في دعم قيادتها ومؤازرتها لكل المواقف. كما لجأت إلى شرح مواقفها للبعثات الدبلوماسية الموجودة في الدوحة، ومن خلالها بعثت رسائل لكافة القوى في العالم مما دفع بالكثير من الشخصيات الدولية التنديد بهذه العدائية الواضحة لتظهر في الأفق جبهة خارجية في شكل مطالب شعبية دولية محبة للحرية والسلام. وهذا ما أُسقط في يد دول الحصار التي راحت تختلق الكثير من الإفتراءات. وهو ما دفع المجلة الأمريكية الشهيرة "فورين بوليسي" للقول في تقرير عن الأزمة نشرته في فبراير 2018: إنَّ دولة قطر نجحت في الخروج منتصرة من الأزمة مع دول الحصار، واستطاعت أن تدحض كل التهم التي رمتها بها السعودية والإمارات والبحرين ومصر.[1]

ولمواكبة إجراءات المقاطعة /الحصار، سارعت الدوحة إلى تكوين شراكات إقتصادية جديدة، وإنشاء طرق تجارية بديلة، وقد لجأت قطر إلى إستخدام موانئ عمان القريبة، والمجال الجوي الإيراني في حين تحولت إلى إيران وتركيا لإستيراد المواد الغذائية. كما دشنت الدوحة خطوط شحن مباشرة مع الموانئ الرئيسية في عدة دول بما في ذلك الصين والهند وباكستان. وهناك خطط لفتح خطين مباشرين جديدين إلى ماليزيا وتايوان.[2] ويأتي إفتتاح ميناء حمد بعد موافقة المجلس الأعلى للشؤون الإقتصادية والإستثمارية على إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية التي تتسم بزيادة التركيز على تنويع النشاط الإقتصادي وتقليل الإعتماد على النفط والغاز، ولعل نشاطات الميناء تمثل خطوة مهمة في هذا الإتجاه، حيث تم إنشاء منطقة إقتصادية متاخمة له في إطار مساعي الدوحة لزيادة صادراتها

[1] **قطر تواصل الإنتصارات هكذا قبلت الطاولة على دول الحصار**، مرجع سابق.

[2] **توسعة ميناء حمد في قطر: التداعيات الإقتصادية والجيوبوليتيكية**، مركز الجزيرة للدراسات https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/10/171018112903841.html، تم التصفح يوم 03 أيار 2020، على الساعة 9 :00.

غير النفطية، وجذب الإستثمارات الأجنبية نحو قطاعات مهمة مثل الصناعات التكنولوجية المتطورة، والصناعات التحويلية، والبتروكيماوية.[1] فضلا عن ضخ إستثمارات في مشاريع البنية التحتية لإدارة عجلة الاقتصاد وزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي المسال لتوفير السيولة المالية اللازمة لذلك، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في تجاوز التداعيات الإقتصادية والمالية للحصار.[2] كما ضخت ودائع وسيولة في الجهاز المصرفي تقدر ب 23 مليار دولار في أول شهرين من الأزمة للتعويض عن خروج رؤوس أموال معظمها ودائع لدول الحصار. وكذلك لتعزيز استقرار العملة والإستقرار المصرفي والمالي، وضخت أيضا مبلغ 38.5 مليار دولار في الإقتصاد ككل لتعزيز الإستقرار الاقتصادي.[3] وفي ضوء ذلك أثبتت العملة القطرية على الرغم من تعرضها لمحاولات المضاربة خلال الأزمة أنَّها عملة قوية، إذ تعد العملة الأكثر إستقراراً في المنطقة منذ عقود، وذلك بفضل الإحتياطات المالية وصندوق الدولة السيادي.[4] وحول طريقة التعاطي مع الملف الإقتصادي، أوضح بلفلاح أنَّ أداء الإقتصاد القطري بعد الحصار تميز بأنَّه كان فاعلا غير منفعل، وسريعاً وغير متسرع، وإستراتيجيا وليس تكتيكيا. ويمكن القول أنَّ الحكومة القطرية إعتمدت إستراتيجية تحويل الأزمة إلى فرصة، في المقابل كانت الإمارات أكبر خاسر إقتصادي من الحصار؛ فقد فقدت عدة شركات إماراتية السوق القطري لاسيما (الخليج للسكر، وداماك، وأرب تيك)، كما تضررت منطقة جبل علي جراء الحصار الذي خسر خلال هذا العام 15%من حجم الإستثمارات الأجنبية.[5]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] **صمود قطر وحسن إدارتها للأزمة أفشل الحصار**، ندوة بحثية لمركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/events/2018/06/180614125553533.html، تم تصفح الموقع يوم 26 نيسان 2020, على الساعة 11:00.

[3] **استراتيجيات قطر في إفشال الحصار الإقتصادي**، مركز الجزيرة للدراسات https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180705093141733.html، تم تصفح الموقع يوم 03 أيار 2020، على الساعة 10:00

[4] إيهاب محارمة، "ندوة أزمة الخليج وحصار قطر من منظور الإقتصاد والقانون والسياسة"، مجلة سياسات عربية، العدد 28، أيلول/سبتمبر2017، ص160.

[5] **كيف واجهت قطر الحصار والحرب الإقتصادية**، https://www.aljazeera.net/programs/rest-of-the-story/، تم تصفح الموقع يوم 05 أيار 2020، على الساعة 16:30.

كما سارعت قطر للبحث عن بدائل تسندها وتعدل الكفة نسبيا مقابل الخلل الهائل في حجم القوة التقليدية التي يملكها المحاصرون. ولأنَّ الإعتماد المباشر على إيران قد يؤدي إلى نتائج عكسية في ظل توازنات إقليمية ودولية معقدة؛ فقد إعتمدت على سياسة الإنفتاح الإنتقائي على طهران لأغراض تموينية بدرجة أولى. من جهة أخرى إتجهت إلى حليفها التركي الذي ساعدها على إمتصاص الصدمة الأولى وأسهم بشكل رئيسي في إفشال الحصار ومنع الأزمة من التحول إلى صراع عسكري، ولم ينحصر الدور التركي في الإسناد المباشر للموقف القطري، بل نشطت الدبلوماسية التركية إزاء القوى الكبرى والدول الإسلامية لحثها على عدم الإنجرار وراء موقف رباعي الحصار. وربما كان لنشر قوات عسكرية تركية في الأراضي القطرية منذ الأيام الأولى للأزمة بمقتضى الإتفاقية الدفاعية بين الدولتين، الدور الأهم في تعديل ميزان قوى ورفع كلفة التدخل العسكري لدول الحصار .[1]

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة الخليجية

عرفت الأزمة الخليجية مواقف متباينة للأطراف الدولية والإقليمية والعربية، التباين هو ترجمة لجوهر القضية ككل وطبيعة الظروف الإستثنائية. والتي تمثلت فيما يلي:

1_الموقف العربي:

منذ البداية ظهر الإنقسام في الموقف العربي بين دول مؤيدة للحصار ولو في صورة ممانعة ودول معارضة لم تبدي الكثير في مواقفها غير أنَّ تسارع الأحداث والغموض في الإتهامات المتبادلة أدى إلى تعاطف العديد من دول المنطقة كسلطنة عمان الكويت ونوعاً ما الأردن الدولة الفلسطينية حيث دعوا إلى تغليب لغة الحوار والدعوة إلى قمة عربية جامعة وفي الجانب الأخر عمدت إلى تموين قطر بالسلع الإستهلاكية الواسعة مع الإبقاء على فرص وفتح قنوات الحوار مع دول الحصار. وأما بخصوص المغرب العربي فيمكن القول أنَّ الموقف الخليجي بقيادة

[1] عز الدين عبد المولى وأخرون، **صمود قطر نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط2، 2018، ص16.

السعودية والإمارات تجاه قطر دفع الدول الأضعف (حكومة شرق ليبيا _موريتانيا) في المغرب العربي للإصطفاف مع الأخيرة. في حين أنَّ الدول الأبرز في الإقليم تنطلق من قناعات راسخة في سياستها الخارجية والمثال الأبرز على ذلك الجزائر. وبالتالي لا يمكن الحديث عن الإصطفاف إلى جنب طرف في مواجهة الطرف الأخر على الأقل بالنسبة للدول الأكبر في الإقليم بل إنَّ الأمر يخضع إلى مصالح هذه الدول فيما نطلق عليه بالموازنة في المصالح الإستراتيجية.[1] وعلى صعيد أخر أعلن الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط أنَّ الجامعة لم تعرب عن موقف مؤيد أو معارض لأطراف الأزمة الدبلوماسية في الخليج وأكد أبو الغيط أثناء لقائه مع وفد من أكاديمية ناصر العسكرية العليا أنَّ دولة قطر لا تزال عضواً في الجامعة العربية ولها مسؤولياتها وواجباتها وحقوقها كاملةً. وأشار إلى أنَّ موقف الجامعة طبقاً للآليات المتفق عليها، يقضي بعدم التدخل حتى الآن في الأزمة.[2]

2_الموقف الإيراني :

تعاملت إيران مع الأزمة الخليجية الراهنة منذ لحظاتها الأولى بضبط دبلوماسي عالي إنتظاراً لظهور تفاصيل أكثر حول التطور المفاجئ في علاقات دول مجلس التعاون الخليج العربي، فقد دخلت إيران على خط الأزمة مبكراً وذلك في 27 جوان 2017 م.[3] حيث تشير الكثير من الحقائق أنَّ إيران هي من أشعل المنطقة في ظل مناكفات سياسية طال أمدها في المنطقة والتي تستهدف السعودية أولاً ثم باقي دول المنطقة وهذا لخلفيات إيديولوجية، فمن الطبيعي أن يتناغم الموقف الإيراني مع قطر ومع بقية الدول المناوئة لدول الحصار، هذا بالإضافة إلى العامل الجيوسياسي الذي يجعل من قطر أهم موقع إستراتيجي لإيران في تواصلها مع دول الخليج.كما أنَّه في تصورات المحللين فإنَّ ما يجمع بين طهران والدوحة أكثر مما يفرق بينهم، فالمواقف الجريئة لقطر اتجاه قضايا المنطقة وإنفرادها

[1] عربي بومدين، **الأزمة الخليجية ومواقف دول المغرب العربي بين المبادئ و المصالح**، MEO، https://middle-east-online.com/، تم تصفح الموقع يوم 09 أيار 2020، على الساعة 09:30.

[2] **الجامعة العربية تعلن موقفها من الأزمة الخليجية القطرية**، https://arabic.rt.com/middle_east/، تم تصفح الموقع يوم 11 أيار 2020، على الساعة 11:00.

[3] برسي ذهبية، مرجع سابق، ص128.

بتقييم الوضع لصالح إيران في أغلب الأحداث. ثم إنَّ طبيعة النظام الإيراني في حد ذاتها مبنية على أسس تسعى لإحتضان كل خارج عن الإجماع الخليجي خاصةً إذا نظرنا إلى علاقاتها مع عمان والكويت ولكل هذه الأسباب يكون الموقف الإيراني قد بني على الكثير من الحقائق التي تدفع بتأييد مطلق وغير مشروط إلى جانب الدوحة. وتجلى ذلك في فتح إيران لمجالها الجوي لقطر وجعله منطقة عبور للطيران القطري، وكذا إستعدادها لفتح أسواقها من المنتجات والخدمات بل تعدى الأمر إلى طرح فكرة أن تكون قطر منصة للمنتجات الإيرانية في ظل العقوبات الدولية على إيران كما دخلت إيران إلى جانب تركيا وسوريا وحتى روسيا في حلف غير معلن إلى جانب قطر، وتوسع هذا الحلف إلى دول هي ضمنيا تتفاهم مع إيران إستراتيجياً. وما زاد الموقف مفاجئةً هو دخول الإمارات في إتصالات سرية مع إيران أدت إلى تمييع موقف دول الحصار، وما دعوة الإمارات إلى مساعدة إيران في مواجهة كورونا Covid-19، إلاَّ سياسة تصب في هذا الإتجاه، وكذا إستثنائها من طرف الحوثيين في عملية القصف تعطي الكثير من الإنطباعات.

3_الموقف التركي:

إنَّ المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية ساهمت في لعب تركيا دور إقليمي لا يستهان به، بشكل عملت به لإدراك وتفهم القوى الفاعلة داخل المنطقة، والقوى الكبرى في النسق الدولي، وجعلت من هذه الأهداف والمصالح محوراً لتحركها السياسي والدبلوماسي لتحقيق أكبر إستفادة ممكنة من تفاعلات هذه العلاقات وبينها.[1] ومنها الأزمة الخليجية فلم ينتظر الأتراك الكثير من الوقت حتى يعلنوا عن موقفهم لأنَّها فرصة ذهبية أعطتهم ما إنتظروه كثيرا حتى يكون لهم مواطئ قدم في المنطقة لأنَّ التعاطي السياسي من أنقرة والدوحة هو في تناغم منذ أن تبنيا المواقف الواحدة وتحولا إلى حاضنة الإخوان المسلمين بعد الربيع العربي. فأعلنت تركيا موقفا

[1] صوفيا بوعلي_ وفاء طوالبية، **الدورالإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010– 2015**، (مذكرة الماستر في دراسات إستراتيجية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي_ تبسة، 2015- 2016، ص88.

صريحاً وإنحيازاً واضحاً للدوحة، ومبررها هو وقوف هذه الأخيرة مع النظام التركي إبان حركة التمرد التي عرفتها أنقرة بتاريخ 2015/07/15، وعمدت الدوحة آنذاك إلى حزمة من المساعدات المالية حتى تتجاوز أنقرة الموقف العدائي، خاصة وأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج دعمت حركة غولان في العلن، وأصبحت تنتظر أن ينهار الوضع لتتحول أنقرة إلى دولة فاشلة كغيرها من رعاة الربيع العربي. وضغطت السعودية على الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية غولان كما تدخلت مصر لدى اليونان في قضية الضباط الأتراك الذين لجأوا إليها إضافة إلى قضية ما يعرف بغاز شرق المتوسط. والتحركات المشبوهة لإسرائيل في الحدود البحرية اليونانية والقبرصية، فكان هذا كافياً لأن يكون الموقف التركي حسب تطلعات الدوحة واستطاعت خلال أيام أن تعلن عن تفاهم بين العاصمتين حول إقامة قاعدة عسكرية تركية متقدمة في قطر. وهو ما ألّب الجانب الأمريكي وتوجساته حول هذا الموقف المزاحم لقاعدة العديد كبرى قواعد أميركا في الشرق، ولم يكتفي الموقف التركي عند هذا الحد بل أعطى أردوغان أمراً بفتح المنظومة المالية التركية أمام الودائع القطرية، وكذا فتح جسراً جوياً تجارياً يتم بموجبه تموين الدوحة بكل المستلزمات التي تصلها من غذاء ودواء وغيره إضافة إلى إرسال الخبراء الأتراك لإعادة تنشيط الحياة الإقتصادية داخل قطر، خاصةً بعد حدوث هجرة شبه جماعية للعمالة الأسيوية من الخليج. وأعلنت أنقرة أنَّ موقفها من الأزمة سيتصاعد حسب موقف دول الحصار، ونلمس ذلك حينما واتتها الفرصة في قضية إغتيال الصحفي جمال خاشقجي، والتي مكنت الجانب التركي من الضغط على السعودية في شكل إبتزاز أدارت به الملف بحزمة من الإملاءات أهمها عدم الإعتداء على قطر، حيث أنَّ الموقف التركي تحول إلى حلف يجمع العاصمتين خصوصاً بعد الزيارة الشهيرة التي قام بها تميم بن جمد إلى أنقرة. وتكشف المصادر على أنَّ أزمة إغتيال الصحفي جمال خاشقجي هي من قوضت مواقف دول الحصار وجعلتها في موقف لا تحسد عليه. كما قام أرودغان في الوقت المناسب بتكييف خط مؤيد للقطريين تجاه الأزمة الأخيرة، فالقضية أصبحت الآن أولوية في الوسائل الإعلام والدوائر الحكومية الموالية لأردوغان في تركيا من مقالات وتصريحات تدافع عن قطر وتهاجم السعودية

والإمارات. هناك تكهنات بأنَّ تركيا قد تكون هي المهددة بعد قطر إذا لم يتم حل هذه المشكلة في فترة قصيرة من الزمن. ويجادل بعض في أنَّ تركيا هي الهدف الحقيقي و قطر هي مجرد مسار نحو ذلك.[1] ليتم تخفيض المطالب ال 13 إلى ستة فقط، والتي استبعد منها مطلب إغلاق القاعدة التركية.

4_الموقف الإسرائيلي:

الثابت أنَّ إسرائيل في حالة عدائية مع دول المنطقة، غير أنَّ الحقيقة الكل يغازل إسرائيل من أجل نيل رضا الولايات المتحدة الأمريكية و معها اللوبيات الصهيونية. ولهذا السبب وطّدت الدوحة علاقاتها مع إسرائيل من خلال رفعها للكثير من الطابوهات التي عرفتها المنطقة. مما سمح لإسرائيل محاولة إعادة نسخ نفس السيناريو مع الرياض وأبو ظبي والمنامة حتى تقف في نفس المسافة مع كافة أطراف الأزمة، وهي ترفع شعار "للكل نفس الهدف". وهو محاربة التوسع الإيراني الشيعي أما ما عدا ذلك فهو شأن عربي بإمتياز، ريثما تنجلي الأمور لتحقيق ما يعرف بصفقة القرن.

5_الموقف الروسي:

برز الموقف الروسي الذي اعتبر أنَّ ما يحدث "شأن خاصا بالدول العربية والخليجية"، دون تعليق على طبيعة الإتهامات التي وجهتها الدول الخليجية للدوحة بشأن دعمها للتنظيمات الإرهابية، التي تشن عليها القوات الروسية هجمات داخل سوريا. لكنها في الوقت ذاته قالت إنَّها ستدرس بعناية جميع المعلومات عن دعم الدوحة للإرهاب. وقد يرجع التحفظ الروسي على قرار قطع دول عربية وخليجية علاقاتها مع قطر إلى العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الدولتين، لاسيما في مجال الغاز الطبيعي. والإستثمارات القطرية داخل روسيا، ونقلت وكالة"نوفوستي" الروسية الرسمية عن رئيس لجنة الدفاع والأمن في مجلس الإتحاد للبرلمان الروسي، فيكتور أوزيرزف إنَّ

[1] Bulent Aras and Pinar Akpinar, **Turkish Foreing Policy and The Qatary Crisis**, Istanbul Policy Center, Agust 2017, p 4.

موسكو "تدرس بعناية المعلومات التي تتحدث عن دعم الدوحة المزعوم للإرهاب"، مضيفاً أنَّ العلاقات مع الدوحة لن "تشهد أي تغيرات". [1]كما أعلن نائب وزير الزراعة الروسي "حنبلاط خاتوف" من أنَّ روسيا مستعدة لزيادة تصدير المنتجات الزراعية إلى قطر. ومن جهة أخرى جاءت زيارة الملك سلمان كأول ملك سعودي يقوم بزيارة لروسيا، وخلال تلك الزيارة أعلنت الدولتان عن عقد حزمة من الإتفاقيات في مجالات مختلفة ويبلغ حجم الصندوق الإستثمارات السعودية الروسية 10 مليارات دولار. كما تبلغ حجم إستثمارات الإمارات 20 مليار دولار من الإستثمارات في الإقتصاد الروسي. ومن هنا حاولت موسكو موازنة موقفها، ومن ثم جاءت دعوة الرئيس الروسي لضرورة حل الأزمة بالحوار ومن هذا المنطلق سعت لتهدئة الأمور حفاظاً على مصالحها مع أطراف الأزمة.[2]

6_الموقف الأمريكي:

جاءت ردة الفعل الأولية على الأزمة من وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون الذي طالب أثناء زيارته أستراليا، بضرورة حل الأزمة بطرق سلمية. لكن الموقف الأميركي دخل بعد ذلك في حالة من الغموض والتضارب عندما نشر الرئيس دونالد ترامب تغريدة على حسابه على تويتر في اليوم التالي (6 حزيران /يونيو) تبنى فيها مواقف الدول المحاصرة. وأكد أنَّ ما حصل هو أحد ثمار زيارته إلى المنطقة في إشارة إلى قمة الرياض التي طالب فيها ببذل المزيد من الجهود لمواجهة ما أسماه "الإرهاب الإسلامي بكل أشكاله ".[3] كل المتتبعين يتساءلون عن سبب إندلا ع الأزمة مباشرة بعد الزيارة التاريخية للرئيس الأمريكي للرياض والتي حلب فيها أكثر من 400 مليار

[1] حسني عماد حسني العوضي، **روسيا والأزمة القطرية_ الخليجية، الفرص والتحريات والمصالح الجيواستراتيجية**، المركز العربي الديمقراطي، https://democraticac.de/?p=47162، تم تصفح الموقع بتاريخ 15 أيار 2020، على الساعة 08:00.

[2] شيماء حسن علي، **حدود التغير في الموقف الدولي تجاه أطراف الأزمة الخليجية**، المركز العربي الديمقراطي، /https://democraticac.de، تم تصفح الموقع يوم 17 أيار 2020، على الساعة 00: 17.

[3] وحدة الدراسات السياسية، **المواقف الدولية بشأن الأزمة في الخليج إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب مواقف الإدارة الأمريكية**، تقدير الموقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15 يونيو 2017.

دولار والتي يرون فيها ضوء أخضر أمريكي مباركة مسبقة للحصار دون إثارة الطرف القطري بسبب الإلتزامات التي تربط الأميركيين مع قطر وفق ميثاق المعاهدة التي تنص على أنَّ العديد قاعدة ومنظومة تكميلية لأمن قطر وقد أثار صمت وعدم التنديد أو حتى تصريح رسمي من طرف وزارة الخارجية الأميركية بهذا الشأن، والتي هي مؤشرات على إخفاق مسبق سلفا، ولم يتعدى الموقف الأميركي سوى فرض بعض القيود على الأزمة اليمنية كوقف التنسيق الجوي مع دول الحصار. وهذا ما دفع قطر إلى البحث عن سند خارج المظلة الأمريكية مثل روسيا وتركيا وإيران. مع عدم إغفال نقطة مهمة وهي كون قطر شريك إستراتيجي وأساسي للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، فمن منصة العديد القطرية تنطلق العمليات العسكرية الأميركية إتجاه التنظيمات الإرهابية في سوريا وغيرها. بالإضافة إلى قيام قطر بتوقيع مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. وفي الأخير نجد المصلحة الأمريكية تتمثل في أنَّ أمن الخليج العربي وإستقراره يعد أولوية للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وناهيك عن أهمية دور مجلس التعاون الخليجي في إحتواء الخطر الإيراني.[1]

7_موقف الاتحاد الأوربي:

في وقت الأزمة كانت أوروبا في حالة سجالات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول وضعية الناتو Nato، ولهذا كانت المواقف أحادية حيث عبر كل طرف عن موقف حسب مصلحته ولم تنفرد إلاَّ ألمانيا في موقفها حيث نددت بهذه العدائية وطلبت من الأطراف الجلوس إلى طاولة الحوار لتجاوز الأزمة، والذي صنف على أنَّه موقف مساند لقطر. إذ طالب وزير الخارجية الألماني غابرييل زيغمار بضرورة رفع الحصار المفروض على قطر لأنَّه يضر بجهد محاربة الإرهاب. وقد جاء الموقف الألماني من الأزمة في جزء منه ردة فعل على سياسات ترامب في منطقة الخليج وتجاه الاتحاد الأوروبي، بحيث أخذت ألمانيا تحاول القيام بدور أكثر فاعلية دولياً من خلال البوابة الأوروبية خاصة بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وفوز ماكرون برئاسة فرنسا. واتضح ذلك الميل في

[1] مؤيد خالد شلاش المحالي، مرجع سابق، ص56.

السلوك الألماني في تصريحات زيغمار لصحيفة هاند لسبلات الألمانية تعليق على الأزمة الخليجية؛ إذ قال:"إنَّ انتهاج مثل هذا الأسلوب "الترامبي" في التعامل مع قطر" يمثل خطورة كبيرة جداً في منطقة هي الأساس مشحونة بالأزمات. إنَّ الإستمرار في التصعيد ليس في مصلحة أحد.[1] ويتسم الموقف الأوروبي ببراغماتية بحتة، ولم تخرج المواقف الثلاثة (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) عن إعتبار قطر شريكاً أساسياً في محاربة الإرهاب وليس داعماً له حسب المزاعم التي اندلعت الأزمة بسببها.[2]

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأنَّ دول الحصار ورغم ما بذلته من جهود دبلوماسية وإقتصادية فضلا عن دعاية كبيرة لشيطنة قطر سخرت لها كل الإمكانيات لم تنجح إلاَّ في إستمالة دول هامشية إلى موقفها. في وقت رست فيه أغلب مواقف القوى الإقليمية والدولية على تغليب لغة الحوار والوساطة والتنديد بعدائية دول الحصار.

المطلب الثالث: سيناريوهات محتملة للأزمة الخليجية

في سياق التداعيات المذكورة آنفاً، وبناءاً على الأوضاع والمؤشرات الراهنة، يمكن رسم بعض السيناريوهات المستقبلية لما ستؤول إليه الأزمة الخليجية.

1_إستمرار الوضع الراهن:

يستند هذا التصور على أنَّ الأزمة الخليجية ستبقى في مكانها دون تحرك بسبب العديد من الأمور التي تدفع في هذا الإتجاه، ومنها أنَّ كل مؤشرات التهدئة الواضحة قد تكررت من قبل أكثر من مرة، ولعل أهمها الاتصال الهاتفي بين أمير قطر الشيخ تميم بن حمد وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بعد أيام من

[1] وحدة تحليل السياسات، ا"لأزمة الخليجية : الجذور، المسارات، التفاعلات الإقليمية والدولية"، مرجع سابق، ص103.
[2] زينب علوش، مرجع سابق، ص72.

إندلاع الأزمة. إلاَّ أنَّ الأمر قد انتهى بعد الإتصال مباشرة بسبب تمسك كل طرف من الأطراف بموقفه وهو ما يحدث الآن، ومما يدعم هذا التصور أيضا تلك الحملات ضد المصالحة على منصات التواصل الاجتماعي، التي يقف وراءها ما يعرف ب"الذباب الالكتروني" الذي يديره مقربون من ولي العهد السعودي، وكذلك فإنَّ مشاركة مشاهير إماراتيين في هذه الحملة توحي بأنَّ الفاعلين الرئيسين في المشهد الخليجي لا يريدون التوصل إلى حل لهذه الأزمة.[1]

فبعد مرور حوالي 03 سنوات كل المؤشرات تؤكد أنَّ هذه الأخيرة قد دخلت مرحلة نستشف منها بقاء الأوضاع على ما كانت عليه منذ 2017 ولم يحدث ما كان منتظراً من سيناريوهات أكثرها تفاؤلاً هو مزيد من التصعيد بين أطراف الأزمة. لكن مع مرور الوقت وما عرفه العالم من جائحة كورونا انخفضت مستويات التهديد ولا نكاد نسمع عن الأحداث كما كان سابقاً وخفت حدة التوتر وأصبح التعامل مع القضية من الماضي، وهذا راجع إلى عدة أسباب من أهمها أنَّ دول الحصار أصبح تحالفها على المحك في ظل استمرار التشنجات المترتبة عن حرب اليمن وكيف أنَّ التحالف السعودي الإماراتي يعرف من حين إلى آخر تصادم في وجهات النظر وكيفية تسيير هذا الملف أي حرب اليمن التي باتت عِبأً على الجميع. مما انعكس ذلك على وجودية التحالف بل تنذر الأوضاع أنَّ السيناريو المحتمل هو الذهاب إلى تفكيك الحلف بوسائل مرنة تحفظ ماء الوجه خاصةً بعد تصعيد الحوثيين للأوضاع، وقد حاولت السعودية في آخر قمة أن تستثمر الوضع حينما أعلنت أنَّها وجهت دعوة لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ورأى فيها المتتبعون ملامح التوجه وإمكانية طي صفحة الماضي والدخول في حلحلة الأزمة، غير أنَّ عدم تلبية حاكم قطر المشاركة في المؤتمر أبقى الوضع على ما هو عليه. ضف إلى ذلك فقد ساهمت الأوضاع الحالية في ظهور متغيرات جديدة كالأزمة الإقتصادية التي نجمت عن تدهور أسعار النفط حيث وصلت إلى 22 دولار مما زاد في عجز الإقتصاد السعودي، وكذا ما تشهده الأسرة الحاكمة كقضية سجن الكثير

[1] غاندي عنتر، **المصالحة الخليجية.. هل بات الخلاف في نهايته وما هي سيناريوهات الحل؟**، ملخصات الخبراء، سياسة إقليمية منتدى الشرق، 19 ديسمبر 2019، صفحة 6.

من آل سعود والتي كان يرمي من وراءها الأمير الشاب تسلم مقاليد السلطة ونيل البيعة قبل إنعقاد قمة العشرين التي كانت مقررة في 26 مارس 2020. إلاَّ أنَّ الأوضاع الجارية في العالم حالة دون ذلك وأسفر اللقاء عن قمة إفتراضية فرضتها أزمة كورونا، وتم تأجيل حكم الأمير محمد بن سلمان فكان التأثير على الأزمة الخليجية يكاد لا يذكر هذا إضافة إلى السياسة المشبوهة التي ينتجها و لي عهد أبوظبي من تدخلات غير مدروسة في سوريا، وعلاقات سرية مع إيران، ومحاولة التنصل من الحرب اليمنية. وهي كلها مؤشرات توحي بإستمرار الأزمة على ما هي عليه وذلك في إنتظار ما ستسفر عنه الأيّام المقبلة.

2_حل الأزمة: مع استمرار جهود أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد، الوسيط الأساسي في الأزمة، بمساعدة وزير الخارجية الأميركي، وبعض الدول الأوروبية، هناك احتمال التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف. قد يسمح هذا الحل لأطراف الأزمة بحفظ ماء الوجه، نظراً لأنَّه يراعي المخاوف السعودية بشأن الدعم القطري لحركة الإخوان المسلمين وحماس، وعلاقات قطر مع إيران، وفي الوقت ذاته يسمح للدوحة بالحفاظ على إستقلالها النسبي في سياستها الخارجية، لكن بشكل لا يضر التوجهات الإقليمية للرياض".[1]

إلَّا أنَّ هذا السيناريو الحالم لا يمكن أن يتحقق بسهولة لكثير من الأسباب، فلا يمكن أن توحد دول مجلس التعاون الخليجي سياستها وتصبح على قلب رجل واحد حتى ولو كان الأمر ضد إيران، وكذلك لا يمكن أن توافق قطر مثلاً على إلغاء الإتفاقية العسكرية مع تركيا وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في الدوحة، لمعرفة قطر أنَّ سيناريو عودة الصراع وارد في أي لحظة، وأنَّ خطة غزو الدوحة وتغير نظام الحكم فيها لم تصبح في النسيان بل في أي وقت قد يتكرر الأمر مرة أخرى. وقد تعتبر السعودية أيضا أنَّ الهدف من حصار قطر لم يؤت ثماره، وأنَّ الدوحة لم تلغي سياستها الخارجية المستقلة وتتماهى مع ما تريده الرياض.[2]

[1] محمد الراجي وأخرون، مرجع سابق، ص172.
[2] غاندي عنتر، مرجع سابق، ص7-8.

وعليه يتطلب حلحلة الأزمة الخليجية حسب المهتمين بالشأن الكثير من التنازلات ومن جميع الأطراف حتى وإن كانت أحيانا مؤكدة، لأنَّ طبيعة الصراع هناك ليست فقط معقدة وإنَّما تتميز بالهشاشة أيضا، وهذا لخصوصية المحيط و الإعتقاد السائد هو أنَّ مصادر إذكاء الصراع عديدة ومتنوعة، ومستويات القابلية للتأزم عالية حسب الرصد و التفسير. والكثير من الذين يراهنون على فك عقدة الأزمة الخليجية يعتقدون في مجموعة من السيناريوهات لكل منها عرّابيها ودوافعها وأداوتها سواء حسب قدرة التأثير كمكانة أو طبيعة الأوضاع. إنَّ الدعوة إلى الحوار دون شروط مسبقة وتحت رعاية أممية بمشاركة الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا والصين كفيل بوضع خارطة طريق تستخدم فيها مختلف المقاربات "كالخطوة خطوة "، وغيرها من أجل نزع فتيل الأزمة. مع مشاركة تركيا وإيران كملاحظين قصد تعزيز الإتفاقية والدفع بأطراف الصراع لإبداء نوع من المرونة كحسن النية في تجاوز الأزمة. كما يسود الإعتقاد أنَّ الكويت وعمان بإمكانها لعب دور هام في حلحلة الأزمة، وذلك لما لهما من تأثير على جميع الأطراف. هذا إلى جانب كونهما من أعضاء مجلس التعاون الخليجي تحت شرط تحييد الدور المصري، وإعتبار الوضع شأن خليجي داخلي، وتبقى هذه الحلول رهينة ببقاء الظروف في إطارها الحالي ونعني بها عدم التدخل الخارجي.

3_تصعيد الأزمة :

في هذا السيناريو يسعى كل طرف و خاصة دول الحصار إلى تحقيق أهدافه عن طريق تصعيد المواقف التي تتبناها، خاصة أنَّه بعد مرور عام على بداية الأزمة تصاعدت حملات الهجوم الإعلامي المتبادل بين الرياض وبين الدوحة، وبدأت الدوحة في الرد منذ أن أعلنت الرياض رسمياً وحتى اليوم تبني إسقاط الحكم في قطر بكل طريقة.

وقد جاء رد الدوحة بمنح المعارضة السعودية مساحة إعلامية ومواقع متعددة بإعتباره حق الرد وأيضاً عنصر الضغط المتبادل.[1]

ورغم الهدوء الحذر الذي يطبع الأوضاع الحالية، فإنَّ احتمالات تصعيد التوتر لازالت قائمة بل مؤشرات متشائمة تتوقع تفاقم الحالة، لأنَّ الوضعية المزمنة في مجال العلاقات الدولية تنذر بالكثير من الإحتمالات وأهمها المفاجأت نقول ذلك لأنَّ الدوافع مازالت قائمة. وأنَّ مشهد 2017 مازال يخيم على المنطقة في ظل ارتفاع مستوى التهديدات سواء محلياً، أو إقليمياً، أو حتى عالمياً، فأسباب الصراع مازالت تغذي بها الكثير من المعطيات، منها فشل كافة الأطراف في إيجاد سبيل للتهدئة و الدفع بها نحو طاولة الحوار لعلها تجد مخرجا يعيد للمنطقة توازنها. فالتحالف مازال يردد أنَّ قطر لم تفي بالشروط التي وضعوها وأنَّها تتجاهل كافة النداءات الساعية للتهدئة، وأنَّ أسباب الحصار مازالت قائمة من خلال سياسة قطرية خارجية تنهج سبيل الهروب إلى الأمام والتمادي في فرض منطق الأمر الواقع رغم الإشارات الإيجابية التي وجهتها دول الحصار عبر وسطاء لهم مصداقية لدى طرفي الصراع ونعني بها الوساطة الكويتية والوساطة العمانية، ضف إلى ذلك فقطر مازالت تتعامل مع الوضع من باب الإستقواء بالخارج وسياسة التحريض التي تمارسها منها دفع تركيا نحو تدويل قضية خاشقجي والتشهير بقضية "البدون"، وغيرها في حين يرى الطرف القطري أنَّ كل ذلك محض إفتراء. وأنَّ منطق دول الحصار هو تكبيل قطر ومنعها من ممارسة سيادتها على بلدها والدخول تحت طائلة الشروط والممنوعات، وكذا محاولة القيام بإنقلاب أبيض خاصة بعد التسويق لفكرة من أحق بالحكم في قطر ونشر الفتنة لخلق اللاإستقرار. هذه الوضعية جعلت المتابعين للشأن القطري والخليجي عموماً يتوقعون إنقلاب الأمور نحو تصادم غير مأمون العواقب، وأنَّ فترة الهدوء التي تعيشها المنطقة ما هي إلا هدوء يسبق العاصفة، وأنَّ المنطقة مقبلة على الأسوء خاصة في ظل قرارات غير مدروسة تعلن من هنا وهناك، و على سبيل المثال لا الحصر إغراق السعودية لأسواق النفط العالمية التي

[1] برسي ذهبية، مرجع سابق، ص158.

أدهشت الملاحظين من هذا السلوك المتهور للقيادة السعودية، والتي يمكن إعادتها في ملف الحصار القطري خاصة في ظل أزمة إقتصادية خانقة وتوقف أموال الحج والعمرة وكذا سوء تسيير المرحلة، والتي تدفع بالأوضاع نحو إرتكاب المزيد من الحماقات.

وفي النهاية، يبقى التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف هو الخيار الأمثل، ويصب في مصلحة جميع الأطراف وربما المنطقة بأسرها. لكن في ظل المعطيات السائدة في الوقت الراهن يبدو أنَّ السيناريو الأكثر إحتمالاً هو استمرار الجمود وبقاء المقاطعة أو الحصار لفترة طويلة. ومع ذلك حتى لو نجحت الوساطة الكويتية في التوصل إلى حل توافقي، فإنَّ الشكوك التاريخية أجواء عدم الثقة لن تتبدد بسهولة لا، بل إنَّ الخلافات السياسية قد تطفوا مجدداً على السطح في حال تبدل الظروف الإقليمية و الدولية. وفي جميع الأحوال لن يستطيع أي حل يمكن التوصل إليه محو الأضرار التي ألحقتها الأزمة بالفعل بمنطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً. وسوف تظل التداعيات التي ذكرناها سابقا تلقي بظلالها السلبية على مجلس التعاون، وعلى المجتمعات الخليجية لسنوات قادمة.[1]

[1] محمد الراجي وأخرون، مرجع سابق، ص175.

خلاصة الفصل الثالث:

شهد هذا الفصل العودة إلى جذور الأزمة الخليجية، والتي بدأت مع سنة 2017، في حين ترجعها المعطيات والأحداث إلى سنة 1995، والتي تؤرخ إلى وصول حمد بن خليفة إلى سدة الحكم بعد انقلاب أبيض، لتبدأ معه مرحلة جديدة في حياة الدولة القطرية بمشروع طموح راهن فيه على إمكانية تحويل الدولة الصغيرة إلى لاعب أساسي في المنطقة عبر سياسة استلهمها من تجارب سابقة أهمها التجربة الماليزية بقيادة السيد مهاتير، وكذا تجربة الإسلاميين في تركيا بقيادة أردوغان. واضعاً نصب عينيه إحداث الإستثناء في منطقة تعرف الكثير من التجاذبات والتقاطعات نحو أهم القضايا الدولية والإقليمية، ليجعل لقطر قرارها المستقل وسياستها الخارجية المتفردة عن دول المنطقة، وقد تكرس ذلك حينما احتضنت قطر الربيع العربي حتى اعتبرت عراب هذه الأحداث. كما تم خلال هذا الفصل رصد الدوافع الكامنة والحقيقية لهذا الحصار، والصراع الذي اندلع بين دوله، والذي ينم عن طموحات تهدف إلى قيادة المنطقة، وهو ما دفع بالمتتبعين إلى وضع مجموعة من التكهنات لسيناريوهات محتملة أغلبها متشائمة لمستقبل المنطقة. هذا إلى جانب بحث رد الفعل القطري إزاء هذه المواقف العدائية غير المبررة تجاه أحد أعضاء مجلس التعاون الخليجي، والذي كان ينظر له على أنَّه تجربة فريدة ومثلاً يحتذى به في المنطقة العربية، غير أنَّ هذا لم يثني الدولة الصغيرة على الوقوف بندية أقل ما يقال عنها أنَّها حكمة وبصيرة من صناع القرار في هذه الدولة خاصةً وأنَّها امتحان حقيقي للمشروع المشار إليه سابقاً، وكذا للأمير الشاب تميم بن حمد الذي تسلم مقاليد السلطة وسط هذا الزخم وهذه الأزمة، وهنا استنفرت قطر عبر سياستها الخارجية كل مقدراتها وتجاربها وتصوراتها قصد احتواء تداعيات الأزمة عليها، ورغم المواقف المتباينة لكافة الأطراف من الأزمة وضبابيتها حولت قطر ذلك إلى استثمار لصالحها، فغيرت من مستويات التحليل السائدة من قبل، وبدأ الإحساس معها أنَّ المعادلة قد تغيرت، وأنَّ قواعد اللعبة قد دخلت مرحلة جديدة في سياق الصراع الدولي لم يكن معهوداً من قبل.

الخاتمة

الخاتمة

في محاولة لصياغة رد على إشكالية البحث، وجب تتبع ورصد مختلف التحولات والمحطات التي شكلت مساراً للأزمة الخليجية، بحكم أنَّ الحدث ما زال يشهد أحداثاً وتطورات تلقي بظلالها على المشهد في عمومه. مما جعله لا يزال يستقطب متتبعي الشأن العربي والشأن الخليجي خصوصاً، وليس في بابه الإستراتيجي وحسب، وإنَّما لديناميكية الفعل السياسي ومدى التفاعل الناشئ، والذي أصبح يفرض نفسه، ما دفع الكثيرين إلى محاولة فهم ما يجري في ضوء تسارع الأحداث وما تحمله من زخم.

لقد سبق هذا التحول الكثير من السلوكيات التي أسهمت في ارتفاع حدة التوتر، كما ظهرت الكثير من المؤشرات التي تنبئ بخطورة ما يجري وما يحضر من سيناريوهات متشائمة في أغلبها. إنَّ هذا الفصل في المشهد الخليجي هو بمثابة طفرة وعلامة فارقة في حياة شعوب المنطقة، مما يفتح الباب أمام العديد من التكهنات، والتي عبر فيها الملاحظون عن قلقهم حيال طبيعة التهديدات التي تحدق بالمنطقة خاصةً وأنَّ الحصار هو لدول أعضاء أساسيون في مجلس التعاون الخليجي ضد دولة هي الأخرى عضو أساسي في نفس المجلس، والذي كان ينظر إليه في وقت قريب كحلف تم إنشاؤه لمقارعة التهديدات الإيرانية وغيرها.

ولهذا السبب شكل الحصار صدمة للجميع وضربة لمجلس التعاون الخليجي، والذي كان يتهيأ للتوسعة من دول خارج المنطقة الخليجية ونعني بها المملكة المغربية، غير أنَّ المحللين لم يعيروا إهتماماً لأسباب وخلفيات ما يجري كون التجاذبات والتقاطعات السائدة كافية للإجابة عن ذلك. أما ما استرعى الإنتباه، هو الإعلان المفاجئ للحصار من طرف دول تحسب على أنَّها محورية كمصر والسعودية والإمارات وحتى البحرين ضد دولة بحجم قطر ومقدراتها السكانية والطبيعية، مما شكل سابقة في حقل العلاقات الدولية، والتي استهجنها المجتمع الدولي خاصةً إزاء المبررات التي قدمتها دول الحصار، والتي تدور كلها حول تصريح مزعوم لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد، والتي

صورتها على أنَّها عدائية تتناقض مع ميثاق مجلس التعاون الخليجي، والأعراف التي تؤكد على حسن الجوار والتعاون والتشاور في مختلف القضايا ذات الإهتمام المشترك، والتي نفتها قطر واعتبرتها تحويل عن سياقها.

وللتذكير لم تتمكن دول الحصار من إثبات مزاعمها، ومما زاد في شكوك الأسرة الدولية هو الشروط التي وضعتها هذه الدول و عددها 13 شرطاً أو بنداً، مما اعتبرها الملاحظون بمثابة نية مبيتة ومؤامرة كونها أقرب للإملاءات منه إلى مطالب، والتي تصب في هدف واحد هو النظام القطري المستقل، وربما العمل على تحويل قطر إلى دولة فاشلة. خاصةً، وتزامن ذلك مع الحملة المسعورة ضد الأسرة الحاكمة في قطر، وظهر ذلك إعلامياً وفي منصات التواصل وهجمة الذباب الإلكتروني.

إلاَّ أنَّ اللافت للنظر هو حكمة قطر في مواجهتها لكل هذا التهويل الإعلامي، والتي أدهشت به المراقبين بتمكنها من حلحلة هذا الواقع، وتحولها من ضحية إلى دولة تسجل ولا تزال الكثير من النقاط على حساب محور الحصار، مما أربك مشاريع هذه الدول والتي فاجأها النشاط القطري في احتواء الأزمة والذكاء منقطع النظير في فرض وجهة نظرها بواقعية فيها الكثير من النضج السياسي والعقلانية، معتمدةً على منظومة سياسية تقودها نخبة مسؤولة تشبعت بذلك داخل أروقة السياسة العالمية بمنظور براغماتي إنطلق من واقع إمكانياتها المتاحة خاصةً في طبيعة الأزمة غير المتوازنة والمتجانسة من حيث المقومات والقدرات.

فاعتمدت سياسة مرنة قوامها وقاعدتها قوة ناعمة وأخرى ذكية، أساسها القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة في مشهد دفع دول الحصار للإستجداء بالقوى الكبرى والإقليمية، ليفضح هذا التكالب وتكسب قطر أمام ذلك التأييد والتعاطف حتى وسط حلفاء دول الحصار. وبعد إدراك قطر لذلك أخذت زمام المبادرة في كل المواقف، مما أحرج دول الحصار وجعلها في حالة ذهول بل تفكك، كما يجب الإشارة إلى أنَّ الوجود المصري، والذي طرح أكثر من علامة استفهام لكونه لا ينتمي إقليمياً لهذه الدول، والذي يراه الملاحظون انتقاماً من موقف

قطر من الإنقلاب في مصر. كما بينت الأحداث أنَّ حجج دول الحصار تتغير كثيراً كلما تغيرت المواقف، مما يضع قطر في موقف قوي وشرعي عكس هذه الروح العدائية. مع تسجيل الكثير من النقاط التي سهلت من مهمة قطر كالسياسة الحكيمة والوضع المالي المريح الذي جنبها الكثير من المصاعب عكس دول الحصار المنهكة إقتصادياً وإستراتيجياً نتيجة حرب اليمن وأثارها الباهضة، وجائحة كورونا، وانهيار أسعار النفط مما انعكس سلباً وزاد من تفاقم أزمة دول الحصار.

وفي ظل ذلك يجب التنويه بسياسة قطر الخارجية التي باغتت دول الحصار في حرب استنزاف طابعها سياسي وجوهرها تقني، حيث أحسنت إستغلال المعلومة وانسيابيتها في تطوير شبكة منصات ذكية حولت النقاش فيها من مجرد حملة إنتقامية إلى صراع استخدمت فيه كل المقاربات من قوة ناعمة، وقوة ذكية، وحوكمة، وجودة سياسية، ورشاد أدى إلى صنع الفارق وغيَّر من مسار المعركة. ومازالت لحد الأن تواصل سياسة قطر الخارجية صراعها بثبات وحنكة وحكمة، حيث تمكنت في ظرف وجيز من بناء حلف خارجي يتكون من الدول الصديقة والمحبة للسلام، والمنظمات المدنية، والشخصيات العالمية، وغيرها تعمل على تقديم الدعم المعنوي لقطر وتشكل صوتاً مسموعاً عبر أروقة المنظمات الدولية. وظهر في هذا الصراع الكثير من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية من تقاليد كمعايير القوة وطبيعتها، والتي تؤكد على أنَّ قوة الدول العسكرية وقدراتها هي من يجعلها تربح المناورة، لكن قطر كانت استثناءاً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، حيث جعلت مشهد القوة عند إعلان الحصار يتراجع وبصفة رهيبة.

كما يسجل أنَّ دول الحصار تصدرت بسلوكياتها المشينة المشهد، مما جلب عليها السخط من المجتمع الدولي في كثير من المواقف كقضية المرحوم الصحفي جمال خاشقجي مع السعودية، وكذا تداعيات حرب اليمن التي أدت إلى ارتفاع أصوات في الغرب ضد هذه الحرب الظالمة، ضف إلى ذلك طبيعة النظام المصري والبحريني

الخاتمة

الديكتاتورية، وكذا تورط الإمارات في العديد من القضايا منها التدخل في ليبيا، وسوريا، وما ارتكبته في دول الربيع العربي.

غير أنَّ هذا لا يؤكد نهاية الأزمة، حيث تحتفظ دول الحصار بكثير من الأوراق كدور قطر في الإرهاب الدولي، واحتضانها للكثير من المنظمات والشخصيات المغضوب عليها إقليمياً ودولياً كالإخوان المسلمين، وعلاقاتها المميزة مع إيران وتركيا، وكذا العمليات المالية المشبوهة خاصةً في بنك barc lays والتي تورط فيها حمد بن جاسم، وكذا طريقة احتضانها لكأس العالم 2022، واحتكارها للكثير من الأنشطة الرياضية العالمية وغيرها. وفي الأخير إنَّ هذه الوضعية ستعرف ربما الكثير خاصةً بعد انتهاء جائحة كورونا، والتي ربما ستظهر على إثرها تسويات سياسية تتطلب تنازلات من جميع الأطراف، مما يشكل بارقة أمل في تجاوز الخلاف وتجاوز هذه الصدمة التي غيرت الكثير من طبيعة النظام الدولي، ودفعت بالكثيرين إلى تبني فكرة إعادة النظر في كل ما هو تقليدي، وربما البحث عن سبل ووسائل جديدة لحل الخلافات.

وفي الأخير يجب الاعتقاد بأنَّ ما في هذا البحث ليس موجها لطرف ضد أخر، بل هو مجرد محاولة لفهم ما يجري مع تفسير علمي دقيق لا تقدم فيه إلا الحقيقة. مع التنويه بأنَّ كل هذه الأطراف المتنازعة هم إخوة لنا ولا نرجو إلاَّ خيرهم، ولا يمكننا أن نشجع طرف على آخر، أو نكون بمثابة من يزرع الشك أو الفرقة بين الإخوة في هذا الظرف العصيب من حياة الأمة وحياة البشرية. بل نقف موقف إجلال وإكبار لكل عربي ولكل إنسان يعمل على إصلاح ذات البين بين الفرقاء التي يهدف من ورائها إلى خلق أجواء الإستقرار والمصالحة بين أبناء الوطن الواحد، والدين الواحد، والذي يحثنا على أن نكون إخوة و جسد واحد حتى نتمكن من مواجهة العدو الحقيقي وهو التخلف.

الخاتمة

النتائج و التوصيات:

أولاً_النتائج:

1_لكونها دولة صغيرة، إعتمدت قطر في سياستها الخارجية على إيجاد الكثير من المؤيدين لطروحاتها سواء كأصدقاء، أو كحلفاء، ولو بصفة مؤقتة.

2_الطموح القطري هو تحقيق قفزة نوعية نحو بناء اقتصاد ناشئ يعتمد على المقدرات المتاحة، وكذا تطوير منظومة استثمارية خارجية يتم من خلالها رفع قدرات رأس المال القطري في مناطق الجذب كإفريقيا، وأستراليا، وأمريكا اللاتينية.

3_تمثلت إستراتيجية قطر بالتمسك بالقانون الدولي، والإستعانة بهيئات الأمم المتحدة، وكذا الهيئات الإقليمية في شكل انضباط قل نظيره.

4_الدخول في تحالفات إستراتيجية مع قوى إقليمية بالمنطقة، كالرهان على الدور التركي باعتباره قوة إقليمية ناشئة.

5_استخدام كل المقاربات التي بإمكانها تعزيز وصيانة أمن قطر وسلامة أراضيها، كالبراغماتية والقوة الناعمة والقوة الذكية وغيرها. وهذا ما جنبها الكثير من الإنزلاق نحو تدهور الوضع.

6_اعتماد صانع قرار السياسة الخارجية القطرية على أسلوب المناورة والمفاوضات والإقناع في الطرح.

7_خلقت قطر الكثير من المنظومات السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية من أجل تعزيز الجبهة الداخلية، طمعاً في نيل القدر الكافي من الشرعية والمشروعية. وكذا كسب التأييد القبلي القطري المنتشر في الدول المجاورة، واعتباره سفيراً دبلوماسياً لإسماع صوت قطر وشرعية مطالبها في المحافل الدولية.

8_التركيز القطري على الأعمال الخيرية وإنشاء صناديق سيادية وسندات وودائع مالية في ملاذات آمنة، تعول عليها قطر أثناء الأزمات، مثل مبلغ 20 مليار دولار التي أودعتها في البنوك التركية.

9_استخدام الإعلام بكل أنواعه ومجالاته، كقناة الجزيرة باعتبارها ذراع تستند إليه قطر في إيصال صوتها إلى الخارج مع التركيز على الإقناع فيما يخص وجهات نظرها، سواء من الأزمة أو غيرها. وأصبحت هذه الأخيرة، أي الجزيرة منبراً إعلامياً عالمياً ونموذجاً للإعلام الحر والمؤثر سواء عربياً أو عالمياً.

10_تمثل قنوات بين سبورت Bien sport طفرة إعلامية في احتكار الأحداث الرياضية كالدوريات الأوروبية. والتي مكنتها من أن تكون علامة تجارية معروفة دولياً. هذا بالإضافة إلى تنشيط الكثير من المنصات العالمية الرياضية كدورة قطر للتنس الدولية والمسابقة الماسية لألعاب القوى، وأخيراً التتويج بشرف استضافة كأس العالم 2022

11_إكتساب قطر لمناعة وحماية دولية دون اللجوء إلى الإستقواء بالخارج، معتبرة أنَّ استضافتها للقواعد الأمريكية والتركية يدخل ضمن إطار التعاون الأمني والعسكري من أجل بناء جيش قطري قوي.

12_اعتمادها على المحافظة على علاقات طيبة وإيجابية مع مختلف البلدان حتى الدول الخليجية نفسها، والتسويق لكونها دولة منضبطة داخل مجلس التعاون الخليجي.

13_تعتمد قطر على احتضان كافة الأطياف المشكلة للنسيج المعارض داخل الوطن العربي في شكل مكتب حماس الفلسطينية، ومجلس علماء الأمة الإسلامية، ومكاتب الإخوان خاصةً المصرية والسعودية والإماراتية .

14_الجمع بين النقيض في إطار علاقاتها الدولية والإقليمية. ويظهر ذلك جلياً في دورها في الأزمة السورية، والأزمة الليبية، والصراع الصومالي، مع المحافظة أحياناً على ما يفصلها مع دول إقليمية كبلدان المغرب العربي.

15_أنشأت قطر صندوق للتعاون تقوم بموجبه برعاية مناطق الظل في إفريقيا وأسيا وغيرها.

16_تسوق قطر إلى أنَّ تجربتها مستلهمة من تجربة السيد مهاتير في ماليزيا، كتنظيم مؤتمرات ومنتديات يشارك فيها هذا الأخير إلى جانب شخصيات إسلامية مرموقة تستضيفها الدوحة من حين إلى آخر.

17_القوة الذكية تظهر في شكل حملات عبر السوشل ميديا، كالفايسبوك، والتويتر، وغيرها. لإيصال نواياها لأكبر قدر ممكن من الشارع العربي، وقد نجحت إلى حد ما في رص الصفوف وراء كل أفكارها. وهذا يدل على النزعة القطرية نحو ترتيب المنطقة وفق أجندتها الخاصة التي تصبو إلى ريادة إقليمية عن طريق الإقناع.

18_تنتهج السياسة الخارجية القطرية أسلوب الوساطة في قضايا التحكيم الخاصة بعلاقات الأطراف المتنازعة.

19_هذه السياسة المنتهجة ورغم فاعليتها، إلاَّ أنَّها أكسبتها الكثير من العداء سواء إقليمياً أو دولياً، والحصار هو صورة لذلك. حيث شعرت الدول الإقليمية بالمنطقة بخطر هذا النهج المهدد لمصالحها.

20_الأزمة الخليجية هي صورة السباق المحموم نحو قيادة قاطرة دول المنطقة، فسخر لها الجميع كل ما هو متاح من مال ومن قوة عسكرية وحتى قوة دعائية ... إلخ. ومن خلال المشهد الذي تتضح فيه الصورة، والتي تميل الكفة لصالح الطرح القطري في شكل مكاسب ألبت عليها دول التحالف، فكان التصادم في شكل حصار لا يدل إلاَّ على تضرر دوله، والشعور بخيبة أمل أمام المعطيات والمستجدات.

ثانياً_التوصيات:

من التوصيات التي يجب إدراجها في هذا البحث، والتي تصب في حلحلة الوضع والدفع بالأمور نحو الانفراج التزاماً كعرب ومنتمين لهذا العالم، والذي يهم الجميع استقراره والدفع به نحو إطار علاقات تعاون تستجيب لتطلعات الشعوب، حتى يجد الجميع مكانهم ضمن حظيرة الأسرة الدولية مايلي:

الخاتمة

1_على دول الخليج إعادة النظر في مقررات مجلس التعاون الخليجي ومنحه الكثير قصد لعب دور أكبر مما هو موجود حالياً، كإنشاء محكمة لفض النزاعات الداخلية بوسائل سلمية جوهرها الإقناع والإلزام .

2_يجب على دول المنطقة إيجاد تفاهمات وتوافقات في الرؤى حيال أهم القضايا المطروحة، كقضية البدون، وقضية رعاية المنظمات محل الخلاف على سبيل الذكر قضية الإخوان، وما شكلته من عقبة في وجه كل التطلعات.

3_الإعتماد على التجارب الداخلية في فض النزاعات من خلال ما هو متاح لهذه البلدان، دون اللجوء إلى التدخل الخارجي والإستقواء بالطرف الآخر.

4_تصميم توجهات سياسية ترسم معالمها البيئة الداخلية لهذه الدول، على سبيل المثال تشجيع النظام القبلي الموروث عن العادات والتقاليد في فض النزاعات وتنظيم الأحوال الشخصية وعلاقات الجوار وغيرها.

5_تشجيع دول المنطقة على إتباع أسلوب الحوار، وجعله من مرتكزات السياسات العامة داخل دول المنطقة.

6_محاربة عسكرة المنطقة، من خلال التخفيف من الوجود العسكري الأجنبي في شكل قواعد عسكرية، والتي تضر بالمنطقة وسمعتها. وإعطاء صلاحيات الدفاع لأبناء الأمة مع الإبقاء على تحالفات إقتصادية وثقافية تهدف إلى الإرتقاء بدول المنطقة.

7_إيجاد حلول لكافة بؤر الصراع الموروثة عن الحقبة الإستعمارية كقضايا الحدود المشتركة، خاصةً وأنَّ المنطقة فيها الكثير من الثروات الطبيعية كالبترول والغاز والتي غالبا ما تكون مشتركة بين دولتين أو أكثر.

8_محاربة ظاهرة الاستقواء بالخارج، وتفعيل قرارات مجلس التعاون الخليجي مثل بنود اتفاقية الدفاع المشترك بين هذه الدول.

9_تعزيز الشراكة بين هذه البلدان مع تعزيز أطر المصالحة وحقن الدماء.

10_الإعتماد على التنازلات بين مختلف الأطراف لصالح الجلوس على طاولة الحوار وإيجاد حلول ترضي جميع الأطراف، وإبقاء الباب مفتوح أمام وساطة الدول والشخصيات التي تغلب منطق الحكمة على منطق إذكاء الحروب.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

_أولاً: المراجع باللغة بالعربية

أ_الكتب:

1_التميمي نواف، **الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2012.

2_جرغون عرفات علي، **قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء... أعداء**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

3_جنسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة:محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعودي، ط1، 1989.

4_حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب، 1985.

5_الحجيلي منصور بن عبد العزيز، **البراغماتية عرض ونقد**.

6_خلف محمود، **النظرية والممارسة الدبلوماسية**، عمان، دار الزهران للنشر والتوزيع، 2013.

7_الراجي محمد وأخرون، تحرير عز الدين مولى وحواس تقية، **حصار قطر سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2017.

8_الرشدان عبد الفتاح علي، الموسى محمد خليل، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2005.

9_الزيدي مفيد، **تاريخ قطر المعاصر(1913–2008)**، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010.

10_سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

11_الشامي علي حسين، **الدبلوماسية نشأتها تطورها وقواعده ونظام الحصانات والإمتيازات**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط3، 2006.

12_الشيب هادي_يحي رضوان، **مقدمة في دراسة علم السياسة والعلاقات الدولية**، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 1ط، 2017.

13_طشطوش هايل عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، 1ط، 2010.

14_عبد الله جمال، **السياسة الخارجية لدولة قطر (1995–2013) دوافعها واستراتيجياتها**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014.

15_عبد المولى عز الدين وأخرون، **صمود قطر نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط2، 2018.

16_فرج أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)**، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008.

17_فهمي عبد القادر محمد، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، عمان، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

18_لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية المحددات_ الميادين_ التحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015.

19_المجالي مؤيد خالد شلاش، **السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية (دراسة في الأداة الدبلوماسية)**، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط1، 2019.

20_المخ زهير، **قطر دراسة في السياسة الخارجية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2019.

21_مدوخ نجاة محمد، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا (2010/2014)**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.

22_مرسي مصطفى عبد العزيز، **أزمة العلاقات مع قطر أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي**، القاهرة، الأمانة العامة للجامعة العربية، 2017.

23_المرهج علي عبد الهادي، **الفلسفة البراجماتية أصولها ومبادئها مع دراسة تحليلية في فلسفة مؤسسها تشارس ساندرس بيرس**، بيروت، دار الكتب العلمية، 2008.

24_مصباح عامر، **تحليل السياسة الخارجية**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

25_معوض علي جلال، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، مصر، مكتبة الإسكندرية، 2019.

26_ميلود ولد الصديق، **مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

27_ناي جوزيف س، **مستقبل القوة**، ترجمة أحمد عبد الحميد نافع، مراجعة السيد أمين شبلي، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2015.

28_ناي جوزيف س، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد التوفيق البجيرمي، تقديم عبد العزيز عبد الرحمان الثليان، الرياض، دار العكيبان للنشر، ط2، 2007.

29_النعيمي أحمد نوري، **السياسة الخارجية**، جامعة بغداد، 2009.

30_النعيمي أحمد نوري، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا)**، عمان، دار الزهران، ط1، 2011.

ب_الدوريات والمجلات:

1_"الأزمة الخليجية 2017.. البعد الأخر"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 82، 2018.

2_آل ثاني فهد عبد الرحمن، "النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة جيولوليتيكية"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد الثالث عشر، 2001.

3_التميمي نواف، "الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة"، مجلة سياسات عربية، العدد 27، تموز /يوليو 2017.

4_الرحيمي محمد، "الأزمة الخليجية وتداعياتها، الوقائع والمآلات، قراءة إستشرافية"، مجلة سياسات عربية، العدد 27، تموز/يوليو2017.

5_الزهراني يحي بن مفرح، "تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي"، مجلة الدراسات المستقبلية ، 2016.

6_شعيب العابد،"السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي: من الوساطة إلى التدخل أدوار متغيرة_ أهداف ثابتة"، المجلة الجزائرية للأمن، العدد الثامن، جانفي 2016.

7_مجلة الدبلوماسي، العدد 36، 2017/08/28.

8_محاربة إيهاب، "ندوة أزمة الخليج وحصار قطر من منظور الإقتصاد والقانون والسياسة"، مجلة سياسات عربية، العدد28، أيلول/سبتمبر2017.

9_مروان قبلان، "سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا"، مجلة سياسات عربية، العدد 28، أيلول /سبتمبر 2017.

10_مساعيد فاطمة، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر، جوان 2014.

11_ المسفر محمود صالح، "التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والإقتصاد، العدد التاسع، 1997.

12_المولى علي صالح، "الجزيرة والأزمة الخليجية: الخلفيات والتاريخ"، مجلة سياسات عربية، العدد 27، تموز/يوليو 2017.

13_وحدة تحليل السياسات، "الأزمة الخليجية: الجذور، المسارات، التفاعلات الإقليمية والدولية"، مجلة سياسات عربية، العدد 26، أيار/ مايو 2017.

ج_النشاطات العلمية:

1_أبو زيد أحمد محمد، عام على الأزمة الخليجية_القطرية التداعيات على مستقبل "مجلس التعاون الخليجي"، أوراق عمل، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، 2018.

2_دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والإقتصادات في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، ورقة مرجعية للمؤتمر السنوي الثالث لمراكز الأبحاث العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

3_صاوي عبد الحافظ، حصار قطر الخسائر الإتصادية لأطراف الأزمة، تقديرات إقتصادية، المعهد المصري للدراسات، 2017.

4_عنتر غاندي، المصالحة الخليجية.. هل بات الخلاف في نهايته وما هي سيناريوهات الحل؟، ملخصات خبراء، سياسة إقليمية، منتدى الشرق، 19 ديسمبر 2019.

5_وحدة الدراسات السياسية، المواقف الدولية بشأن الأزمة في الخليج إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب مواقف الإدارة الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15 يونيو 2017.

6_وحدة تحليل السياسات، أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها، تقدير الموقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

7_وحدة تحليل السياسات، المواقف الدولية بشأن الأزمة في الخليج: إجماع دولي على الحل السلمي وتضارب المواقف الأمريكية، تقدير الموقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

د_المذكرات والأطروحات:

1_باكير علي حسين محمود، **مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)**، (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2016.

2_برسي ذهبية، **أمن مجلس التعاون الخليجي في فترة ما بعد الربيع العربي أزمة العلاقات القطرية_ الخليجية (2017م_2018م)**، (مذكرة الماستر في العلوم السياسية)، تخصص دراسات متوسطية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017_2018.

3_بوعلي صوفيا، طوالبية وفاء، **الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010– 2015**، (مذكرة الماستر في دراسات إستراتيجية)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015- 2016.

4_حترش سمية، **الفلسفة الأمريكية بين الليبرالية والبراغماتية شارل بيرس نموذجا**، (أطروحة الدكتوراه في الفلسفة)، قسم الفسلفة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2011_2012.

5_حشوف ياسين، **إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والإستراتيجيات الدولية**، (أطروحة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية)، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016_2017.

6_الرنتيسي محمد سمير، **السياسة الخارجية القطرية تجاه القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية**، (رسالة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية)، أكاديمية الدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2013.

7_شراب منذر أحمد زكي، **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003_2012**، (رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط)، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2014.

8_شيباني إيناس، **في تحليل السياسة الخارجية: النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية)، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018_2019.

9_علوش زينب، **الأزمة الخليجية (قطر)2017 وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (مذكرة ماستر في دراسات أمنية وإستراتيجية)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018.

10_الغزالي سارة جبار كريم، **الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط دراسة في الجغرافية السياسية**، (رسالة ماجستير في الجغرافية)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، 2016.

11_فائز حاج محمد مصطفى، **تأثير البيئة النفسية للرئيس جورج بوش الإبن على السياسة الخارجية الأمريكية (2000_2008)**، (مذكرة تخرج ماستر في العلوم السياسية)، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017_2018.

12_فتاك مهدي، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي: تونس والمغرب نموذجا**، (مذكرة ماجستير في دراسات مغاربية)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.

13_كزيز صباح ، **دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن (2010/2014)**، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، تخصص علاقة دولية و إستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

14_كنعان روان، **العلاقات السعودية_ القطرية: بين التعاون والتصادم (1971 –2014)**، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2017.

15_مقراني سهام، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه النزاع في ليبيا**، (مذكرة الماستر في دراسات أمنية في المتوسط)، قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015 – 2016.

هـ_مقالات من الإنترنت:

1. أبو رزق محمد، **الدبلوماسية القطرية... جهود حاسمة أدت للاستقرار العالمي**، الخليج أونلاين، https://alkhaleejonline.net، تصفح الموقع يوم 04 نيسان 2020، على الساعة 19:00.
2. **أمير قطر: مستعدون للحوار ... وأي حل يجب أن يحترم السيادة وألاَّ يكون في صيغة إملاءات**، CNNبالعربية، https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/07/21/qatar-prince-speech-gulf-crisis، تم التصفح يوم 29 نيسان 2020، على الساعة 09:00.
3. بن صقر محمد، **البراغماتية**، العربية، https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/views، تم تصفح الموقع يوم 25 فبراير 2020، على الساعة 09:00.
4. بومدين عربي، **الأزمة الخليجية ومواقف دول المغرب العربي بين المبادئ و المصالح**، MEO، https://middle-east-online.com/، تم تصفح الموقع يوم 09 أيار 2020، على الساعة 09:00.
5. التميمي نواف، **كسب القلوب: دور قوة قطر الناعمة في إفشال الحصار**، مركز الجزيرة للدراسات،

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/04/180404110049111.html ، تم التصفح يوم 02 نيسان 2020، على الساعة 21:00.

6. **توسعة ميناء حمد في قطر: التداعيات الإقتصادية والجيوبوليتيكية**، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/10/171018112903841.html ، تم التصفح يوم 03 أيار 2020، على الساعة 09:00.
7. **الجامعة العربية تعلن موقفها من الأزمة الخليجية القطرية**، https://arabic.rt.com/middle_east، تم تصفح الموقع يوم 11 أيار 2020، على الساعة 11:00.
8. الحسامي لبنى، **البراغماتية.. تعريفها وفلسفتها**، أراجيك، https://www.arageek.com، تم تصفح الموقع يوم 02 أذار 2020، على الساعة 18:00.
9. الحسني ربى، **البراغماتية**، موسوعة السبيل، https://al-sabeel.net/، تم تصفح الموقع يوم 03 أذار 2020، على الساعة 19:00.
10. الخاطر خالد بن راشد، **إستراتيجيات قطر في إفشال الحصار الإقتصادي**، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180705093141733.html ، تم تصفح الموقع يوم03 أيار 2020، على الساعة 11:00.
11. **خرائط منطقة الخليج**، المعرفة، https://www.marefa.org/، تم تصفح الموقع يوم 24 أذار 2020، على الساعة 15:00.
12. **خريطة_توضح_ موقع_دولة قطر**، الموسوعة العربية للمعلومات، https://ar-wiki.com/worldwide/8150، تم تصفح الموقع يوم 15 أذار 2020، على الساعة 11:00.
13. **الدبلوماسية القطرية في القرن 20 و21م الوساطة القطرية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، https://www.politics-dz.com، تم تصفح الموقع يوم 25 أذار 2020، على الساعة 17:00.
14. **الدستور القطري**، موسوعة الجزيرة، https://www.aljazeera.net، تم تصفح الموقع يوم 19 أذار 2020، على الساعة 20:00.
15. عبد الحميد علي نادية، **"اقتراب الدور في الفعل السياسي" وتطبيقاته على مدنية هونج كونج في ممارسة الضغط السياسي**، http://arabprf.com/?p=2325، تم تصفح الموقع يوم 08 أذار 2020، على الساعة 17:00.
16. عبد العال أحمد أمين، **العلاقات القطرية_ الإيرانية : هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي ؟**، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، https://democraticac.de/?p=55690، تم التصفح يوم 16 نيسان 2020، على الساعة 21:00.

17. عبد الله جمال، **السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع**، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410218182593640 5.html، تم تصفح الموقع يوم 30 أذار 2020. على الساعة 18:00.

18. عبد الله جمال، **سحب السفراء من الدوحة البواعث والتداعيات**، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201432413826345572.html، تم التصفح يوم 15 نيسان 2020، على الساعة 11:00.

19. علي حسن شيماء، **حدود التغير في الموقف الدولي تجاه أطراف الأزمة الخليجية**، المركز العربي الديمقراطي، https://democraticac.de/?p=50655، تم تصفح الموقع يوم 17 أيار 2020، على الساعة 17:00.

20. العوضي حسني عماد حسني، **روسيا والأزمة القطرية_ الخليجية، الفرص والتحريات والمصالح الجيوستراتيجية**، المركز العربي الديمقراطي، https://democraticac.de/?p=47162، تم تصفح الموقع بتاريخ 15 أيار 2020، على الساعة 08:00.

21. **كيف واجهت قطر الحصار والحرب الإقتصادية**، https://www.aljazeera.net/programs/rest-of-the-story/، تم تصفح الموقع يوم 05 أيار 2020، على الساعة 16:00.

22. لادمي عربي محمد، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**، المركز العربي الديمقراطي، https://www.democraticac.de/?p=41719، تم تصفح الموقع يوم 18 فبراير 2020، على الساعة 17:00.

23. مخلوف مريم، **نظرية الدور في العلاقات الدولية**، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org/ ، تم تصفح الموقع بتاريخ 11 أذار 2020، على الساعة 18:00.

24. منور هشام، **الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي**، الركن الأخضر، http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=13053، تم تصفح الموقع يوم 24 أذار 2020، على الساعة 17:30.

25. موقع جهاز التخطيط والاحصاء القطري، https://www.psa.gov.qa/ar/Pages/default.aspx، تم تصفح الموقع يوم 17 أذار 2020، على الساعة 19:00.

26. **نبذة عن دولة قطر**، https://www.qga.com.qa/ar/، تم تصفح الموقع يوم 15 أذار 2020، على الساعة 21:00.

27. النجاب بشير، **نظرية الدور ومفهومها**، الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/show. ، تم تصفح الموقع بتاريخ 11 أذار 2020، على الساعة 15:00.

28. ندوة الجزيرة للدراسات، **صمود قطر وحسن إدارتها للحصار أفشل الأزمة**، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/events/2018/06/180614125553533.html، تم تصفح الموقع يوم 26 نيسان 2020, على الساعة 11:00.

29. **ندوة تداعيات أزمة الخليج ومستقبلها**، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/events/2017/10/171025103200793.html، تم تصفح الموقع يوم 23 نيسان 2020, على الساعة 20:00.

30. النعيمي سالم سالمين، **الدبلوماسية العامة قوة ناعمة**، الاتحاد، https://www.alittihad.ae، تم التصفح يوم 04 نيسان 2020، على الساعة 17:00.

31. البيومي أحمد، **المحلل السياسي الأوكراني اندريه بوزاروف للشرق: قطر أفضل دولة تقوم بالوساطة بين الولايات المتحدة وإيران**، الشرق، https://al-sharq.com/article/11، تم تصفح الموقع يوم 08 نيسان 2020، على الساعة 11:00.

_ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

A_ books:

1_Feiler Gil and Zeev Hayim, **Qatar The Limits of Nouveau Riche Diplomacy**, The Begin_Sadat Center for Strategic Studies, Bar_ilan University, 2017.

2_Mellisen Jan, **The New Public Diplamacy Soft power in International Relation**, London, Palgrave Macmillan, 2005.

B_ Magazines and Periodicals:

1_ Khatib Lina, " Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism", International Affairs, volum89, March 2013.

C_ Articles:

1_Aras Bulent and Akpinar Pinar, **Turkish Foreing Policy and The Qatary Crisis**, Istanbul Policy Center, Agust 2017.

2_Antwi_ Boateng Osman, **The Rise Of Qatar as a Soft power and the Challenges**, European Scientific Journal, decembre 2013.

D_ research paper:

1_Kinninmont Jane, **The Gulf Divided The Impact of The Qatar Crisis**, Middle East and North Africa Programme, Reaserch Paper, Chatham House,London, May 2019.

E_ Theses:

1_ Shin Han, Al Jazeera as Qatari Public Diplomacy Tool: Focusing on Egypt During and the Aftermath of the Arab Uprising (The Arab Spring), (The MSc Midlle East Politics), the School of Oriental and African Studies, university of London, 2016.

4) Web site:

1_ The Gulf: **An Unprecedented Crisis and Major Repercussions**, Al Jazeera Centre for Studieshttps://studies.aljazeera.net/en/positionpapers/2017/06/gulf-unprecedented-crisis-major-repercussions-170609135530950.html, This Site Was Accessed on 17 May 2020, At 09:00 a.m.

قائمة الاشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01 : نسق السياسة الخارجية	**31**
الشكل رقم 02 : أنماط وموارد القوة الناعمة والصلبة.	**35**
الشكل رقم 03 : طريقة استخدام وتوظيف مصادر القوة هي التي تحدد نوعها لاحقا في القوة الشاملة	**36**
الشكل رقم 04 : خريطة تبين الموقع الجغرافي لدولة قطر	**51**
الشكل رقم 05 خريطة الخليج العربي	**57**

فهرس المحتويات

الفهرس

الاهداء	
الشكر والتقدير	
مقدمة	**ب–ض**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاصيل النظري للسياسة الخارجية.	
تمهيد	**16**
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.	**17**
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.	**17**
المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى.	**21**
المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية.	**26**
المبحث الثاني: التأصيل النظري للسياسة الخارجية.	**32**
المطلب الأول: مقاربة القوة الناعمة في تحليل السياسة الخارجية.	**32**
المطلب الثاني: المقاربة البراغماتية في تحليل السياسة الخارجية.	**37**
المطلب الثالث: اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية.	**42**
خلاصة الفصل الأول	**47**
الفصل الثاني: سياسة قطر الخارجية في سياق بيئة إقليمية متغيرة.	
تمهيد	**49**
المبحث الأول: الدولة القطرية بين التأسيس والواقع الجيوسياسي.	**50**
المطلب الأول: لمحة عامة عن دولة قطر.	**50**
المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي.	**55**
المطلب الثالث: أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية القطرية.	**61**
المبحث الثاني: مقومات السياسة الخارجية القطرية.	**65**
المطلب الأول : سمات السياسة الخارجية القطرية.	**66**
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية القطرية.	**71**

الفهرس

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية القطرية.	**76**
خلاصة الفصل الثاني	**83**
الفصل الثالث: الأزمة الخليجية بين الخلفيات والتداعيات.	
تمهيد	**85**
المبحث الأول: خلفيات الأزمة الخليجية.	**85**
المطلب الأول: جذور الأزمة الخليجية.	**86**
المطلب الثاني: دوافع الأزمة الخليجية.	**91**
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الخليجية.	**98**
المبحث الثاني: قطر في مواجهة الأزمة الخليجية.	**105**
المطلب الأول: توظيف أدوات السياسة الخارجية القطرية في مواجهة الأزمة الخليجية.	**105**
المطلب الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة الخليجية.	**110**
المطلب الثالث: سيناريوهات محتملة للأزمة الخليجية.	**117**
خلاصة الفصل الثالث	**123**
الخاتمة.	**125**
قائمة المراجع	**134**
قائمة الأشكال	
الفهرس	
الملخص	

الملخص:

تحاول هذه الدراسة رصد وتحليل سياسة قطر الخارجية اتجاه أزمة الحصار الذي فرض عليها من طرف كل من السعودية، والإمارات، ومصر، والبحرين، والذي صار يعرف بالأزمة الخليجية. التي بدأت حيثياتها في سنة 2017، بقيام الدول الأربعة المذكورة آنفاً بقطع علاقاتها الدبلوماسية، وإغلاق منافذها البرية والبحرية والجوية مع قطر، لعدة دوافع تبلورت في ال 13 مطلباً المقدمة لقطر كي تلتزم بها. مع الإشارة إلى أنَّ الأزمة ليست وليدة اليوم، بل هي نتاج تراكمات تاريخية ترجع إلى سنة 1995، مع وصول قيادة جديدة إلى الحكم في قطر، والتي حاولت رسم سياستها بعيداً عن الهيمنة السعودية والخليجية. وهو ما تجلى في توجهاتها إزاء القضايا العربية، والإقليمية، المناهضة لمواقف دول التحالف، بحثاً عن دور إقليمي أكبر من خلال استراتيجيات وأدوات غير تقليدية في مقابل الرهانات الجيوسياسية بالمنطقة. وقد استهلت الدراسة بالتطرق إلى ماهية السياسة الخارجية، وكل ماله علاقة بها من مفاهيم مشابهة، ومحددات، مع الإعتماد على مجموعة من المقاربات دون غيرها لتفسير السلوك الخارجي للدول بما يتناسب ومتطلبات الدراسة، كالبراغماتية، الدور، واقتراب القوة الناعمة.

وبإستخدام عدد من المناهج كالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، هدفت الدراسة إلى حلحلة هذا الموضوع من خلال محاولة فهم طبيعة السياسة الخارجية لقطر من حيث سماتها، وأدواتها، وأهدافها التي تربو إلى تحقيقها النخبة القطرية في ضوء بيئة إقليمية خليجية متغيرة. وكذا طبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية، ومواقفها إزاء العديد من القضايا كالربيع العربي، وصولاً إلى الأزمة الخليجية الراهنة، وتتبع جذورها ودوافعها وتداعياتها الإقليمية والدولية. مع بحث أهم الوسائل والإستراتيجيات القطرية في مواجهة هذه التداعيات، التي استنفرت لها كل القدرات والإمكانيات التي راكمتها على مدار عقدين من الزمن. مع التعرض إلى مواقف أهم القوى الإقليمية، والدولية من الأزمة. واستشراف مستقبلها وفق ثلاثة سيناريوهات محتملة للأزمة، وبناءاً على ذلك توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، منها الإعتقاد بأنَّ الأزمة ستدفع أطراف النزاع إلى تهدئة مؤقتة ريثما تنجلي الأمور، وتتضح الرؤيا حول سيرورة الحصار أو رفعه، مع إمكانية الدفع بالمشهد نحو الإنفراج يتم على إثره عقد مؤتمر برعاية الدول الإقليمية، وهذا لإيجاد ضمانات في سبيل إنجاح وتجسيد مختلف التوصيات والمخرجات. كما تعتقد الدراسة أنَّ هناك إمكانية تسوية غير مشروطة مسبقاً، ولو كانت مؤلمة، التي تتمثل في تقديم تنازلات من كافة الأطراف دون الجانب المصري، الذي تختلف حساباته عن الجميع كون هدفه هو ملاحقة الإخوان وفقط، دون التركيز على دورها المحوري في ظل استئثار بن زايد وبن سلمان في عملية تقسيم الأدوار.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية القطرية، الأزمة الخليجية، الحصار، الدور الإقليمي لقطر .

Abstract of The master thesis

This study attempts to monitor and analyze Qatar's foreign policy in the direction of the crisis of the blockade imposed on it by Saudi Arabia, the Uae, Egypt and Bahrain, which became known as the Gulf crisis. The four aforementioned countries severed diplomatic relations and closed their land, sea and air access to Qatar in 2017, with several motives that crystallized in the 13 demands made to Qatar to abide by. It should be noted that the crisis is not born today, but is the product of historical accumulations dating back to 1995, with the arrival of a new leadership in power in Qatar, which tried to draw its policy away from Saudi and Gulf hegemony. This is reflected in its orientation towards Arab, regional, and anti-coalition issues, in search of a greater regional role through unconventional strategies and instruments in exchange for geopolitical stakes in the region. The study began by addressing what foreign policy is, and all related concepts, and determinants, relying on a set of approaches to interpret the external behavior of states in accordance with the requirements of the study, such as pragmatism, role, and approach ing soft power.

Using a number of approaches such as the descriptive analytical approach and the historical approach, the study aimed to solve this issue by trying to understand the nature of Qatar's foreign policy in terms of its features, tools, and objectives that are more than achieved by the Qatari elite in the light of a changing Gulf regional environment. As well as the nature of its regional and international relations, and its positions on many issues such as the Arab Spring, to the current Gulf crisis, and follow its roots, motives and regional and international repercussions. While examining the most important country's means and strategies in the face of these repercussions, which have mobilized all the capabilities and capabilities that have accumulated over two decades. with exposure to the positions of the most important regional, international powers of the crisis. Looking ahead to three possible scenarios of the crisis, and accordingly this study reached a set of results, including the belief that the crisis will push the parties to the conflict to a temporary calm until things clear, and the vision of the process of the blockade or its lifting, with the possibility of pushing the scene towards the breakthrough, following which a conference under the auspices of regional states, and this to find guarantees in order to succeed and the embodiment of various recommendations and outputs. The study also believes that there is the possibility of an unconditional, albeit painful, settlement, which is to make concessions from all sides without the Egyptian side, whose calculations differ from everyone because its goal is to pursue the Brotherhood and only, without focusing on its central role under the exclusivity of Bin Zayed and Bin Salman in the process of dividing roles.

Key words: Qatar foreign policy, the Gulf crisis, the blockade Qatar's regional role.